

رَفَعٌ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

إِتِّخَافُ النَّفْسِ الطَّمَسَةِ

بِالدَّبِّ عَنِ السُّنَّةِ

تَأَلَّفَ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْعَيْنِينَ

مَكْتَبَةُ أَبِي عَمَّارٍ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة

لأبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

دار ابن عباس

بسمنود

٠١٢٣٤٦١٨٩٦ - ٠٤٠/٢٩١٧٤٣٣



مُقَدِّمَةٌ



الحمدُ لله وحده ، والصلاةُ والسلامُ على من لا نبي بعده ، وأشهدُ ألا
إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهدُ أن محمداً عبدهُ ورسوله .

وبعد ، فإن الله وَعَلَيْكَ يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ
وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [سورة النساء: ٥٩] ، قال علي بن أبي
طلحة عن ابن عباس : (وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) يعني : أهل الفقه والدين ، وقال
بجاهد ، وعطاء ، والحسن البصرى ، وأبو العالية : (وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) يعني
العلماء ، قال ابن كثير - رحمه الله - : والظاهر والله أعلم أنها عامة في كل أولى
الأمر من الأمراء والعلماء .

وقال الله وَعَلَيْكَ : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾
[سورة النحل : ٤٣] .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ
وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ
مِنْهُمْ ﴾ [سورة النساء ٨٣] . فقد أوجب الله وَعَلَيْكَ على المسلمين كافة من نزلت به
منهم نازلة لا يعرف حكمها أن يرجع فيها إلى أهل العلم المتأهلين للفتيا ، وقد

إتحافُ النفوسِ المطمئنة بالذَّبِّ عن السُّنَّةِ

ضمن الله ﷻ بقاء طائفة من المسلمين على الحق يعلمونه ويعلمونه غيرهم ، ويعملون به ، فقد قال النبي ﷺ : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك » . رواه البخارى ومسلم من حديث جماعة من أصحاب النبي ﷺ .

- قال البخارى - رحمه الله - : هم أهل العلم ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم ؟ ، قال القاضى عياض : إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث .

- وقال الإمام النووى - رحمه الله - : يحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين ، منهم شجعان مقاتلون ، ومنهم فقهاء ، ومنهم محدثون ، ومنهم زهاد ، وآمرون بالمعروف ، وناهون عن المنكر ، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير ، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين ، بل قد يكونون متفرقين فى أقطار الأرض ، وفى هذا الحديث معجزة ظاهرة ، فإن هذا الوصف ما زال بحمد الله تعالى من زمن النبي ﷺ إلى الآن ، ولا يزال حتى يأتي أمر الله المذكور فى الحديث . اهـ .

• قلت : ففى هذا دليل على أنه لا بد أن يوجد فى المسلمين من يرجع إليهم فيما يحتاجونه فى جميع أمور دينهم ، فلا بد أن يكون فيهم من يرجع إليهم فى الفقه والفتيا ، وفى الحديث وعلومه ، وفى اللغة وغير ذلك من أنواع العلوم الشرعية .

وقد اتفق كل من يعتد بقوله على أن أولى من يرجع إليه فى الحديث وعلومه فى عصرنا هو الإمام المجدد شيخنا محمد ناصر الدين الألبانى - رحمه الله تعالى - ، وقد قال الشيخ العلامة عبد الصمد شرف الدين محقق تحفة الأشراف للمزى :

قد وصل إلى الشيخ عبيد الله الرحمانى شيخ الجامعة الإسلامية (يعنى الجامعة السلفية فى بنارس - الهند) استفسار من دار الإفتاء بالرياض من المملكة العربية السعودية عن حديث غريب فى لفظه ، عجيب فى معناه ، له صلة قريية بزمننا هذا ، فاتفق رأى من حضر ههنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث فى هذا العصر ، ألا وهو الشيخ الألبانى العالم الربانى^(١) . اهـ .

وليس معنى ذلك أنه يجب على طلاب العلم المتأهلين أن يقلدوا الشيخ - رحمه الله - ، فالشيخ مع تقدمه على غيره ليس معصوماً كغيره من أهل العلم ، ومن وقف على شيء مما أخطأ فيه الشيخ - رحمه الله - ، ثم نبه عليه لبيان الحق والنصيحة للمسلمين ، فقد أحسن إذا لم يكن قاصداً عيب الشيخ وتنقصه ، ولا يزال الأئمة ينبه بعضهم على أخطاء غيرهم من أهل العلم ، وقد كان شيخنا الألبانى - رحمه الله - رجاعاً للحق إذا تبين له ، فكم من حديث قد تراجع عن حكمه عليه من التضعيف إلى التصحيح أو عكسه ، وقد سلك أهل العلم المعاصرون السبيل القويم فى النصح والبيان ، فكان عملهم من باب تكميل النقص الذى لا يسلم منه بشر ، فمن ذلك ما كتبه فضيلة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ فى كتابه " التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل " .

قال فيه : فهذا كتاب فى التخريج وجيز سميته : خرجت فيه جملة من الأحاديث والآثار التى جاءت فى كتاب " منار السبيل شرح الدليل "

(١) راجع كتابى " الانتصار للحق وأهل العلم الكبار ، والرد على من رمى الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى - رحمه الله - بالتساهل " لتقف على اتفاق أهل العلم المعترين على كون الشيخ - رحمه الله - أولى من يرجع إليه فى الحديث فى هذا العصر ، وإن كانت هذه الشهادة التى أداها فضيلة الشيخ العلامة عبد الصمد شرف الدين كافية فى ذلك .

إتحافُ النفوسِ المطمئنة بالذَّبِّ عن السنَّة

للشيخ الفقيه إبراهيم بن ضويان - رحمه الله تعالى - ، مما لم يقف عليه مخرجها العلامة الشيخ محمد ناصر الدين نوح نجاتي الأرنؤوط الألباني في كتابه « إرواء الغليل » . اهـ .

وأما من قصد بنقده وتبعه للشيخ الألباني - رحمه الله - أو غيره من أهل العلم التنقص والتشكيك في علمهم فهذا متعد باغ يستحق أن يؤدب بما يردعه عن غيه .

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي - رحمه الله - : وإذا كان مراد الراد على العالم إظهار عيبه وتنقصه وإظهار قصوره في العلم ونحو ذلك كان محرماً ، سواء كان رده ذلك في وجه من رد عليه أو في غيبته ، وسواء كان في حياته أو في موته ، وهذا داخل فيما ذمه الله تعالى في كتابه ، وتوعد عليه من الهمز واللمز ، وداخل أيضاً في قول النبي ﷺ : يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن قلبه لا تؤذوا المسلمين ، ولا تتبعوا عوراتهم ، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته ^(١) .

وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين ، فأما أهل البدعة والضلالة ، ومن تشبه بالعلماء وليس منهم فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم ، والله أعلم .

ومن علم منه أنه أراد برده على العلماء النصيحة لله ورسوله ، فإنه يجب أن يُعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم

(١) رواه أبو داود (٤٨٨٠) ، وغيره من حديث أبي برزة ، والترمذي (٢٠٣٢) من حديث ابن عمر ، وأحمد (٢٧٩/٥) من حديث ثوبان ، وهو صحيح بمجموع طرقه ، وصححه شيخنا الألباني - رحمه الله - كما في صحيح الجامع (٧٩٨٤) ، (٧٩٨٥) .

وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان ، ومن عرف منه أنه أراد برده عليهم التنقيص والذم ، وإظهار العيب ، فإنه يستحق أن يُقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة . ويعرف هذا القصد تارة بإقرار الراد واعترافه ، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله ... انتهى ^(١) .

هذا وإنني قد وقفت على كتاب باسم " النصيحة في تهذيب السلسلة الصحيحة، تعقبات وفوائد ونكت علمية على سلسلة العلامة الألباني - رحمه الله - " ، فظاهر اسم الكتاب يفهم منه أنه إنما وضع لأجل النصيحة ولسد الثغرات على طريقة أهل العلم المشار إليها آنفا ، لكنني لما نظرت في مقدمته إذا بمسودّه يصرح بأنه حكم بضعف ثلاثين ومائة (١٣٠) حديث من الجزء الأول من الصحيحة ، الذي عدد أحاديثه خمسمائة (٥٠٠) حديث ، فاطلعت على سائر الكتاب ، فوجدته قد حكم بالنكارة أو الضعف الشديد على ثلاثة وثلاثين حديثاً منها ، سواء كان هذا الحكم في أول كلامه على الحديث أم في أثنائه ، وهذه الأحاديث على حسب ترقيمه هي : ٩ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٤ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٣ .

وقد حكم بالوضع والبطلان على خمسة منها ، وهي : ٣٠ ، ٥١ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٨٦ .

ولم يكتف بذلك صاحب هذا الكتاب ، حتى قال : (قد حرصت فيها على أن يكون إعلالي في غاية القوة الممكنة ، لئلا يتسلسل الكلام عليها إلى ما

(١) راجع كتابي الانتصار للحق (ص ٥٨ - ٥٩) .

لا نهاية أخذًا وردًّا ، وتضعيفاً وتصحيحاً ، مما يضر بالعملية الحديثة ككل ! ،
والخاسر في ذلك يكون القارئ ، حيث يزوج به في غمار البلبلة والاضطراب (
وهذا يعني أنه لو التزم في إعلاله القوة فقط وليس غايتها لربما أتى على باقى
الأحاديث التي حكم هذا الألباني بصحتها .

وفي حكمه على هذا العدد الكبير من الأحاديث في هذا الجزء بالضعف
وبالنكارة والوضع دلالة واضحة على رسالة يبلغها للمسلمين أن هذا الرجل
الذى اعتمد عليه جمهورهم في الحكم على الأحاديث صحة وضعفا غير متأهل
لذلك ، وهذه الشهادة التي تضافر عليها أئمة هذا العصر للشيخ محمد ناصر
الدين الألباني - رحمه الله - بأنه أعلم أهل هذا العصر بالحديث النبوى شهادة
زور ، وعليه فهؤلاء لا يستحقون أن يوصفوا بأنهم علماء ، فضلا عن أن
يكونوا أئمة ، لأن حكمهم للألباني بالإمامة في الحديث مع وقوع هذه الأخطاء
الكثيرة جدًّا والفادحة منه يدل على أحد أمرين لا ثالث لهما : إما أنهم جهال لا
يفقهون شيئاً ، ولا يميزون بين العالم بالحديث حقًّا وبين الذى يشتغل بالحديث
ببضاعة مزجاة فيه فهو يخبط فيه خبط عشواء حيث صحح خمسمائة حديث
أخطأ خطأً بيناً في ثلاثين ومائة منها .

وإما أنهم قد علموا بقله علمه وشهدوا له بهذه الشهادة تدليساً وغشاً
وخداعاً ، وحينئذ لا يستحقون أن يوصفوا بكونهم علماء ، ولم يكتشف حقيقة
هؤلاء كلهم إلا صاحب هذا الكتاب^(١) .

(١) إن هذا ليذكرني بما قاله الشيخ الإمام أحمد شاكر - رحمه الله - في مقدمته لسنن الترمذى
ص (٧٢) : ابتليت الأمة المصرية في هذا العصر بمن يسميهم أخونا النابعة الأديب الكبير كامل
كيلانى "المجددِينات" ، ثم قال الشيخ أحمد شاكر في الحاشية : هكذا - والله - سماهم هذا الاسم
العجيب ، وحين سأله سائل عن معنى هذه التسمية ، أجاب بجواب أعجب وأبدع : هذا جمع
مخنت سالم !! ، فأقسم له سائله أن اللغة العربية في أشد الحاجة إلى هذا الجمع في هذا الزمن !! .

ثم إنه لم يكتف بالدلالة المشار إليها آنفا حتى بدأ يظهر مقصوده من عمله هذا بقوله : عملي يتركز في ذلك على أصول الصنعة الحديثية عند الشيخ واستكناه منهجه العلمي في الحكم على الأحاديث ، وزنته بميزان المصطلح الحديث المعروف لدى الممارسين لهذا العلم .

وبهذه الدراسة المتأنية يظهر قرب الشيخ أو بعده من قواعد علماء الحديث وتنجلي مكانته في هذا الميدان الرحب .

فقد نص صاحب الكتاب على أن مقصوده إظهار مكانة من يصفه بالشيخ ! في علم الحديث !

وقال أيضا : كان أقوى الدواعي لتصنيف هذا الكتاب أني وجدت عامة الناظرين في كتب الشيخ الألباني يأخذون حكمه في التصحيح والتضعيف متحطين في ذلك أقوال أئمة كثيراً ما تتصادم أحكامهم مع أحكام الشيخ ، فيعتمد القارئ المعاصر - وأحيانا الباحث - قول الشيخ وحده ، معرضاً عن غيره ، بل ويعارض ببحوثه اجتهادات أئمة العلل كأبي حاتم والدارقطني^(١) .

فقد ظهر بذلك أن من وصفه بالشيخ يصادم في أحكامه كثيراً من أئمة الحديث ، فهل مثل هذا يعتمد عليه ؟

(١) إن من له أدنى معرفة بالحديث ليقطع أن هذا افتراء من وجهين : الأول أن الشيخ - رحمه الله - لا يصادم كلام الأئمة ، وإنما قد يختلف مع بعضهم في الحكم على بعض الأحاديث ، فكان ماذا ؟ والثاني : أن من ليس له استطاعة للتمييز بين حجج الشيخ فيما خالف فيه بعض الأئمة المتقدمين لا يمكن أن يقدم تقليد الشيخ على تقليد إمام من المتقدمين إن كان عنده أدنى شيء من الإنصاف ، فهذا الكلام تهويل مغرض ، والله المستعان .

إتحافُ النفوسِ المطمئنة بالذَّبِّ عن السنَّةِ

سيظهر لنا صاحب الكتاب أنه هو الذي سيكشف حقيقة هذا الألباني، فقد قال بعد ذلك : قال الخطيب : فإن احتيج إليه _ أى الراوي _ في رواية الحديث قبل أن تعلقوا سنه ، فيجب عليه أن يحدث ولا يمتنع ، لأن نشر العلم عند الحاجة إليه لازم ، والممتنع من ذلك عاصٍ آثم .

فصاحب الكتاب يبين لنا أنه مع صغر سنه فالحاجة ملحة لبيانه ، ولكتابته ، لأن هؤلاء الذين يسميهم الناس علماء قد تواطؤوا على إخفاء الحقيقة ، وشهدوا لهذا الألباني بأنه عالم بالحديث ، وخدعوا الناس بذلك ، فمن الواجب عليه أن يبين الحقيقة التي تماماً هؤلاء الذين يسميهم الناس علماء على إخفائها ، وهى أن هذا الألباني قد اغتر الناس فيه، وغرر بهم من يظنونهم علماء، وهم غشاشون ، فتأمل قول صاحب الكتاب :

« وأظن أننى قد يمسنى قول الخطيب هذا من وجه ما ، وأظن أنه قد جاء الوقت الملح لنفض الغبار ، وجذب جفون الليل الثقيل عن سماء الحديث حتى يبدو النهار ، فينجلي أحتك فرس أم »

هذا _ والله _ كلامه بالحرف الواحد .

فقد صرح أن الناس كانوا فى ظلمة ليل ثقيل ، ومع هذه الظلمة فقد ملئت السماء بالغبار (ظلمة ليل ثقيل وغبار فوق علم الحديث) ، وهو هذا الألباني الذى حجب الناس عن علم الحديث ^(١) ، وغشهم وخدعهم باشتغاله

(١) ولا أدري هل يقف بوصفه بذلك عند الألباني أم يمتد إلى ابن حجر ، فابن الصلاح ، فالبخاري ؟ ، فانتقاداته قد طالت هؤلاء وغيرهم ، خاصة ابن حجر الذى ناله من ذلك الكثير ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

بما لا يحسن ، بل بما لا صلة له به ، بل بما يضلل الناس في هذا العلم الشريف حتى أصبحوا في ظلمة ليل ثقيل كما قال صاحب الكتاب ، وازداد التضليل بشهادة هؤلاء الذين يظنهم الناس علماء له بكونه أعلم هذا العصر بعلم الحديث، فياله من ضلال فوق ضلال ، فاحتاج الناس إلى من يخرجهم من هذه الظلمات ، وقد جاءهم الفرج ، وهو صاحب هذا الكتاب ، وذلك واضح في قوله : ” وأظن أنني قد يمسنى قول الخطيب هذا من وجه ما ، وأظن أنه قد جاء الوقت الملح (يعنى بخروج كتابه هذا) لنفض الغبار “ .

وقوله : قد جاء الوقت الملح لنفض الغبار ، وجذب جفون الليل الثقيل عن سماء الحديث حتى يبدو النهار، فينجلى أحتك فرس أم (أى : أم حمار) ، ووضع هذا الكاتب نقطا مكان كلمة (حمار) دليل على كونه يريد وصف الشيخ الإمام الألباني - رحمه الله - بأنه حمار ، والعياذ بالله ، فلو كتبها لكان استشهاداً ببيت شعر ، ومعناه أنكم أيها الناس كنتم تظنون الألباني فرساً في الحديث ، فإذا قرأتم كتابي فسيتضح لكم بلادته في هذا العلم كبلادة الحمار، لكن لما حذف هذه الكلمة أبان عن قصده وصف الشيخ بهذا الوصف، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

ووالله الذى لا إله غيره إننى لما انتهيت إلى هذا الموضوع انقبض قلبي ، وانغلق ذهني ، وتوقف القلم ، وبقيت بعدها يومين لا أكتب كلمة ، فإننى لم أر مثل هذا قط ، فإنه إذا كان مثل هذا الوصف لهذا الإمام المجدد يصدر من مكتبة يقال لها « مكتبة السنة » فماذا نتوقع أن يصدر من مكنتات أهل البدع ^(١) ؟.

(١) بل إن أهل البدع يقرون للشيخ بالعلم والفضل وعلو المنزلة ، ومن أمثلة ذلك ما قاله الأخ / فيصل الجوايرة كما في كتاب « مقالات الألباني » لنور الدين طالب ص (٢١٤) : =

إتحافُ النفوسِ المطمئنة بالذَّبِّ عن السنَّة

= عرفت شيخنا الإمام العلامة المحدث الفقيه مجدد هذا القرن ناصر السنة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - منذ سبع وعشرين سنة في أواخر عام ١٩٧٣ م ، فقد كنت طالباً في المرحلة الثانوية ، وكنت في ذلك الوقت مع مجموعة من الشباب نكفر المسلمين ، ولا نصلى في مساجدهم بحجة أنهم مجتمع جاهلي ، وقد كان المخالفون لنا في الأردن يهددوننا دائما بالشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، وبأنه هو الوحيد الذي يستطيع أن يناقشنا ، ويقنعنا ويرجعنا إلى الطريق المستقيم ، فعندما قدم الشيخ ناصر إلى الأردن من دمشق حدثت أن مجموعة من الشبان تكفر المسلمين ، فرغب في لقائنا ، فأرسل صهره - نظام سَكَّجها - إلينا ، فنقل إلينا رغبة الشيخ ناصر بلقائنا ، فأجبناه : من يريدنا فليأت إلينا ، ولن نذهب إليه ، ولكن شيخنا في التكفير أخبرنا أن الشيخ ناصر من علماء المسلمين وله فضل لعلمه وكبر سنه ، ويجب أن نذهب إليه ، فذهبنا إليه في بيت صهره - نظام - ، وكان قبيل العشاء ، فأذن أحدنا ، ثم أقمنا الصلاة ، فقال الشيخ ناصر الدين : نصلى بكم أم تصلون بنا ؟! ، فقال شيخنا التكفيري : نحن نعتقد كفرك ! ، فقال الشيخ ناصر الدين : أما أنا فأعتقد إيمانكم ، ثم صلى شيخنا (يعنى التكفيري) بنا جميعا ، ونحن معه ، ثم جلس الشيخ ناصر في نقاش معنا ، استمر حتى ساعة متأخرة من الليل ، فكان أكثر النقاش مع شيخنا ، أما نحن الشباب فكنا نقوم ونجلس ، ثم نمدد أرجلنا ، ثم نضطجع ، وأما الشيخ ناصر فهو على جلسة واحدة من أول الجلسة إلى آخرها ، لم يغيرها أبداً في نقاش دائم مع هذا وهذا ، وذاك ، فكنت أستغرب من صبره وجلده ! . ثم تواعدنا في اليوم التالي ، وقد رجعنا إلى بيوتنا نجمع الأدلة التي تدل على التكفير بزعمنا ، وجاء الشيخ ناصر في اليوم الثاني إلى بيت أحد إخواننا ، وقد جهزنا الكتب والردود على أدلة الشيخ ناصر ، واستمر النقاش والحوار من بعد العشاء إلى قبيل الفجر ، ثم تواعدنا بالذهاب إليه في محل إقامته ، فذهبنا إليه بعد العشاء في اليوم الثالث ، واستمر النقاش حتى أذن المؤذن لصلاة الفجر ، ونحن في نقاش وحوار دائم نذكر الآيات الكثيرة التي تدل على التكفير في ظاهرها ، =

وإنه ليهون مع هذا السب غير المسبوق غيره من القبائح التي صدرت من صاحب هذا الكتاب تجاه هذا الإمام العلم من مثل وصفه له بأنه ليس عنده أدب الخلاف ، وذلك حين كان يناقش الشيخ بعض خصومه ، فعلق على ذلك صاحب الكتاب في ص (٣٥٣) : ولم أطلع على كلام هؤلاء الأفاضل الذين ضعفوا الحديث ، وليس من أدب الاختلاف غمزهم بالتكلف والهوى ، فالكل مجتهد ، وهؤلاء من أهل السنة . اهـ .

• قلت : ومع اعترافه بعدم وقوفه على كلام خصوم الشيخ فقد حكم على الشيخ وأدانه ، واتهمه بما ذكر ، وذلك مخالف لما تقرر شرعاً وعقلاً أنه لا يجوز لأحد أن يقضى بين خصمين حتى يسمع منهما جميعاً ، وذلك أكبر دليل على أن صاحب الكتاب يريد إهانة هذا الإمام والنيل منه ، ولا أحب استقصاء سائر قبائحه التي تطاول بها على هذا العلم الشامخ .

ثم إن صاحب هذا الكتاب لم يقف في تطاوله وتعيديه والسعي في التشكيك على شيخنا الإمام الألباني _ رحمه الله _ ، بل إن قبائحه قد طالت

= وكذلك نذكر الأحاديث التي تنص ظاهراً على تكفير مرتكب الكبيرة ، والشيخ ناصر كالطود الشامخ يرد على هذا الدليل ، ويوجه الدليل الآخر ، ويجمع بين الأدلة المتعارضة في الظاهر ، ويستشهد بأقوال السلف وبالائمة المعترين عند أهل السنة والجماعة ، وبعد أذان الفجر ذهبنا جميعاً تقريباً مع الشيخ ناصر الدين إلى المسجد لأداء صلاة الفجر ، بعد أن أفتعنا الشيخ ناصر بخطأ وضلال المنهج الذي سرنا عليه ، ورجعنا عن أفكارنا التكفيرية _ بحمد الله _ إلا نفرًا قليلاً آل أمرهم إلى الردة عن الإسلام بعد ذلك بسنين ، نسأل الله العافية . انتهى ، وقد نقلت هذه الواقعة بطولها لما فيها من الدروس والعبر .

أئمة كثيرين من أئمة المسلمين ، وكان أكثرهم حظاً أمير المؤمنين في الحديث ،
وخاتمة الحفاظ الإمام العلم أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
- رحمه الله - .

- فمن قبائحه تجاه الحفاظ ابن حجر - رحمه الله - : قوله ص (١٠١) :
المخدع بها ابن حجر والألباني وغيرهما ممن قوى هذا الحديث ،

- وفي ص (١٠٤) : أما محاولة ابن حجر والألباني في نفي هذه العلة
فلا تستقيم على المنهج العلمي .

- وفي ص (١٣٨) : أما رد ابن حجر على ابن يونس فهذا عجيب
منه ، وقد تكلف ، ولم يصنع شيئاً .

- وفي ص (١٥٥) : ولا ابن حجر تعسفات كثيرة في محاولة الدفاع
عمن يدافع عنهم ، والأولى الاعتدال .

- وفي ص (١٤٠) : هذا تعليل مبني على علم لا على مذهب كما
حاول ابن حجر في رده على الجوزجاني .

- وصفه الحفاظ ابن حجر والإمام الألباني رحمهما الله بكونهما آثمين :
قال في ص (١٣) في أول حديث عن الشيخ الألباني - رحمه الله - : كذا قال ،
وهذا رأي ابن حجر في التقريب تابعه فيه ، فكلاهما خاطئ .

• قلت : والخاطئ الآثم .

ومع سوء أدبه وتطاوله على الحفاظ ابن حجر - رحمه الله - ، فقد
شكك في علمه ورسوخه في علم الحديث الذي شهدت له فيه بالإمامة الدنيا ،
بل سعى في هدمه وزعزعة الثقة بأحكامه على الأحاديث ، فمن ذلك قوله

ص (٣٠٦) : وهذه عادة في ابن حجر أن يصف العباد والنسك والصالحين بالصدق في تقريبه .

- وفي ص (١٧١) عن راوٍ اسمه بشر بن عبد الله بن يسار الشامي :
بشر هذا مجهول ، لم يوثقه حاذق ، وقال فيه ابن حجر : صدوق ، وهذا على مذهب ابن حبان ، فقد ذكره في الثقات ، وابن حجر يأخذ بهذا أحياناً ، وهذا ما ذكره الألباني في تمام المنة ، وقال : عرفته بالممارسة ، وقل من نبه عليه ، وغفل عنه جماهير الطلاب ، فالكل يدور في منهج ابن حبان ، وهو شاذ عن منهج المثبتين^(١) .

- ثم صرح صاحب الكتاب بهدم ابن حجر كلياً حيث قال ص (٣٠٣) :
والحق أن ابن حجر قد خط لمن جاء بعده طريقاً غير مستقيم في تقوية الأحاديث التي استنكرها الأئمة من قبل ، فصار يقويها بمناكير أخرى متجاهلاً قواعد المصطلح ، تجد ذلك واضحاً في ردوده على ابن الجوزي وأجوبته على أحاديث المصابيح والقول المسدد إلخ .

- ولم يكتف بطعنه في الإمامين الألباني وابن حجر - رحمهما الله - ، بل تجاوزهما إلى كثير من الأئمة ، وإليك شيئاً من ذلك :

١- طعنه في المنذري والهيثمي والألباني : قال ص (٢٧٩) : هذه الطريقة التي يسلكها الشيخ في معالجة الطرق بحيث ينظر إلى أقوال المنذري

(١) وسيأتي بيان أن هذا الذي وصفه بالشذوذ هو الحق ، فصاحب الكتاب مع جرأته جاهل جهلاً مركباً .

والهيشمي ... إلخ ، وهؤلاء لا يتعمقون في دراسة الأسانيد ، وهذه طريقة واهية .

• قلت : فالمنذرى والهيشمي و إلى آخر من يُذكر من الأئمة لا يتعمقون في دراسة الأسانيد ، وطريقتهم واهية ، وهذا الألباني ينظر في أقوالهم ، ولا يجوز النظر إلى أقوال هؤلاء .

وبالطبع فالذى يُنظر إلى أقواله هو الذى يبين حال هؤلاء ، وهو صاحب الكتاب .

٢- طعنه فيمن وصفهم من الأئمة بالتأخرين : قال ص (٥٨) : عادة المتأخرين إطلاق لفظ " الثقة " على كل راو لم يعلموا فيه جرحاً ، فكل مستور عندهم ثقة بشرط أن يكون غير مغفل ، وكتابه صحيحاً وكذا سماعه ، وهذا شرط لين .

- وفى ص (٢٤٣) : محمد بن دينار فيه مقال ، لكنه خير من كثيرين يحسن لهم المتأخرون .

٣- طعنه في الإمام الذهبي - رحمه الله - : لقد قال الكلام السابق في توثيق الذهبي ، ورد توثيقه بذلك .

٤- طعنه في الإمام العجلي - رحمه الله - : قال ص (٣٧٤) : وهذا يدل على سقوط أقواله في الرجال ، بل إنه أشد تساهلاً من ابن حبان في إطلاق التوثيق .

• قلت : هذا ما لم يقله أحد ، والله المستعان .

٥- طعنه في الإمام النسائي - رحمه الله - : قال ص (١٥٣) :

والنسائي كثيراً ما يوثق أصحاب علي .

• قلت : هذا افتراء على هذا الإمام ، فما أقبح نعبث بالدين ! .

٦- طعنه في الإمام محمد بن سعد صاحب « الطبقات » قال ص (١٥٨) عن راو اسمه حرام : حرام هذا مجهول تفرد عنه الزهرى ، وإن كان ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال فيه ابن سعد : ثقة قليل الحديث .

فقال : هذا ليس برافع جهالته ، فابن حبان مشهور بتوثيق المجاهيل ، أما ابن سعد فعمدته في الجرح والتعديل شيخه الواقدي المتروك ، فمثل هؤلاء لا يؤخذ كلامهم في التوثيق والتضعيف إذا انفردوا .

• قلت : فألحق ابن سعد بابن حبان في عدم اعتماد توثيقه إذا انفرد ، وهذا ما لم يقله أحد ، ثم زاد رد تضعيف الجميع عند الانفراد يعنى ابن حبان وابن سعد ، وهذا جهل فاضح وطعن واضح لم يقله أحد ، حاسب الله ناشرى هذا العبث بما يستحقون .

٧- طعنه في الترمذى _ رحمه الله _ ، قال ص (١٦٤) : تصحيح الترمذى لهذا الحديث مما يتعجب له .

٨- طعنه في الإمام عبد الرزاق صاحب المصنف : قال ص (٣٠١) : المعروف عن عبد الرزاق وإن كان ثقة إماماً ، فإنهم وصفوه بالخطأ عن معمر ابن راشد ، وكذا إن حدث من حفظه .

• قلت : إن معمر بن راشد هو أكثر من روى عنه عبد الرزاق من مشايخه ، حتى إن روايته عنه تبلغ نحواً من ثلث مرويات عبد الرزاق ، فالطعن في رواية عبد الرزاق عنه إسقاط لثلث مرويات عبد الرزاق ، ولكن هذا الجاهل لم يفهم كلام أهل العلم كما سيأتى في موضعه .

إتحافُ النفوس المطمئنة بالذَّبِّ عن السُّنَّة

٩- طعنه في الأعمش - رحمه الله - : قال ص (٤٨) : الأعمش قبيح التدليس .

• قلت : هذا افتراء على الإمام الحافظ الحجة سليمان بن مهران الأعمش ، فإن هذا لم يقله أحد ، بل إن الحافظ ابن حجر قد جعله في الطبقة الثانية من المدلسين ، وهي التي لا تضر عنعناتهم .

١٠- طعنه في الإمام ابن حزم - رحمه الله - : قال ص (١١٣) : توثيق ابن حزم ليس بمحل قبول عند المحققين ، وذلك لشهرته بمخالفة أهل النقد في أقواله في الجرح والتعديل ، والكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً .

• قلت : في هذا إسقاط لابن حزم في الحديث جملة ، وهذا ما لم يقله أحد .

فهذه بعض الأمثلة لطعون صاحب هذا الكتاب في أئمة الحديث تبين خطورة الأمر ، وكأنها محاولة لهدم السنة بهدم أعلامها .

ولقد تجرأ صاحب الكتاب فطعن في صحيح البخارى ، وضعف حديثاً منه ، وذلك رقم (٩٧) من ترتيبه ، وخطأ الأئمة : البخارى ، وأبا حاتم ، وابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم ، وعبد الغنى المقدسى ، والمزى ، والذهبي ، وابن حجر وغيرهم في تعيين اسم أحد الرواة بشبهة واهية وسيأتى بيانه في رقم (٣٧) من ترتيبه .

وفي وصف صاحب الكتاب للإمام المجدد الألبانى - رحمه الله - بما سبق مع وصفه له على غلاف كتابه بالعلامة خداع ظاهر ، وليس ذلك آخر خداعه

وغشه ، بل إنه قد كذب في كتابه كذباً صريحاً يدركه كل أحد ، فإنه قال في مقدمة كتابه ص (٧) : وذلك حين الشروع في سرد أحاديث المجلد الأول (١-٥٠٠) من السلسلة الصحيحة التي لا تصح لعلة خفيت على الشيخ ، وهي نحو ثلاثين ومائة (١٣٠) حديثاً . اهـ .

• قلت : لقد ذكر سبعة أحاديث ضعفها غيره ، ثم ذكر بعدها خمسة وعشرين ومائة (١٢٥) ، فالجملة (١٣٢) حديثاً .

لكنه قد ذكر صحة جملة من الأحاديث التي تكلم عليها ، فبعضها نص على صحته في أول كلامه ، وبعضها ذكر صحته أثناء كلامه :

فالأحاديث التي نص على صحتها في أول كلامه هي حسب ترقيمه : ٣٧ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٩ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١١ وجملة عددها ١٠ أحاديث .

الأحاديث التي ذكر صحتها في أثناء كلامه هي : ١ ، ٢ ، ١٨ ، ٥٥ ، ٧٧ ، ١٢٥ ، وعددها ستة أحاديث .

وهناك أحاديث انتقدها من غير الخمسمائة الأولى وهي : ٢٥ ، ٨٥ ، ٨٨ .

فمجموع الأحاديث التي خرجت مما حكم بضعفه : ١٠ و٦ و٣ = ١٩ حديثاً ، حاصل ما حكم بضعفه : ١٣٢ - ١٩ = ١١٣ حديثاً^(١) ، وقد سبق قوله إنها (١٣٠) ، فتبين كذبه الواضح لكل أحد ، ومن كذبه ما قاله

(١) وهذا على حد وصفه ، فأما حقيقة الأمر فيها ، فستبين لك من خلال الأمثلة التي تعرضت لها في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

ص (١٣٤) : روى مسلم (٥٧٩) ، والبيهقي من طرق عن عامر بن عبد الله ابن الزبير عن أبيه أنه ذكر أن النبي ﷺ كان يشير بإصبعه إذا دعا، ولا يحركها .

• قلت : فقوله في الحديث (ولا يحركها) كذب على مسلم ، فإنها ليست في صحيحه ، ولذلك نظائر سترها في موضعها إن شاء الله ، وقد حمله حرصه على مخالفة الشيخ إلى الخيانة في نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرواة بما يغير الحكم عليهم ، فمن ذلك قوله ص (٦٣) عن فضيل بن مرزوق : وفضيل ضعيف ، قال الحاكم : قد عيب على مسلم إخراج حديثه ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، صدوق يهمل كثيراً ... لا يحتج به ، وقال ابن حبان في الثقات : يخطئ ، وذكره في الضعفاء ، وزاد : ويروى عن عطية الموضوعات . انتهى .

فقد حكم صاحب هذا الكتاب على فضيل بن مرزوق بالضعف ، ثم ذكر أقوال أهل العلم التي يتظاهر بأنه بنى من خلالها حكمه عليه بالضعف ، ومن صدقه ، وسلم له وافقه على حكمه عليه ، لكن بالرجوع إلى المصدر الذي نقل منه أقوال هؤلاء الأئمة تبين أنه كتم وأخفى أقوال أئمة مقدمين على من ذكرهم ، فمن ذلك قول الثوري وهو من هو : ثقة ، وقول سفيان بن عيينة : ثقة ، وقول ابن معين مرة : ثقة ، وأخرى : صالح الحديث ، وقول أحمد بن حنبل : لا أعلم إلا خيراً ، وقول العجلي : جازئ الحديث ، صدوق^(١) ، فأين يقع الحاكم وابن حبان على جلالتهما بجانب الثوري وابن عيينة وابن معين وأحمد ، الذين أخفى كلامهم صاحب الكتاب ، ففعله ذلك غش وغدر في موضع الائتمان ، فهو خيانة ، والله المستعان .

ولهذا نظائر كثيرة ستري بعضها في مواضعها إن شاء الله .

(١) والذي في الثقات للعجلي : ثقة ، وتمام الكلام على هذا الراوى يراجع في الكلام على الحديث رقم (١١) بترتيبه .

ومن أفاعيله في الأحاديث أن الإمام أحمد قال في مسنده (٥٣٦/٢) :

حدثنا حسن وهاشم قالوا : حدثنا شيبان عن عاصم عن يزيد بن شريك العامري قال : سمعت مروان يقول لأبي هريرة : يا أبا هريرة حدثني حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

فقول يزيد بن شريك : (سمعت مروان يقول لأبي هريرة) نص في شهود يزيد ذلك المجلس الذي قال فيه أبو هريرة ذلك الحديث ، وفي سماعه له من أبي هريرة ، وأن مروان ليس من رجال الإسناد .

فنقل صاحب الكتاب هذا الإسناد في ص (٣١٧) هكذا : عن يزيد ابن شريك العامري قال : سمعت مروان ، وحذف ما بعد (مروان) ليظهر أن مروان من رواة هذا الإسناد ، وإمعاناً في غشه وخيانتته قال عن هذا الإسناد : متصل ، ولكن فيه مروان بن الحكم .

• وأقول : كذبت وغششت ، ومثل هذه الأفاعيل كافية في إسقاطه ، وصاحب هذا الكتاب شخص لم أسمع به قبل كتابه هذا ، وقد سألت عنه كل من لقيت من أهل العلم وطلبته تقريباً _ على كثرتهم _ فلم يعرفه أحد ، حتى إن بعض إخواننا قد سأل الأخ سيد عباس الجليمي المشرف على مكتبة السنة عنه ، فكان حاصل جوابه أنه لم يعرفه إلا بهذا الكتاب ^(١) ، ولما كان هذا حاله ، وهو كونه نكرة من النكرات ، فقد ذكرته في كتابي بهذا الوصف ، فحيثما قلت : قال النكرة ، فهو المقصود ، ومثل هذا مع صغر سنه لم يتعلم على يد أحد من أهل العلم ^(٢) ، ولم يقم أحد من الفضلاء بتربيته وتأديبه ، وتوجيهه إلى دخول

(١) وسأذكر اسمه حتى إذا ذكر عرف بأفاعيله، وحتى تسطر عليه عاراً في الدنيا وناراً وشاراً في الآخرة إن لم يتب إلى الله ﷻ ، فاسمه « عبد الفتاح محمود سرور » ، عامله الله بما يستحق .

(٢) وقد اتصل به بعض إخواننا فاعترف له بأنه أخذ من الكتب ، وليس له شيخ واحد .

العلم من بابهِ ، فيتدرج في العلم ، ولا يبدأ بمناطحة الكبار ، بل بمحاولة هدمهم والتشكيك في علمهم وجهودهم في خدمة سنة رسول الله ﷺ .

ولولا أن مكتبة السنة مع شهرتها قد نشرت هذا الكتاب ، وتولت توزيعه لما أجهدت نفسي وأضعت وقتي في إفراذه بالرد ، ولكن قدر الله وما شاء فعل .

وطعن هذا النكرة في أئمة السنة يعتبر طعنًا في السنة ، بل إنه قد طعن في السنة صريحاً بتضعيف هذا العدد الكبير من الأحاديث بالهوى والجهل ، وقد أعلن في آخر كتابه عن الجزء الثاني الذي يتتبع فيه الجزء الثاني من الصحيحة بطريقته الهمجية التي سبقت الإشارة إليها حيث قال : تم الجزء الأول من كتاب « النصيحة في تهذيب الصحيحة » ويليهِ إن شاء الله الجزء الثاني من الكتاب .

• وأقول : إذا شكك هذا النكرة وطعن في الحافظ المنذرى والذهبي وابن حجر وأحمد شاكر والألباني ، فألى من يرجع المسلمون في معرفة صحيح السنة من سقيمها ؟

أيرجعون لهؤلاء الذين ليس لهم من عمل إلا الهدم ؟

ولقد صدق في هؤلاء قول القائل :

أقلوا عليهم لا أبا لأبيكم من اللوم أوسدوا المكان الذي سدوا .

ولما كان الأمر كذلك فقد سميت كتابي هذا بـ « إتحافُ النفوسِ المطمئنة بالذَّبِّ عن السنَّة » ، فأسأل الله ﷻ أن ينفعني به في الدارين وأن يغفر لي ولوالديّ ولمشايخي وأن يسترنا في الدارين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وكتبه : أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين

□ مسؤولية الناشر عما ينشره



إن المسلم محاسب على كل ما قدمت يداه، وكل خطوة تخطوها قدماه، خيراً كان ذلك أو شراً ، فإن الله ﷻ يقول : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلِّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [سورة يس ١٢] ، وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [سورة الزلزلة : ٧-٨] ، وعمل ناشري الكتب داخل في ذلك ، فمن نشر كتاباً يدعو الناس فيه إلى الخير ، ويذب فيه عن الحق كان له مع جميل الذكر حسن الأجر عند الله ﷻ ، ومن نشر كتاباً يدعو إلى الرذيلة ، أو يهدم فيه سنَّة ، أو يحتوي على النيل من أهل العلم والصلاح والتقوى كان شريكاً للمؤلف في الإثم ^(١) ، فقد قال الله ﷻ : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبُرِّ وَالْتَقَوُا وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [سورة المائدة ٢] .

وقال النبي ﷺ : " من سن في الإسلام سنة حسنة ، فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ، ولا ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة ، فعمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها ، ولا ينقص من أوزارهم شيء " ^(٢) .

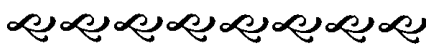
(١) وأما دعوى حرية النشر فإنها مقيدة بما لا يتنافى مع شرع الله ﷻ ، خلافاً للإباحيين

والعلمانيين الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ، قطع الله دابرهم .

(٢) رواه مسلم (٤/٢٠٦١) رقم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله ﷺ .

وقال ﷺ : من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه ، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه ، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً^(١) .

فهذا الكتاب الذى قد حوى الطعن فى السنة وأئمتها تتحمل مسؤوليته مكتبة السنة ، لأنها هى التى قامت على طباعته ونشره بين الناس مع ما لها من سعة وشهرة فى التوزيع ، وقيام الأخ سيد عباس الجليلى بالإشراف على المكتبة مع ما له من تحقيقات وتعليقات على بعض كتب أهل العلم ، وذلك مما يساعد على نشر الكتاب وعلى ثقة الناس به ، وقد دخلت إحدى المكتبات السلفية ، فوجدت الكتاب معروضاً فيها ، فكلمت صاحبها عن بعض ما فى الكتاب من قبائح ، فاعتذر بكونه صادراً عن مكتبة السنة وبإشراف الأخ سيد عباس عليها ، وقد كلم أحد الأفاضل الأخ سيد عباس الجليلى عن بعض ما فى الكتاب ، فأجاب بأنه يصفو لصاحبه شيء كثير ، فكان هذا من أقوى الدوافع لى للرد على هذا الكتاب ، وهذا يدل على تحمل مكتبة السنة وسيد الجليلى تبعه هذا الكتاب ، ولولا ذلك لا كتفيت بالتعليق عليه وبيان فساده فى مقدمة كتاب ، فعلى سيد الجليلى أن يتوب إلى الله من نشره هذا الكتاب السيئ ، وأن يتبرأ منه ، وإلا فلينتظر عقوبة الله ﷻ ، ثم لينتظر اللطمات من أهل السنة الغيورين عليها ، والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .



(١) رواه مسلم (٢٦٧٤) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

□ مسؤولية أهل العلم والدعاة إلى الله نحو محاولة تشكيك المسلمين في أئمتهم



روى البخاري في " صحيحه " عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . قالوا : يا رسول الله ، هذا ننصره مظلوماً ، فكيف ننصره ظالماً ، قال : تأخذ فوق يديه ^(١) .

وروى مسلم في " صحيحه " عن جابر رضي الله عنه قال : اقتتل غلامان : غلامٌ من المهاجرين وغلامٌ من الأنصار ، فنادى المهاجرُ أو المهاجرون : ياللمهاجرين ، ونادى الأنصاري : يالأنصار ، فخرج رسول الله ﷺ ، فقال : ما هذا ، دعوى أهل الجاهلية ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، إلا أن غلامين اقتتلا ، فكسع أحدهما الآخر ، قال : فلا بأس ، ولينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً ، إن كان ظالماً فلينهه ، فإنه له نصر ، وإن كان مظلوماً فليُنصره ^(٢) .

وأحق الناس بالنصرة إذا اعتدى عليهم ، ونيل من أعراضهم هم أهل العلم ، لأنهم حملة الشريعة ، قال العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين _ رحمه الله _ في شرحه رياض الصالحين (١/٦٨٢) : إن الذين يلتقطون زلات العلماء ليُشيعوها ليسوا مُسيئين للعلماء شخصياً فحسب ، بل مُسيئون للعلماء شخصياً ، ومُسيئون إلى علمهم الذي يحملونه ، ومُسيئون إلى الشريعة التي تُتلقى من جهتهم ، لأن العلماء إذا لم يثق الناس فيهم ، وإذا اطلَّعوا على

(١) رواه البخاري (٢٤٤٤) .

(٢) رواه مسلم (٢٥٨٤) .

عورائهم التي قد لا تكون عورات إلا على حسب نظر هذا المغرض فإنهم تقل ثقتهم بالعلماء وبما عندهم من العلم ، فيكون في هذا جنائية على الشرع الذي يحملونه من سُنَّة الرسول ﷺ ، لذلك من نصيحتك لأئمة المسلمين من أهل العلم أن تدافع عن عورائهم وأن تسترها ما استطعت وأن لا تسكت.... إلى آخر كلامه _ رحمه الله _ .

وقد سبق قول ابن رجب الحنبلي _ رحمه الله _ : وإذا كان مراد الراد على العالم إظهار عيبه وتنقصه وإظهار قصوره في العلم ونحو ذلك كان محرماً ، سواء كان رده ذلك في وجه من رد عليه أو في غيبته ، وسواء كان في حياته أو في موته ، وهذا داخل فيما ذمه الله تعالى في كتابه ، وتوعد عليه من الهمز واللمز ، وداخل أيضاً في قول النبي ﷺ : يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن قلبه لا تؤذوا المسلمين ، ولا تتبعوا عورائهم ، فإنه من يتبع عورائهم يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته .

إلى أن قال : ومن عرف أنه أراد برده عليهم التنقيص والذم ، وإظهار العيب ، فإنه يستحق أن يُقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة . ويعرف هذا القصد تارة بإقرار الراد واعترافه ، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله اهـ .

• قلت : وأولى الناس وأول من يجب عليه القيام بردع المعتدين على العلماء هم أهل العلم وطلابه ، لأنهم أعرف الناس بحق الله ، وأعرفهم بحق أهل العلم .

وقد سبق أن الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني _ رحمه الله _ ممن اتفقت كلمة أهل العلم في هذا العصر على أنه من كبار العلماء ، بل أكبر من يرجع إليه في علم الحديث ، ومن راح يشكك في علمه ويحاول زعزعة الثقة في

مرجعيته هو الشيخ مصطفى العدوى ، فبدأ بتسويد جزء سماه « نظرات في السلسلة الصحيحة » ، وصف فيه الشيخ - رحمه الله - بالتساهل في تصحيح الأحاديث، وهذا يعني إن قُبلت دعواه نزع الثقة بأحكام الشيخ على الأحاديث، وعدم جواز الاعتماد على تصحيحه ، وهذا تنقيص وذم وإظهار عيب ، فلما لم يجد ردًّا يردعه هو ونظراؤه أعاد وصفه للشيخ بذلك في كتاب سَمَّاه بـ « أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث » ، ثم أعاد طباعة هذه الأسئلة ، ونقل عدة أمثلة من الأحاديث التي أعلها أهل العلم، وسَمَّاه « شرح علل الأحاديث » ، وأعاد فيه ذكر هذا الوصف للشيخ - رحمه الله - بل زاد كلاماً في تنقصه كما في ص (٦٨)^(١) ، ومع محاولته نزع الثقة في الاعتماد على الشيخ - رحمه الله - في الحكم على الأحاديث بدأ يضرب على وتر آخر اختاره لهدف مرسوم ، وهي تلك المسائل التي اختلف فيها الشيخ باجتهاده مع علماء نجد ، كمسألة وجه المرأة ويديها هل هما من العورة الواجب تغطيتها أم من المستحب ؟ ، فرد على الشيخ برسالة مستقلة في هذا الموضوع ، وأغلظ القول على الشيخ فيها ، فمن ذلك قوله ص (٣٣) : **ومن عجيب أمر الشيخ ناصر الدين ، وفي ص (٤١)** أما ما حاول به الشيخ ناصر الألباني إثبات أن ذلك كان بعد الحجاب فمحاولة واهية، لا تقوم على أساس من الصحة، ثم عقب على ذلك متهكماً بالشيخ - رحمه الله - بقوله : **فهل في هذا إشارة يا أولى النهي إلى أن قصة سعاء الخدين كانت بعد الحجاب ؟!!! .**

هذا مع أن المسألة من المسائل التي يسوغ فيها الخلاف ، ومنهج في مسائل الخلاف معروف .

(١) ولا يزال هذا الكتاب يبدأ به مع كل قادم إليه ، والله المستعان .

إتحاف النفوس المطمئنة بالذَّبِّ عن السُّنَّة

ثم توالى ردوده وتعقباته على الشيخ الإمام الألباني - رحمه الله - ، فقد حدد هدفه وهو الشيخ الألباني دون غيره حتى إنه قد علق على « العقيدة الطحاوية » ، واعتمد فيها على نسخة الشيخ شعيب الأرنؤوط ، وخالفه في الحكم على ستة أحاديث منها ، وأبى أن يذكره ولو بالإشارة^(١) .

فالرجل هدفه واضح ، وهو إظهار المخالفة للشيخ الألباني - رحمه الله - ، حتى عرف بين طائفة ليست بالقليلة من الناس أن الشيخ مصطفى مخالف للشيخ الألباني ، وله منهج يختلف عن الشيخ الألباني ، وله مدرسة تخالف مدرسة الشيخ الألباني .

وإمعاناً من الشيخ مصطفى صاحب المدرسة التي تخالف مدرسة الشيخ الألباني في محاولة إسقاط المدرسة التي تراحمه فإنه وسع دائرة المواجهة ، فتعرض لصاحب المدرسة الأخرى (الألباني) من جهة الفقه ، فوصفه بأنه صاحب فقه سقيم ، وذلك في خمسة مواضع من كتبه ، وبأنه صاحب فقه شاذ منبوذ ، وأنه محروم الأجر لقلّة فقهه^(٢) ، كل ذلك ، ولا أجد من أهل العلم من يرد عن الشيخ ، ويذم عنه ، فاستعنت بالله ، وبيّنت شيئاً من حال صاحب هذه المدرسة من كتبه ، فلما انكشف بعض حاله ، وخشى من تولى الناس عنه ترك مدرسته وأصحابها ، محاولاً الإبقاء على شيء مما حصل عليه عند من لا يدرون ، فصرح بالتراجع ضمناً عما رمى به الشيخ من التساهل ، ودعا الناس للأخذ بأقوال الشيخ دونة^(٣) ، فلما رأى أن كثيراً من الناس لا تعنيهم القضية رجع

(١) راجع كتاب « الانتصار للحق وأهل العلم الكبار » ص (٧٨) .

(٢) المصدر السابق ص (٦٢-٦٤) .

(٣) راجع كتاب « التفنيد لكتاب الترشيد » لرقمه ص (١٢-١٤) .

يجدد بناء مدرسته من جديد ، فعاود إظهار المخالفة ^(١) ، فقد قال في مقدمة له لكتاب سماه صاحبه « الشفاء من وحي خاتم الأنبياء » المطبوع سنة ٢٠٠٤م - ١٤٢٥هـ - ص (١٠) : إلا أننا تركنا للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألباني - رحمه الله - ، إلا ما رأيناه ضعيفاً ضعفاً شديداً ، فحذفناه .

فهذه الكلمات قد عبرت عن تجديد الرجل لماضيه كله ، فقوله : (تركنا للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألباني) صريح في أن تصحيحات الشيخ الألباني - رحمه الله - فيها وجهتان ؛ وجهة تبنها صاحب الكتاب وهي جواز نقلها والاعتماد عليها ، ووجهة يقول بها الشيخ مصطفى ، ويدعو إليها ، وهي عدم جواز نقلها والاعتماد عليها ، ومع قوله بذلك ، فقد ترك للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ الألباني ، وقد أكد هذا التقرير بقوله : (إلا ما رأيناه ضعيفاً ضعفاً شديداً ، فحذفناه ، فهذا يعني أن في تصحيح الشيخ ما هو ضعيف ، وفيه ما هو ضعيف جداً ، فحذف الضعيف جداً ، وترك الضعيف ، فهذا تفسير لما أظهره وتكلم به من أن وجهته ترك الاعتماد على تصحيح الشيخ - رحمه الله - ، هذا مع أن موضوع الكتاب الذي قدم له لا يتناسب أبداً مع إظهار هذه المخالفة ، فإن أغلب الذين سيقروؤون الكتاب من عوام المسلمين ، فما لهم ولهذا !؟

فتبين أن الرجل لا يمكن أن يترك إظهار مخالفة الشيخ لأن مدرسته إنما قامت على هذه المخالفة ! .

(١) وقد بينت سابقاً أن الشيخ - رحمه الله - ليس معصوماً ، ولكن التنبيه على الخطأ ، لا بد أن يكون من متأهل لذلك ، وألا يقصد التنقص بتخصيص الشيخ بالانتقاد دون غيره .

فإذا كان الأمر كذلك ، فما حقيقة هذه المخالفة ؟

هل هي مبنية على أصول علمية أم ماذا وراءها ؟ وبالتالي ما حقيقة هذه المدرسة ؟

• **أقول وبالله التوفيق :** إننا إذا أردنا أن نقف على مستوى شخص مشغول بالحديث ، وهل هو متأهل للحكم على الأحاديث صحةً وضعفاً فلا بد من النظر في عمله الحديثي ، ثم يقارن عمله بعمل غيره من أهل العلم المعترين المختصين بهذا الشأن ، فينظر فيما وافق وخالف، فإن كان غالب أمره السداد ، فحينئذ يطمئن إلى عمله ، فإذا كثرت أعماله التي يوافق فيها أئمة الشأن جاز له أن يكون له رأى واجتهاد ، وإن خالف في شيء من ذلك إماماً من الأئمة .

وأما أن يصبح ناقدًا على أئمة الشأن دون أن يكون له من الجهد والاجتهاد في الحديث ما يؤهله لذلك ، فمثل هذا كمثل الذي يشتغل بالطب ، أو بالكيمياء ، ولم يدرس ، ولم يمارس ، وهذا غير مقبول في أمر الدنيا ، فكيف يقبل في أمر الآخرة ؟ ، ولقد نظرنا في عمل الشيخ مصطفى في الحديث ، فلم نجد له سوى تحقيره لمنتخب عبد بن حميد ، وإذا هو كان قد وضع نسخة من الكتاب في المكتبة التي يتأهبها الناس ، فما أن مرت فترة إلا وقد ملئ عمله بتعقبات لصغار الطلبة ، فلما رأى ذلك رفع هذه النسخة من المكتبة ، وأخفاها عن الجميع ، وكان عندي منها صورة ، فبينت في كتاب الانتصار في طبعته الأولى بعض أخطائه الفادحة في تحقيقه لهذا المنتخب ، بما يدل على أنه لا يصلح أن يكون لمثله الحق في الحكم على الأحاديث صحةً وضعفاً ، فضلاً على أن يكون حاكماً على أئمة هذا الشأن ، فأعاد طباعة الكتاب ، وبرر ما وقع له من أخطاء فادحة في الطبعة الأولى بقوله في مقدمة الطبعة الثانية : **قد طبعت الطبعة**

الأولى منذ ما يقارب سبعة عشر عاماً ، وبلا شك فقد ظهرت في هذه السنوات كتب في علل الأحاديث ودواوين من دواوين السنن كانت من قبل في عالم المخطوط المحفوظ في الخزائن والأدراج ، فخرجت إلى الناس ، وتداولوها بالنشر والتوزيع والبحث والاطلاع ، ومما لا شك فيه أن هذا له تأثير على تخريج الأحاديث التي خُرِّجت من قبل ، وعلى الحكم عليها كذلك بعد ظهور هذا الكم الهائل من كتب العلل والسنن ^(١) . اهـ .

والذي يقرأ هذا الكلام سيظن أن الشيخ سيخرج علينا بتحقيق وتخريج لم يُر مثله ، ولكن كانت المفاجأة التي لم أر ، ولم أسمع بمثلها طيلة حياتي ، لقد قام بنشر كتاب المنتخب لعبد بن حميد _ الطبعة الثانية بتحقيق أبي عبد الله مصطفى بن العدوي _ دار بلنسية بالرياض بتاريخ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، ومنذ ذلك الحين إلى الآن والشيخ مصطفى لم يأت بنسخة واحدة من ذلك الكتاب لمكتبته بالمسجد ، فقد أخفاها الشيخ منذ مهدها قبل أن يراها أحد ، إذن فالشيخ مؤسس المدرسة التي تحالف الشيخ الألباني _ رحمه الله _ ، وتتهمه بالتساهل وبالفقه السقيم يعلم أن في هذه الطبعة التي هي نهاية أمره على ما وصف آنفا فيها فضائح لا بد من سترها ^(٢) ، ومن المعلوم لدى القريبين من الشيخ مصطفى أن أعداداً كثيرة جداً من كتبه تنفق بالتوزيع المجاني إن لم يكن أكثرها ، وأما منتخب عبد بن حميد بتحقيق الشيخ مصطفى بن العدوي فلم

(١) ولماذا لم يعتذر بمثل هذا إن وقف على شيء فات الشيخ إن كان لا يريد تنقصه ؟ مع علم الجميع بأن للشيخ كتباً ألفها من أكثر من خمسين عاماً .

(٢) ومن أراد الوقوف على بعض ذلك فليرجع إلى الطبعة الثانية من كتابي : " الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألباني _ رحمه الله _ بالتساهل " .

أر نسخة واحدة منه في مصر ، لا في المكتبات ولا حتى في معرض الكتاب الدولي ^(١) ، فهل وراء ذلك أن الشيخ مصطفى بن العدوي قد أعلم القائمين على دار بلنسية بما حواه الكتاب من بلايا ، فاتفقا على ألا يدخل الكتاب مصر حتى لا تنكشف؟! .

وهذا مجرد تساؤل حملني عليه غرابة هذا الأمر الذي لم أر مثله ، ولم أجد له تفسيراً مقبولاً لدى أصحاب العقول ، وإلا فإنني أسمع أن دار بلنسية يمتلكها فضيلة الشيخ / صالح السدلان ، ولا أظنه يرضى بمثل ذلك ، فهو رجل من أهل العلم ، ولا نسمع عنه إلا خيراً ، والذي يهمنا أن الشيخ مصطفى لم يضع في مكتبته نسخة واحدة من تحقيقه وتعليقه على " منتخب عبد بن حميد " ، وهو عمله الحديثي الوحيد ، مع أنه قد وضع أكثر من نسخة من تحقيق وتعليق الأستاذ صبحي السامرائي .

وهذا يدل على أمر غير ما سبق ذكره من الأمور التي يخشى من انكشافها وهو أنه لا يرى في عمله الحديثي الوحيد الذي يمكن من خلاله الحكم على مدى أهليته للحكم على الأحاديث صحة وضعفاً لا يرى فائدة لمن يظنهم طائفة من الناس طلاباً في مدرسة الشيخ مصطفى زيادة على ما في تحقيق وتعليق السامرائي ^(٢) . وهذا حكم من الشيخ مصطفى العدوي على نفسه بأن عمله الحديثي الوحيد لا ينفع أحداً من طلاب العلم حتى المبتدئين منهم ولا يوثق بهذا العمل ، ولا يصلح أن يؤخذ منه أحكام على الأحاديث

(١) وقد حصلت على نسختي منه بتوصية من السعودية رأساً؟

(٢) هذا مع أن تحقيق وتعليق الأستاذ السامرائي ومن معه لـ " منتخب عبد بن حميد " مختصر جداً ، بل هو في الغالب تخريج مختصر للأحاديث ، وليس فيه حكم عليها صحةً ولا ضعفاً .

صحة وضعفاً ، وإلا كان إخفاء الشيخ لعمله الحديثي الوحيد حرصاً منه على عدم نفع أقرب الناس إليه وغشاً منه لهم ، وهذا ما لا يرضاه له أحد ، فضلاً عنه لنفسه . وأظن أن من حقى أن أتساءل : أين عمل فضيلة الشيخ مصطفى العدوى الحديثي الذي يؤهله للحكم على الأحاديث صحة وضعفاً ، فضلاً عن أن يكون معلماً لغيره كما يظنه الكثيرون ، فنشروا مئات الكتب بمقدماته ، فضلاً عن أن يكون صاحب مدرسة مزعومة يعتبرها الأغرار مخالفة لمدرسة الإمام المجدد الألباني - رحمه الله - !!! .

ومع خزي الشيخ مصطفى - عافانا الله وإياه منه - من عمله الحديثي الوحيد الذي حمّله علي إخفائه عن أقرب الناس إليه ^(١) لم يستحي أن يقول في أواخر ما كتب جاعلاً من نفسه حاكماً على إمام العصر في الحديث الألباني - رحمه الله - : (تركنا للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألباني ، إلا ما رأيناه ضعيفاً ضعفاً شديداً .

وما جرأه على ذلك إلا سكوت أهل العلم والدعاة إلى الله عن القيام بواجبهم في بيان الحق والانتصار لأهل العلم الكبار والذب عن أعراضهم ، ولئن تمادى بهم هذا السكوت لرأينا المئات ، بل ربما الآلاف - لا قدر الله ذلك - يصنعون صنيع شيخهم - من الجرأة على أهل العلم والتمشيخ مع قلة الزاد من العلم والأدب ولا أدل على ذلك من قول الشيخ مصطفى في مقدمته للكتاب المذكور عن طريقة صاحب الكتاب : وقد تحرى صحة الأحاديث التي أوردها ، وجمع أغلب مادتها من الصحيحين : البخاري ومسلم ، وكذا كتب

(١) ومع ما تقرر من حكمه على نفسه بأنه لا يصح أن يؤخذ عنه شيء في الحديث .

السنَّة القريبة المعتمدة ، واعتمد تصحيحات أهل العلم - رحمهم الله - ، كالشيخ ناصر الدين الألباني - رحمه الله - وغيره من العلماء .

فقد أقر بأن صاحب الكتاب تحري صحة الأحاديث التي أوردها ، وذلك باعتماده على ما في « الصحيحين » وغيرهما مما صححه أهل العلم كالشيخ الألباني - رحمه الله - وغيره ، ثم قال : وعهدت إلى بعض إخواني بالنظر في سلامة عزوها إلى مصادرها غير مسؤولين عن صحتها ، إنما هم نقله [كذا] ، ومطابقون فقط ، جزاهم الله خيراً . ثم علل ما زعمه من عدم مسؤوليتهم عن صحة الأحاديث التي ذكر أن منها ما هو في الصحيحين ، ومنها ما ليس فيهما وصححه أهل العلم بقوله : إذ إخواني من طلبة العلم جزاهم الله خيراً لهم مؤلفات ! ، ويخشون من نوع تضارب في آرائهم . فجعل هؤلاء الذين زعم أنهم طلبة علم ، لهم آراء يخالفون بها أهل العلم بما فيهم البخاري ومسلم والشيخ ناصر وغيرهم ، وسيعجب القارئ إذا علم أن في هؤلاء من لا يميز بين الفاعل والمفعول ، ولم يكتف بذلك حتى حكى عن نفسه ومن زعمهم طلبة علم قوله : إلا أننا تركنا للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألباني - رحمه الله - ، إلا ما رأيناه ضعيفاً ضعفاً شديداً ، فحذفناه ، فجعل من نفسه ومنهم حكماً على إمام أهل الحديث في هذا العصر ، وأن وجهته ووجهتهم عدم جواز نقل تصحيحات الشيخ الألباني إلا أنهم تركوا للأخ وجهته في النقل ، وإنني لأتعجب كيف شاركه في التقديم لهذا الكتاب جماعة من الدعاة ، مع عدم إنكارهم عليه تجريته صبيانه على أهل العلم^(١) ، والله المستعان .

(١) إن من الواضح جداً أن الإخوان المسلمين مهما صدر من الدكتور يوسف القرضاوى من فتاوى شنيعة كتجويزه قتال المسلم إخوانه المسلمين في أفغانستان مع الأمريكان ، وكترحمه =

وإذا أردت - بارك الله فيك - أن تقف على حقيقة هؤلاء ، فسل أحدهم :
لماذا يضع الشيخ مصطفى أكثر من نسخة لتحقيق السامرائي لـ " منتخب
عبد بن حميد " ، ولم يضع ولو واحدة فقط بتحقيقه ؟ فإذا قال لك : لا أدري ،
فقل له : سل شيخك ثم أخبرني ، فإن ما طلك ، فاعرف حقيقة هؤلاء .

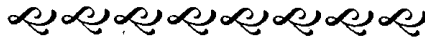
ولتعلم أن المسلم لأن يكون حَمَّالاً للأمتعة ، وهو صادق لا يغش ، خير
من أن يتظاهر بطلب العلم وهو يتمالأ على إضاعة الحق وإخفائه ^(١) لأجل
مصلحة تحصل له ، ولا يخفى أنه لو قام أهل العلم بواجبهم في تعدي الشيخ
مصطفى على الإمام المجدد الألباني - رحمه الله - برده عن ذلك ، لما تجرأت
مكتبة السنة على نشر مثل هذا الكتاب السيئ الذي يسب فيه الإمام المجدد
الألباني - رحمه الله - ، وينتقص أئمة المسلمين ، ولا أستبعد إن تمادى بهم

= على بابا الفاتيكان ، فإنهم لن يشككوا في مرجعيته ، لأنه فقيه العالم كما يزعمون ، ويمكنهم
بواسطته أخذ الفتاوى التي تخدمهم في منهجهم ، ويخالفون فيها أئمة الفتيا المعاصرين الألباني
وابن باز وابن عثيمين ومقبل بن هادي وغيرهم ، فحين يدافعون عن القرضاوى فإنهم لا
يدافعون عما يعتقدونه حقاً ، ولا عن القرضاوى ، ولكنهم يدافعون عن منهجهم ، وكذلك
هؤلاء الذين صاروا مؤلفين ومحققين بمقدمات من الشيخ مصطفى ، وصاروا يعرفون بين الناس
بطلبة الشيخ مصطفى ، بعد أن لم يكونوا شيئاً مذكوراً ، فإنه لا يطمع في تخليهم عن الدفاع
عن الشيخ مصطفى بالحق أو الباطل - إلا من رحم الله - ، وهم في ذلك لا يدافعون عما
يعتقدونه حقاً ، ولا عن الشيخ مصطفى ، وإنما يدافعون عن تلك المكاسب التي يخافون من
زوالها إذا ظهر الحق ، والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

(١) وكل من تعمد إخفاء الحقيقة على الناس فهو آثم ، فقد قال النبي ﷺ : الإثم ما حاك في
الصدر ، وكرهت أن يطلع عليه الناس .

السكوت أن نرى ممن ينتسبون إلى السنة من يسب البخارى ومسلماً وغيرهم ويشكك فيهم ، وإلا فيألى متى وإلى أى حد سيسكت الدعاة بدعوى عدم الفرقة؟! .

اللهم بلغت ، اللهم فاشهد .



□ منهج العمل في الكتاب



إن من الواضح لدى من له معرفة بعلم الحديث أن نظرات الشيخ مصطفى العدوى الخائبة في « السلسلة الصحيحة » لم تقم على اجتهاد وبحث وتنقيب ، بل إن غالبها قائم على معارضة أحكام الشيخ - رحمه الله - على الأحاديث والرواية برأيه أو أنه أخذ كلاماً من هنا أو هناك كما هو معروف عنه ، حتى إنه قد وقع في الحديث رقم (٤٤) من « الصحيحة » خطأ مطبعي في عزو الحديث « لمسند أحمد » (٣٣٣/٦) ، فقال الشيخ مصطفى : لم نره في المصدر المشار إليه ، ولم يكلف نفسه البحث عن موضع الحديث ، وهو في المسند (٣٣٣/٤) .

ولما كان الأمر كذلك فإنني في كتابي « الانتصار للحق » لم أناقشه في نظراته ، لأنها والحالة هذه لا تستحق المناقشة ، بينما يرى الناظر في كتاب هذا النكرة أنه قد بذل جهداً ، وبحث ، وجمع ، فدعاني ذلك إلى تتبع كلامه ، فلما وقع ذلك مني في أول حديث له وقفت فيه على عدم الأمانة في النقل عن أهل العلم، مع عدم فهم كلامهم في كثير من أحواله ، فتتبعته في الحديث الذي يليه، فوجدته على ما وصفت من عدم الأمانة وسوء الفهم^(١) ، فلما نظرت في سائر

(١) وهذا هو المتوقع ممن يعتمد على الكتب دون أن يعرض ما فهمه منها على أهل العلم ، فكيف إذا انضاف إلى ذلك العجلة وسوء القصد ؟ والعياذ بالله ، فمثل هؤلاء يضيعون جهودهم فيما ضرره أكثر من نفعه .

الكتاب وقفت على كذبه الصريح ، فعلمت أن تتبع كلامه سيضيع كثيراً من الوقت مع قلة الفائدة ، فرأيت أن أتخير أمثلة ليستدل بها على غيرها ، ليعرف من خلالها حال هذا الكتاب ، وقد وقفت فيه على ما يلي :

- وقوعه في الكذب الصريح .
 - عدم أمانته وخيانتته في النقل عن أهل العلم .
 - تضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة .
 - تضعيفه كثيراً من الأحاديث بالتهور والمجازفة .
 - تضعيفه أخرى بشبه واهية .
 - تضعيفه الأحاديث بعلل غير قاذحة .
 - ضربه السنن بعضها ببعض .
 - فتحه باب الطعن في صحيح البخارى .
 - تحطّته الأئمة بالتهور والمجازفة .
 - طعنه في رواة السنة بالتهور والمجازفة .
 - الخلط في الرواة والأسانيد .
 - محاولة شين الشيخ بالتمويه .
 - تناقضه بسبب حرصه على النيل من الشيخ _ رحمه الله _ .
 - النيل من الشيخ بشيء قد تراجع عنه .
 - طعنه في الشيخ مع عدم رجوعه إلى باقى كلامه في موضع أشار
- الشيخ إليه .

وكما أسلفت فإن هذه مجرد أمثلة لبيان حال الكتاب ، وليست على سبيل الحصر ، ولو تتبعته تفصيلاً لربما ظهر ما هو أقبح مما ذكرت ، ويحتاج أن يكون الكتاب أضعاف أضعاف ما هو عليه الآن ، وفي ذلك من إضاعة الوقت والجهد وشغل القارئ ، على أنى لم أُحَلِّ الكتاب من كشف شبه كثيرة أثارها هذا النكرة حول كثير من الأحاديث بما أرجو أن يستفيد منه القارئ ، ويحتذى حذوه من يريد الذب عن سنة رسول الله ﷺ ، وأرجو أن يكون الأمر كما قيل : « رب ضارة نافعة » ، وأولى من ذلك قول الله ﷻ : ﴿ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [سورة النساء ١٩] .

وقد آن وقت بيان ما سبق إجماله من حال هذا الكتاب وصاحبه ، وبالله

التوفيق .



□ أمثلة ارتكابه الكذب الصريح^(١)



● المثال الأول :

حديث ٥٩ - الصحيحة [٣٠٠]

- قال الشيخ الألباني - رحمه الله - (٦٠٦/١) : عن محمد بن سيرين عن يحيى الجزار قال : صلى ابن مسعود وعلى بطنه فرث ودم من جزور نحرها ، ولم يتوضأ .
- فقال النكرة : ضعفه في « تمام المنة » ص (١٠٦) نقلا عن البيهقي .
- قلت : الذي في « سنن البيهقي » (١٥٩/١) من طريق حفص ابن غياث عن عمران بن سليم عن أبي جعفر قال : أتى ابن مسعود بقصعة من الكبد والسنام ولحم الجزور ، فأكل ، ولم يتوضأ .
- الأثر الأول فيه ترك الوضوء إذا أصاب الإنسان شيء من فرث أو دم الجزور ، والثاني فيه ترك الوضوء من الأكل من لحم الجزور ، فهما مختلفان سنداً وممتناً ، فجعلهما واحداً كذب واضح فاضح لهذا النكرة ، والله المستعان .



● المثال الثاني مما كذب فيه :

- قال النكرة ص (١٣٤) : روى مسلم (٥٧٩) ، والبيهقي (٤٨٠-٤٨٢/٢) من طرق عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أنه ذكر أن النبي ﷺ كان يشير بإصبعه إذا دعا ، ولا يحركها !! انتهى كلامه .

(١) وهذه الخصلة وحدها كافية في إسقاطه ، فكيف إذا انضاف إليها ما بعدها !!؟.

- قلت : قوله في الحديث (ولا يجركها) كذب على مسلم ، فإنها ليست في صحيحه .



● المثال الثالث مما كذب فيه :

حديث رقم [٧٦] _ [٣٤٨] الصحيحة

- قال الشيخ - رحمه الله - أخرج الطحاوي في « مشكل الآثار » (١٤٢/٢) : حدثنا الربيع بن سليمان المرادي ثنا ابن وهب عن الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : إن الشيطان يمشى في النعل الواحدة .

قال الشيخ : هذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ، غير الربيع بن سليمان المرادي ، وهو ثقة .

والحديث في « الصحيحين » وغيرهما من طريق أبي الزناد عن الأعرج به بلفظ : لا يمش أحدكم في نعل واحدة ، لينعلهما جميعا أو ليخلعهما جميعا .

- قال النكرة : شاذ بهذا اللفظ ، غريب ، غير محفوظ ، وهذا علامة الخطأ ، فقد روى الحديث من طرق عن النبي ﷺ ، وعن أبي هريرة وعن أبي الزناد فلم يجرى أحد بهذا اللفظ غير الطحاوي والربيع ، ومع هذا فقد خولف فيه الربيع ، فقد رواه يونس عن ابن وهب بهذا الإسناد باللفظ المحفوظ : لا يمش أحدكم في نعل واحدة .

- قلت : قوله (رواه يونس عن ابن وهب بهذا الإسناد) كذب واضح، فإن يونس رواه عن ابن وهب عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن

أبي هريرة والربيع ويونس ثقتان ، فيحمل الأمر على أن لابن وهب إسنادين ،
والزيادة غير منافية ، بل هي مفسرة .



● المثال الرابع مما كذب فيه :

حديث ٨٦ - [الصحيحة [٣٦٠]]

أورد الشيخ عن ابن حبان في صحيحه (٤٥٨٦) قال : أخبرنا أحمد ابن
علي بن المثنى : حدثنا إسحاق بن إبراهيم المروزي أنبأنا جرير بن عبد الحميد
عن رقة بن مصقلة عن جعفر بن إياس عن عبد الرحمن بن مسعود عن أبي
سعيد وأبي هريرة قالا : قال رسول الله ﷺ : ليأتين عليكم أمراء يقربون شرار
الناس ، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها ، فمن أدرك ذلك منهم فلا يكونن
عريفاً ، ولا شرطياً ، ولا جابياً ، ولا خازناً .

● قال الشيخ - رحمه الله - : عبد الرحمن بن مسعود - وهو
اليشكري - لم يرو عنه غير جعفر بن إياس فهو مجهول ، وإن وثقه ابن حبان ،
ولكن لعل الطريق الأخرى تقوى الطريق الأولى ، ويصير الحديث بها حسناً .

● قلت : الظاهر أن الشيخ - رحمه الله - حين وصف عبد الرحمن
بالجهالة لم يعن بها الجهالة التي تسقطه عن حد الاستشهاد بحديثه ، والذي يدل
على ذلك تقويته لروايته بالرواية الأخرى ، والأمر على ما ذهب إليه - رحمه الله -
إذ إن الرجل تابعي ، والراوي عنه ثقة ، وقد وثقه ابن حبان ، ولم يجرحه أحد ،
فمثله يقول عنه الحافظ في التقريب : مقبول ، وهذا ظاهر لمن تتبع مسلكه .

ثم إن الشيخ - رحمه الله - لم يتوسع في ترجمة ذلك الراوي ، فلم يقف على ترجمته في تعجيل المنفعة ، ولو وقف عليها لما وصفه بالجهالة ، وقد وقف عليها النكرة حيث قال : ترجمه الحسيني في التعجيل ، لكن قال : روى عنه جعفر بن إياس وغيره ، لكن لم يسم هذا الغير ، فعبد الرحمن مجهول ، وأحاديثه منكرة ، وتفرد بهذا يدل على ضعفه ، ولا ينقله إلى مرتبة العدالة أن الحسيني ذكر أن هناك من يروى عنه غير جعفر . انتهى كلامه .

• وأقول : ما شاء الله لقد وُجد في عصرنا من يحكم على الرواة من خلال أحاديثهم ، فقد قفز حتى بلغ رتبة البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم .

ومع هذه المنزلة التي نحلها لنفسه لم يدر بعد أن تعجيل المنفعة للحافظ ابن حجر ، وأما كتاب الحسيني فهو " الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال " .

والحسيني لم يذكر في الإكمال راوياً عنه سوى جعفر بن إياس ، فكلمة (وغيره) للحافظ ابن حجر ، وليست للحسيني ، وردّها وعدم اعتبارها جرأة متناهية .

والواجب على من جعل نفسه في منزلة يرد فيها قول الأئمة كالحسيني في ظنه أو ابن حجر أن يبحث هو عن مصدر هذا القول .

وقد قال المزي في تهذيب الكمال في ترجمة البخاري بن أبي البخاري روى عن عبد الرحمن بن مسعود اليشكري .

والبخاري ثقة ، فهذان ثقتان رويًا عن عبد الرحمن ، والبخاري عبدي ، فيحتمل أن يكون عبد الرحمن بن مسعود اليشكري هو العبدي المكنى بأبي الجويرية فهما متقاربان في الطبقة ، واسمه عبد الرحمن بن مسعود أيضاً .

وقد قال الخطيب في « تاريخه » (٢٠٥/١٠) : عبد الرحمن بن مسعود العبدى أحد أصحاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب نزل المدائن ، وحدث بها عن على بن أبي طالب ، وعن سلمان الفارسي روى عنه الحسين بن الرماس العبدى ، والهذيل بن بلال الفزاري .

وقال البخاري في « التاريخ الكبير » (٣٨٦/٢) : الحسين بن الرماس العبدى عن عبد الرحمن بن مسعود عن سلمان .

وفي (٣٥٨/٧) : منذر بن سهل عن عبد الرحمن بن مسعود العبدى ، وقال أبو أحمد الحاكم في « الكنى » (١١٧٨) : روى عنه أبو هشام الصلت ابن بهرام التيمى ، ومنذر بن سهل الكوفي .

فإن يكنه فحينئذ يكون قد روى عنه جمع ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ومن أصحاب عمر رضي الله عنه فمثله لا ينزل حديثه عن الحسن ، وإلا فهو صالح للاستشهاد .

وأما ما نقله النكرة عن محقق التعجيل أن له ترجمة في « ديوان الضعفاء » .

فإن الذي في الضعفاء للذهبي هو عبد الرحمن بن مسعود بن نيار ، وقال : لا يعرف ، وقد وثقه ابن حبان على أصله .

قال الحافظ في « التهذيب » : عنه حبيب بن عبد الرحمن ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وروى جعفر بن إياس عن عبد الرحمن بن مسعود عن أبي هريرة في فضل الحسن والحسين فلا أدري هل هو هذا أو غيره ، له عنده حديث واحد في الخرص في الزكاة .

قال الحافظ : وقال البزار : معروف ، وقال ابن القطان : لكنه لا يعرف حاله .

• قلت : وقاعدة ابن القطان في ذلك معروفة ، فإن يكنه فقد روى عنه ثلاثة من الثقات ، وإلا فلا يضره كلام الذهبي في الآخر ، وبذلك يكون قد وجه قول الحافظ في التعجيل : روى عنه جعفر بن إياس وغيره .

ثم قال النكرة : فأما الشاهد ، فقد أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤١٩٠) ومن طريقه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٦٣/١٢) عن علي بن محمد ابن علي الثقفي البغدادي قال : نا معاوية بن الهيثم بن الريان الخراساني قال : نا داود بن سليمان الخراساني قال : نا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : يكون في آخر الزمان أمراء ظلمة ، ووزراء فسقة ، وقضاة خونة ، وفقهاء كذبة ، فمن أدرك منكم ذلك الزمان فلا يكونن لهم جابياً ، ولا عريفاً ، ولا شرطياً . وقال الطبراني : لا يروى هذا الحديث عن قتادة بهذا إلا بهذا الإسناد ! .

قال النكرة : وهو موضوع عليه .

ثم بين مسوغات حكمه عليه بالوضع بقوله : ففي نقد الطبراني هذا المتن لا يروى إلا بهذا الإسناد ! .

يعني أنه تفرد به شيخه الثقفي عن معاوية الخراساني عن داود عن الإمام عبد الله بن المبارك .

وشيخ الطبراني مترجم في « تاريخ بغداد » بهذا الحديث لم يذكر له راوياً غير الطبراني ، فالرجل مجهول العين .

وشيخ شيخ الطبراني أسوأ حالاً ، فإنني لم أجده غير أن الهيثمي قال في «المجمع» : رواه الطبراني في الصغير والأوسط ، وفيه داود بن سليمان الخراساني قال الطبراني : لا بأس به ، وقال الأزدي : ضعيف جدا ، ومعاوية بن الهيثم لم أعرفه ، وتفرد المجهول بحديث عن الثقات لا يشك من شم رائحة الحديث^(١) أنه مردود كأنه لم يكن ، إنما يجمعه أصحاب الحديث من باب الفائدة فهي غرائب وعجائب . اهـ .

• قلت : لو سلمنا لهذا النكرة بكون راويه مجهولاً فهل يصح أن يكون مسوغاً للحكم على الحديث بالوضع ؟ ، إن وجود الراوى المجهول فى الإسناد لا ينزل برتبته عن وجود انقطاع فيه ، فوصفهم للراوى المسمى بالجهالة يعنى أنهم لم يقفوا له على أحاديث يحكمون عليه بالعدالة بعد سيرها ، ومع ذلك فلم يطعنوا فيه مع ما وقفوا عليه من حديثه ، ووجود الانقطاع يترتب عليه احتمال كون الراوى الساقط مجروحاً ، ومع ذلك فقد عد العلماء الإسناد المنقطع فيما يصلح فى المتابعات والشواهد ، قال ابن الصلاح - رحمه الله - فى علوم الحديث ص (١٧٨) : ليس كل ضعف فى الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك يتفاوت : فمنه ضعف يزيله ذلك ، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة ، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ، ولم يختل فيه ضيطة له ، كذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما فى المرسل الذى يرسله إمام حافظ ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر . انتهى المراد منه^(٢) .

(١) تأمل غرور هذا النكرة ، وكأنه من الراسخين فى هذا العلم الشريف ، فأسأل الله أن يحاسب الذين نشروا هذا العبث بما يستحقون .

(٢) ومن أراد زيادة البيان فى ذلك فليرجع إلى كتابي : «القول الحسن فى كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن» .

بل إنه إذا كان في إسناد حديث رجل معروف بالكذب فإنه لا يحكم على حديثه بالوضع حتى تحتف روايته بقرائن تدل على وضعه، فإن الكذب قد يصدق، والحكم على الحديث بالوضع يعنى القطع بعدم صحة نسبه للنبي ﷺ .

قال ابن الصلاح - رحمه الله - في « علوم الحديث » ص (٢٧٩) : وإنما يعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه أو ما ينتزل منزلة إقراره، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوى أو المروى ، فقد وُضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركافة ألفاظها ومعانيها ، ولقد أكثر الذى جمع فى هذا العصر الموضوعات فى نحو مجلدين ^(١) ، فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه ، وإنما حقه أن يذكر فى مطلق الأحاديث الضعيفة .

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فى « النكت » ص (٣٦٢) : قال العلائى : وهذا إنما يقوم به (أى بالتفتيش عليه) الحافظ الكبير الذى قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو بمعظمه كالإمام أحمد ، وعلى بن المدينى ، ويحيى ابن معين ، ومن بعدهم كالبنخارى ، وأبى حاتم ، وأبى زرعة ، ومن دونهم كالنسائى ، ثم الدارقطنى ، لأن المأخذ الذى يحكم به غالباً على الحديث بأنه موضوع إنما هى الملكة النفسانية الناشئة عن جمع الطرق والاطلاع على غالب المروى فى البلدان المتناثرة بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم ، وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة فكيف يقضى بعدم وجدانه للحديث بأنه موضوع ، هذا ما يأباه تصرفهم ، فالله أعلم .

• **قلت :** وهذا الحديث الذى نحن بصدده خير شاهد لما ذكره الحافظ - رحمه الله - ، فإن هذا النكرة إنما حكم على الحديث بالوضع بدعوى تفرد

(١) يعنى بذلك ابن الجوزى - رحمه الله - ، وقد نص على ذلك غير واحد من أهل العلم .

مجهول به حيث قال : (ومعاوية بن الهيثم لم أعرفه^(١)) ، وتفرد المجهول بحديث عن الثقات لا يشك من شم رائحة الحديث أنه مردود كأنه لم يكن) .

• قلت : قال الخطيب في « تاريخ بغداد » (٢٨٤/١٠) : أخبرني أبو القاسم الأزهرى حدثنا علي بن محمد بن لؤلؤ الوراق^(٢) حدثنا عبد الرحمن ابن محمد بن المغيرة - جار ابن الأكفاني - حدثنا عبد الله بن أحمد بن شبيهه المروزي أخبرنا داود بن سليمان المروزي حدثنا عبد الله بن المبارك فذكر الحديث بإسناده ومثته ، والإسناد صحيح إلى داود بن سليمان ، وبذلك قطع بيطان دعوى تفرد معاوية بن الهيثم به والتي بسببها حكم هذا النكرة على الحديث بالوضع ، فليعتبر بذلك طلاب العلم ، وليحذروا من هذه الجرأة المخزية ، بل والمهلكة حيث حملته على الحكم بالوضع على حديث من أحاديث رسول الله ﷺ^(٣) .

(١) ليتأمل القارئ قوله (لم أعرفه) ، وكأنه ابن المديني ، أو ابن معين ، فأسأل الله أن يحاسب من نشر لمثل هذا بما يستحق .

(٢) وهو علي بن محمد بن أحمد بن نصير بن عرفة بن لؤلؤ . ترجمته في السير (٣٢٧/١٦) ، قال عبيد الله الأزهرى : ثقة .

(٣) هذا ، وإنني لا آسى على هذا النكرة ، فإن حاله مكشوفة ، وإنما آسى على الشيخ شعيب الأرنؤوط الذي قال في تعليقه على الإحسان بناء على دعوى التفرد ، وقول الأزدى في داود : ولوائح الوضع ظاهرة على هذا النص ، فأما دعوى التفرد من معاوية فقد ظهر بطلانها ، وأما الكلام في داود ، فقد أخفى توثيق الطبراني له ، مع أن الشيخ صحح شواهد للحديث كما في التعليق على المسند (١١١٩٢) ، فهل حملة على ذلك قصد مخالفة الشيخ الألباني حيث قال : ولم يتنبه له الشيخ ناصر في صحيحته ؟ نعوذ بالله من الهوى ! .

وأما تفسير النكرة لقول الطبراني : (لا يروى هذا الحديث عن قتادة بهذا إلا بهذا الإسناد) بقوله : (ففي نقد الطبراني هذا المتن لا يروى إلا بهذا الإسناد يعني أنه تفرد به شيخه الثقفى عن معاوية الخراساني عن داود عن الإمام عبد الله بن المبارك) فكذب على الطبراني _ رحمه الله _ ، إذ إن هذا الكلام المطلق قد ذكره في « المعجم الأوسط » (٤١٩٠) ، وقد قيده في « المعجم الصغير » (٥٥٥) بقوله : لم يروه عن قتادة إلا سعيد بن أبي عروبة ، ولا عنه إلا ابن المبارك ، تفرد به داود بن سليمان ، وهو شيخ لا بأس به .

فهنا نص الطبراني على أن المتفرد داود ، وليس من دونه ، وإنما كان النكرة كاذباً ، وليس متسرعاً ، لأن شيخنا الألباني _ رحمه الله _ قد ذكر ذلك ، وقد وقف عليه النكرة ، فأخفاه ، وافترى على الطبراني أنه يريد بالتفرد شيخه الثقفى ، وشيخ شيخه معاوية الخراساني ، بل إن الطبراني يشير إلى ثبوت الحديث من هذا الوجه حيث قال : تفرد به داود بن سليمان ، وهو شيخ لا بأس به ، فكأنه يقول : إن تفرد داود بن سليمان لا يضره لأنه شيخ لا بأس به . وأما قول الأزدي فيه : ضعيف جداً ، فقد سبق أن الأزدي متكلم فيه ، حتى قال الذهبي : ليت الأزدي عرف ضعف نفسه ، فتوثق الطبراني مقدم عليه ، فلا يبعد أن يكون حسن الحديث ، وأقل أحواله أن يصلح للاستشهاد .

وأما ما ذكره النكرة من كلام من تكلم في رواية قتادة عن سعيد ابن المسيب ، فإنه نقل ما يهدم ، وترك التوثيق كغير ذلك من أفاعيله ، ففي « التهذيب » : قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أنه أقام عند سعيد ابن المسيب ثمانية أيام ، فقال له في اليوم الثالث : ارتحل يا أعمى فقد أنزفتني ، وقال سلام بن مسكين حدثني عمرو بن عبد الله قال : لما قدم قتادة على سعيد ابن

إتحافُ النفوسِ المطمئنة بالذَّبِّ عن السنَّةِ

المسيب ، فجعل يسأله أياماً ، وأكثر ، فقال له سعيد : أكل ما سألتني عنه تحفظه ؟ قال : نعم ، سألتك عن كذا ، فقلت فيه : كذا ، وسألتك عن كذا ، فقلت فيه : كذا ، وقال فيه الحسن كذا حتى رد عليه حديثاً كثيراً .

قال : فقال سعيد : ما كنت أظن أن الله خلق مثلك ، وعن سعيد ابن المسيب قال : ما أتاني عراقى أحسن من قتادة .

فهذه شهادة من سعيد بن المسيب نفسه ومن غيره ، والمثبت مقدم على النافي ، فلا يبعد أن يكون الإسناد حسناً لذاته ، فكيف بالشاهد الأول ، فأقل أحواله أن يكون حسناً من الطريقتين ، كما ذهب إلى ذلك الشيخ _ رحمه الله _ .

ثم إن للحديث شواهد تدل على صحة معناه ، فمن ذلك :

ما رواه مسلم في " صحيحه " (١٨٥٤) عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال : ستكون أمراء ، فتعرفون وتنكرون ، فمن عرف برئ ، ومن أنكر سلم ، ولكن من رضى وتابع . قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ . قال : لا ما صلوا .

وروى الترمذى (٢٢٥٩) ، والنسائى (١٦٠/٧) ، وأحمد (٢٤٣/٤) وعبد بن حميد (٣٧٠) وغيرهم من طريق أبي حصين عن الشعبي عن عاصم العدوى عن كعب بن عجرة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ أو دخل ونحن تسعة ، وبيننا وسادة من آدم ، فقال : إنها ستكون بعدى أمراء يكذبون ويظلمون ، فمن دخل عليهم ، فصدقهم بكذبهم ، وأعانهم على ظلمهم ، فليس منى ، ولست منه ، وليس بوارد على الحوض ، ومن لم يصدقهم بكذبهم ويعنهم على ظلمهم فهو منى ، وأنا منه ، وهو وارد على الحوض .

وإسناده صحيح ، وقد حكى الترمذى خلافاً في إسناده لا يضر .

وقد قال الخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٦٢/٥) عن هذا الإسناد : إنه المحفوظ . وله شواهد أخرى ذكر بعضها محققو المسند في التعليق على الحديث رقم (٥٧٠٢) ، وهي لا تخلو من مقال ، ومع ذلك فهي تقوى الحديث في الجملة .

وبعد هذا البيان يظهر لكل أحد تهور هذا النكرة في قوله : ولو حلف أحد أن هذا الحديث ما حدث به ابن المبارك ولا قتادة ولا سعيد ولا أبو هريرة ولا النبي ﷺ لم يحنث بإذن الله .

ثم قال النكرة: أصل هذا القول هو ما رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢٦٧/٦) عن سلام بن مسكين عن محمد بن واسع عن المهدي عن أبي هريرة قال : قال لي : يا مهدي ، لا تكن جايياً ، ولا عريفياً ، ولا شرطياً .

قال : وهذا إسناد رجاله ثقات غير التابعي ، وهو المهدي فلم أجده ، إلا أنني أخشى أن يكون مصحفاً .

• وأقول : هذا دليل واضح على قصده الهدم ، فإنه مع اعترافه بأنه لم يجد له ترجمة قد قطع بأن هذا الكلام من أبي هريرة هو أصل الحديث مع اختلاف الإسناد والمتن .

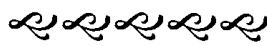
وأما ما زعمه من التصحيف فمردود بما رواه عبد الرزاق في « المصنف » (٣٧٨٩) عن الثوري عن أبي حصين عن الشعبي عن مهدي قال : قال ابن مسعود فذكره بقريب لفظ الحديث المرفوع .

ومهدي لم أقف له على ترجمة ، ففعل هذا الاضطراب منه ، والله أعلم . ومن الأدلة على عبث هذا النكرة أنه مع اعتماده قول أبي هريرة : (يا مهدي لا تكن جايياً ...) ذهب يعارض المرفوع بتولى أبي هريرة بعض

الأعمال مروان ، فهل يمكن أن يعارض فعله ما رواه وما رآه أيضاً حين نصح غيره ؟ ، والحق أنه لا معارضة بين فعل أبي هريرة وما روى ، لأنه ربما لا يرى مروان ممن ينطبق عليه الحديث ، واختلاف الرأي في الناس واسع .

ولو سلك أحد سبيل هذا النكرة في المعارضة بين النصوص وضرب بعضها ببعض لعارض بين تولى أبي هريرة بعض الأعمال وبين ما رواه البخاري في صحيحه (٧١٤٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إنكم ستحرصون على الإمارة ، وستكون ندامة يوم القيامة ، فنعم المرزعة ، وبئست الفاطمة .

ولكن أهل العلم يجمعون بين النصوص ، ويحاولون التوفيق بينها ، ولا يضربون بعضها ببعض كما يفعل الهدامون ، والله المستعان .



● المثال الخامس مما كذب فيه :

حديث [٨٧] - الصحيحة [٣٦١]

أورد الشيخ أن مروان قال : يا أبا هريرة حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليوشك رجل أن يتمنى أنه خرّ من الثريا ، ولم يل من أمر الناس شيئاً .

● وحسنه الشيخ - رحمه الله - .

- فقال النكرة : مضطرب الإسناد : اضطرب فيه عاصم ، وهو سيئ

الحفظ :

- فقال مرة : عن يزيد بن شريك أن الضحاك (١٠٦٨٥) .
 ومرة أخرى : عن رجل من بني غاضرة أحمد (٨٨٨٧) .
 وثالثة : عن يزيد بن شريك العامري قال : سمعت مروان أحمد (١٠٨٦٩) .
 فهذه ثلاثة أسانيد جاء بها عاصم ، ولم يتابع عليها .
 فالأول : وهو الذي حسنه الألباني فيه شبهة الإرسال ، فليس بظاهر أن
 شريك بن عامر [كذا] كان حاضرًا قول أبي هريرة .
 والثاني : ضعيف لجهالة الرجل الغاصري .
 والثالث : متصل ، ولكن فيه مروان بن الحكم - الخليفة - ولم يوثقه
 أحد ، ولم يوثقه ابن حجر في « التقریب » ، قال : مقبول .
- قلت : أما قوله في الأول (إن فيه شبهة الإرسال : فليس بظاهر أن
 يزيد بن شريك كان حاضرًا قول أبي هريرة) ، فهل هذا النكرة لا يفهم أم أنه
 فهم وكذب كما ثبت عنه كثيراً ؟
- يوضح ذلك أن عاصم بن بهدلة رواه عن يزيد بن شريك : أن الضحاك
 ابن قيس أرسل معه إلى مروان بكسوة ، ووضح هنا أن يزيد كان عند مروان ،
 فقال مروان : انظروا من ترون بالباب ؟ قال : أبو هريرة . فأذن له . فقال : يا
 أبا هريرة حدثنا بشيء سمعته من رسول الله ﷺ ، فذكر أبو هريرة الحديث ،
 فإن لم يكن هذا صريحاً في حضور يزيد ، فلا أدري متى تكون الصراحة ؟ .
- ويؤكد كذبه ما ذكره في الوجه الثالث. حيث قال : عن يزيد بن شريك
 العامري قال : سمعت مروان ، وبترا ما بعده من الكلام ، وهو : ما عند

أحمد (٥٣٦/٢) : حدثنا حسن وهاشم قالوا : حدثنا شيبان عن عاصم عن يزيد ابن شريك العامري قال : سمعت مروان يقول لأبي هريرة : يا أبا هريرة حدثني حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ . قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

فقول يزيد بن شريك : (سمعت مروان يقول لأبي هريرة) نص في شهود يزيد ذلك المجلس الذي قال فيه أبو هريرة ذلك الحديث ، وفي سماعه له من أبي هريرة ، وليس مروان من رجال الإسناد .

ولما كان الأمر كذلك بتر هذا النكرة الكلام ، فجعله هكذا : (عن يزيد قال : سمعت مروان) ، فصير مروان من رجال الإسناد ، وهذه خيانة جليلة بلا شك ، ومثل هذا الفعل كاف في إسقاط هذا النكرة ومن رضي بأفاعليه^(١) ، والله المستعان .

ثم إنه استمر في تضليله بقوله في الوجه الثالث : متصل ، ولكن فيه مروان بن الحكم .

● قلت : قد سبق أن مروان ليس من رجال الإسناد .

ثم قال عن مروان : ولم يوثقه أحد ، وهو قاتل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة ، وهو صاحب الموبقات ، وثب على الخلافة بالسيف .

ثم نقل عن الحافظ في « هدي الساري » أن البخاري انتقى من حديثه ما رواه عنه سهل بن سعد وعروة وعلى بن الحسين .

ثم قال : ومع ذلك لم يوثقه ابن حجر في « التقریب » ، قال : مقبول .

(١) ولا يستغرب صدور مثل هذه الأفاعيل من هذا النكرة ، فإننا لا ندري ما وراءه !!! .

● وأقول : إن من الأمور البديهية بين الناس أن نشر الكتاب الإسلامى إنما يكون لإفادتهم ، وذلك باعتمادهم ما ينقله لهم ويستخرجه الكاتب من بطون الكتب ، فربما نقل لنا الكاتب نصاً نكون فى أشد الحاجة إليه ، ولا يكون الأصل الذى نقل منه مما تطوله أيدينا ، والمقرر عند أهل العلم اعتماد نقل الكاتب إذا كان ثقة ، أو كانت المكتبة التى تنشر له تتحرى الصدق والأمانة فىمن تنشر له ، وأما أن نتعامل مع صاحب الكتاب بالحذر والتحرى وخشية سرقة عمل الآخرين أو غش أو خيانة فى نقل ، فهذا مما لم يكن للقراء به عهد ، بل إن المبتدعة والمنحرفين وأصحاب التعصب المذهبى كانوا يربؤون بأنفسهم عن مثل هذا الصنيع المشين ، لأنهم إن فقدوا تقوى الله وَعَلَيْكُمْ فإنهم كانوا يصونون أنفسهم عن خزى الفضيحة إذا انكشف كذبهم وغشهم وخيانتهم ، وأما فى أيامنا هذه فقد ابتلينا بأمثال هذا النكرة الذى لا يستحي أن يتر الكلام ، ويكذب ولا يخشى الفضيحة ، فإن بلغ بالمؤلف هذا فما بالناس بالناشر ؟ والله المستعان .

فقد سبق نقل هذا النكرة عن الحافظ فى كلامه عن مروان ، وادعى أنه لم يوثقه أحد ، وأن الحافظ لم يوثقه ، مع أن الحافظ قال عنه : ابن عم عثمان ابن عفان ، يقال : له رؤية ، فإن ثبتت فلا يعرج على من تكلم فيه ، وقال عروة بن الزبير : كان مروان لا يتهم فى الحديث .

وأقول : ولما كان كلام عروة - وهو هو - نصاً فى توثيق مروان بتره هذا الهدام المتهور .

ثم قال الحافظ : وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدى الصحابى اعتماداً على صدقه ، ثم بين الحافظ أنه كان متأولاً فى قتل طلحة رضي الله عنه .

فقد ظهر كذبه فى دعواه أن مروان لم يوثقه أحد ، وأن الحافظ لم يوثقه .

وأما قوله : إن الحافظ قال عنه في التقريب : مقبول فكذب مكشوف ، فإن عندي للتقريب ثلاث نسخ ليس في شيء منها ذلك ، والله المستعان .

وأما دعوى الاضطراب في الحديث فمردودة ، فقد سبق أن الحديث لا يكون مضطرباً إلا إذا تكافأت الطرق ، وليس الأمر كذلك هنا : فقد رواه أحمد (٥٢٠/٢) ، وإسحاق بن راهويه في « مسنده » (٣٦٣) ، والحاكم (٩١/٤) ، ونعيم بن حماد في « الفتن » ص (٧٣) من طريق حماد بن سلمة ، ورواه أحمد (٥٣٦/٢) ، والبخاري كما في « كشف الأستار » (١٦٤٣) ، وأبو عمرو الداني في « الفتن » (١٨٦) من طريق شيبان بن عبد الرحمن (حماد ابن سلمة وشيبان) عن عاصم عن يزيد عن أبي هريرة به .

ورواه أحمد (٣٧٧/٢) من طريق أبي بكر عن عاصم عن رجل من بني غاضرة عن أبي هريرة .

وأبو بكر وهو ابن عياش وإن كان ثقة إلا أنه متكلم فيه ، وقد خالف ثقتين ، فإن لم نقل بالجمع ، وهو أن لعاصم شيخين كما مال إلى ذلك الشيخ الإمام أحمد شاكر - رحمه الله - فرواية الثقتين المتصلة هي الراجحة ، فلا اضطراب على كل حال ، وبالله التوفيق .

ولكن الشيء الذي يمكن أن يؤثر في صحة الحديث هو أن يزيد ابن شريك التيمي لم يذكر في نسبه (العامرى) ، لكنه كوفي ، وفي الأنساب للسمعاني قال في فضيل بن محرز العامرى : وإنما قيل له العامرى لأنه كان ينزل في بني عامر عند حجام عنتره ، وهو موضع بالكوفة .

ويقوى ذلك أنه لم يترجم أحد لراوٍ اسمه ، يزيد بن شريك العامرى ، والله أعلم .

● المثال السادس مما كذب فيه :

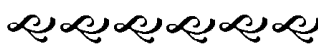
لقد نقل النكرة في ص (٤٤٧) كلام الشيخ علي (عمر بن علي المقدمي) حيث قال : نقل (يعنى الشيخ) عن ابن سعد قوله : (كان ثقة) وكان يدللس تدليساً شديداً يقول : سمعت ، وحدثنا ، ثم يسكت ، فيقول : هشام بن عروة والأعمش .

- فقال النكرة : ص (٤٤٨) قد نقل الشيخ كلام ابن سعد مبتوراً ، فقد قال ابن سعد : ولم ينقموا عليه غير التدليس ، أما غير ذلك فلا ، ولم أكن أقبل منه حتى يقول : حدثنا .

لكن الشيخ بترها ! ، ولم أدر وجه ذلك ؟.

● قلت : قال ابن سعد - رحمه الله - (٢٩١/٧) : كان ثقة ، وكان يدللس تدليساً شديداً ، وكان يقول : سمعت ، وحدثنا ، ثم يسكت ، ثم يقول : هشام بن عروة والأعمش ، أخبرنا عفان بن مسلم قال : كان عمر بن علي رجلاً صالحاً ، ولم يكونوا ينقمون عليه شيئاً غير أنه كان مدلساً ، وأما غير ذلك فلا ، ولم أكن أقبل منه حتى يقول : حدثنا . اهـ .

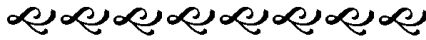
فبان بهذا النقل أن الكلام الأخير لعفان بن مسلم وليس لابن سعد ، فاتهام النكرة للشيخ بتر كلام ابن سعد ونسبته كلام ابن عفان لابن سعد كذب محض ، وافتراء على الشيخ - رحمه الله - ، وكلام ابن سعد يخالف كلام عفان ، وقد لاح للشيخ الأخذ بكلام ابن سعد وقدمه على غيره فكان ماذا أيها البهات ؟



□ عدم أمانته في نقله عن أهل العلم



ومع ما سبق من وقوعه في الكذب الصريح ، فلم يكن أميناً في نقله عن أهل العلم ، وهذا كاف أيضاً في إسقاطه ، وسأذكر بعض الأمثلة لا على سبيل الحصر ، وإلا فإنك ستجد الكثير في ضمن الأبواب الأخرى ، وهاك بعض الأمثلة على ذلك :



● المثال الأول لخيانته في النقل عن أهل العلم :

حديث [٣٢] ، حديث [٢٠٩] من الصحيحة

كان إذا أتاه الرجل وله اسم لا يحبه حوله .

خرجه الشيخ من طريق شريح بن عبيد قال : قال عتبة بن عبد السلمي فذكره مرفوعاً .

● وصححه الشيخ .

– فقال النكرة : بل هو منقطع بين شريح وعتبة ، وشريح كثير الإرسال ، وثبت أن هناك واسطة بينه وبين عتبة في أحاديث أخرى ، وذكر إنكار أبي حاتم سماعه من بعض الصحابة ، وأنه قيل لمحمد بن عوف : هل سمع من أبي الدرداء ؟ قال : لا ، فقيل : هل سمع من أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : ما أظن ذلك .

فقال النكرة : لا يحتمل أن يكون له سماع من صحابي أصلاً .

● قلت : لقد نقل كلام محمد بن عوف السابق من " تهذيب التهذيب " ، وفيه : قول البخارى : سمع معاوية ، وكذا قال ابن ماكولا ، وزاد : وفضالة بن عبيد ، فأخفاه النكرة ، فتلك خيانة أخرى تضاف إلى أخواتها .
ومعاوية رضي الله عنه توفي سنة ستين على الأكثر ، وعتبة بن عبد توفى سنة (٨٧) على الأقل ، فكيف يشكك في سماع شريح منه فضلاً عن أن يقطع بالانقطاع كما فعل النكرة ؟ ، والحديث له شواهد أوردها الشيخ عقبه .

● المثال الثانى لخبائته فى النقل عن أهل العلم :

حديث ٢٥ - الصديحة [٢٦٤٧]

كان أصحاب النبي ﷺ إذا تلاقوا تصافحوا ، وإذا قدموا من سفر تعانقوا .

أورده الشيخ من « الأوسط للطبرانى » (٩٧) : حدثنا أحمد بن يحيى ابن خالد بن حيان الرقى قال نا يحيى بن سليمان الجعفى قال نا عبد السلام ابن حرب عن شعبة عن قتادة عن أنس فذكره .
قال الطبرانى : تفرد به يحيى الجعفى .

● قال الشيخ : وهو صدوق يخطئ كما فى « التقريب » ، وهو من شيوخ البخارى فى « الصحيح » ، ومن فوقه من رجال الشيخين ، ولذلك قال المنذرى ، وتبعه الهيثمى : رواه الطبرانى ، ورواته محتج بهم فى الصحيح .

ثم قال الشيخ : فالإسناد جيد ، وإن كنت لم أجد من ترجم أحمد ابن يحيى الرقى ، فإن الظاهر من كلام الطبرانى أنه لم يتفرد به ، ثم هو من مشايخه الكثيرين ، فقد روى له نحو ثمانين حديثاً (٧٨-١٦٠) . اهـ .

● قلت : فأخفى هذا النكرة نقل الشيخ عن المنذرى والهيثمى ، وكذلك تعليل الشيخ فى قبول حديث هذا الراوى ، وهذا منه خيانة كغيرها ، وتعليل الشيخ وجيه ، فإنه إذا لم يتكلم أحد فى هذا الراوى بجرح مع كثرة حديثه فإن ذلك يكون دالاً على ضبطه وقبولهم لروايته ، وهو معروف ، فقد ذكر فى تلاميذ أحمد كما ذكر الشيخ - رحمه الله - .

ثم انقض على الإسناد فضعفه بالجعفى حيث قال :

وهذا الإسناد ضعيف لذاته إذا تغاضينا عن جهالة شيخ الطبراني ، فإن تفرد الجعفى بهذا لا يحتمل ، وهو متكلم فيه ، فقد قال النسائي : ليس بثقة (وهذا يقوله فيمن يتهمه) ، وقال أبو حاتم : شيخ ، وقال العقيلي : له أحاديث مناكير ، وابن حبان : ربما أغرب ، ووثقه الدارقطني ، ومال الذهبي لتضعيفه في " الميزان " . انتهى كلامه .

● وأقول : لقد قال مسلمة بن قاسم : لا بأس به ، وكان عند العقيلي ثقة ، وله أحاديث مناكير ، فحذف هذا النكرة قول مسلمة لا بأس به ، وعند العقيلي ثقة ، ثم جعل قوله : له أحاديث مناكير من قول العقيلي ، وهذه خيانة عظيمة ، وتعدُّ على السنة بالطعن المفترى في رواها ، وقد أخفى أيضا ما ذكره الشيخ من أن البخاري روى عنه في " صحيحه " ، ومن كان كذلك فقد جاز القنطرة .

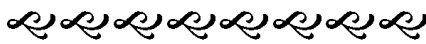
وقد راح يمارس هوايته في ضرب الأحاديث بعضها ببعض حيث قال : (هذا الأثر قد اختلف على شعبة فيه : فرواه وكيع كما في " المصنف " لابن أبي شيبة ، سليمان بن حرب عند البيهقي ، مسلم بن إبراهيم عند الطحاوي ، يحيى بن حماد عند الطحاوي ، أبو الوليد عند الطحاوي كلهم قالوا عن شعبة عن غالب عن الشعبي به ، فالمحفوظ في ذلك ما رواه هؤلاء الثقات عن شعبة)

● وأقول : أنسيت أفاعيلك ؟

ثم إن هذا من ضرب الأسانيد بعضها ببعض ، فإن هذا إسناد مغاير للأول ، وشعبة من الأئمة الأكثرين فلا يبعد عن مثله أن يكون له في هذا الأثر إسنادان .

ثم إن هذا النكرة قد صحح في الصفحة التي قبلها ما رواه ابن أبي شيبة (١٣٨/٦) عن وكيع عن شعبة عن قتادة عن أنس أن أصحاب رسول الله ﷺ : كان يصفح بعضهم بعضاً .

وقد أورد ابن أبي شيبة عقبه : وكيع عن شعبة عن غالب عن الشعبي وقد اتحد الإسناد كما ترى في وكيع وشعبة وابن أبي شيبة ، فأيهما أولى بالإعلال ؟ ولكنه العبث بسنة رسول الله ﷺ ، وقد ثبت ذكر أنس في مصافحة أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضاً كما في « صحيح البخاري » (٦٢٦٣) ، وقد ذكره النكرة ، فإن كان لا بد من الترجيح فيقال إن زيادة المعانقة عند القدوم من السفر ليست في هذا الطريق ، وإنما هي ثابتة في طريق الشعبي ، والشعبي قد أدرك عدداً من الصحابة ، فالأثر صحيح على كل حال .



◆ المثال الثالث لخيانته في النقل عن أهل العلم :

حديث ١

اركبوا هذه الدواب سالمة

أورده الشيخ - رحمه الله - من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه ، وقوى إسناده ، وعلل ذلك بأن سهل بن معاذ لا بأس به في غير رواية زبان عنه ، وتبع في ذلك حكم الحافظ عليه .

- فقال النكرة : كذا قال ، وهذا رأي ابن حجر في « التقريب » ، تابعه فيه ، وكلاهما خاطئ ، وذلك لأن هذا القول هو في الأصل قول ابن حبان في سهل ، غير أنه لم يثبت عليه حيث ذكره في المجروحين ، فقال : منكر

الحديث جداً ، واشتبه حاله ، لأن الراوى فى الغالب عنه زبان هذا إلا الشيء بعد الشيء .

ثم قال : فهذا الذى قاله ابن حبان يجب المصير إليه ، لأن مع الجرح زيادة علم ، لاسيما وهذا الراوى لم يوثقه أحد سوى ابن حبان ، ثم استبان له ضعفه ، ففى « الجرح والتعديل » : قال ابن معين : ضعيف ، وهذا منه جرح شديد ، فمعناه أنه لا يكتب حديثه .

ووثقه العجلى كذلك كعادته فى توثيق التابعين . انتهى .

● وأقول : هكذا تجرأ هذا النكرة على التهجم على هذين الجبلين ابن حجر أمير المؤمنين فى الحديث ، والألبانى إمام أهل الحديث فى هذا العصر ، ولا أدرى هل يدرى معنى خاطئ أم ماذا ؟

فإن معنى الخاطئ : الآثم ، قال الله ﷻ : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ ﴾ [سورة القصص : ٨] .

فإن كنت لا تدري.... وإن كنت تدري.....

ومعارضته لهذين الإمامين فى الحكم على سهل بن معاذ لخيانته فى نقله كلام أهل العلم ، فقد قال ابن حبان فى « المجروحين » (٣٤٣/١) : روى عنه زبَّان بن فائد ، منكر الحديث جداً ، فلست أدرى أوقع التخليط فى حديثه منه أو من زبَّان بن فائد ، فإن كان من أحدهما فالأخبار التى رواها أحدهما ساقطة ، وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل بن معاذ : زبَّان بن فائد إلا الشيء بعد الشيء . اهـ .

وواضح من كلام ابن حبان أنه في وصفه أحاديثه التي يرويها عنه زبَّان بالإنكاره جدا ، لا يدري أوقع التخليط منه فيها أم من زبَّان ، ثم استقر أمره بعد سيره حديثه ، فوجد أن أحاديثه عن زبَّان غير مقبولة ، وعن غيره مستقيمة ، وهذا ما قاله في « الثقات » (٣٢١/٤) حيث قال : روى عنه يزيد بن أبي حبيب ، وزبَّان بن فائد ، عداده في أهل مصر ، لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبَّان بن فائد عنه . انتهى .

ففي « المجروحين » لم يذكر عنه راوياً غير زبَّان ، وكلامه في روايته عنه ، في « الثقات » ذكر معه يزيد بن أبي حبيب .

وفي « المجروحين » كان أمره مشتبهاً عليه ، وفي « الثقات » كان قوله فيه محكماً ، فهل يترك المحكم للمتشابه ؟ هذا لا يفعله إلا أحد رجلين :

إما أن يكون جاهلاً لا يدري ما يقول ، فكان ينبغي عليه أن يريحنا بسكوته ، وإما أن يكون زائغاً ، كما قالت عائشة رضي الله عنها : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [سورة آل عمران : ٧] ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله ، فاحذروهم » .^(١)

(١) رواه البخارى (٤٥٤٧) ، ومسلم (٢٦٦٥) .

ويرجح الزبيغ بتره كلام ابن حبان في « المجروحين » (فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبَّان بن فائد ، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة) ، فهذا الكلام صريح في كون ابن حبان يستنكر الأحاديث التي رواها زبَّان عن سهل ، وكان لا يدري ممن الخطأ ، أهو من زبَّان أم من سهل ؟ ، ثم قال ابن حبان : وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل ابن معاذ زبَّان بن فائد ، وهذا تأكيد لما سبق ، فهذا واضح في أن الذي اشتبهه على ابن حبان في هذه الأحاديث المناكير : هل هي من قبل زبَّان أم سهل ، فغيَّره النكرة إلى (واشتبه حاله) ، فجعل الاشتباه واقعاً في حال سهل فقط ، وهذا التغيير والحذف خيانة كافية في إسقاطه ، والله المستعان .

ومما يؤكد أن ابن حبان انتهى به الأمر إلى تقوية حال سهل وإلصاق هذه الأحاديث المناكير بزبَّان أنه ذكر زبَّان بن فائد في « المجروحين » (٣٠٩/١) وقال : منكر الحديث جداً ، ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة ، لا يحتج به ، وذكر تضعيف ابن معين له .

فقد قطع بأن هذه المناكير من قبل زبَّان ، ولم يتردد كما وقع منه في ترجمة سهل في « المجروحين » ، ثم إنه لم يذكر زبَّان بن فائد في « الثقات » .

ومما يؤكد أن الذي استقر عليه ابن حبان هو تقوية حديث سهل ابن معاذ من غير طريق سهل إخراجه هذا الحديث في « صحيحه » (٥٦١٩) ، لأنه من رواية غير زبَّان عنه ، ولم يخرج لزبَّان في « صحيحه » .

ومما لا يكاد ينقضى عجبى منه أن هذا النكرة قال ص (١٤) : ومع تغيير رأى ابن حبان في سهل فقد روى له في صحيحه ! ، وهذا خطأ منه ، فقد

جرحه بعدما تبين له حاله ، وكان قبل مشتبهاً لكثرة رواية زبَّان عنه! كما أفصح هو !. انتهى كلامه .

● وأقول : عامل الله القائمين على مكتبة السنة بما يستحقون ، فقد نشروا لمن لا يدري ما يقول ، أهو أعلم برأى ابن حبان من ابن حبان؟! .

وأما قوله (فقد جرحه بعد ما تبين له حاله) فقد سبق بيان أن ذلك قلب للحقائق بالغش والخيانة ، فلا أدري كيف يتجرأ مع ذلك على تخطئة كل هؤلاء الأئمة حتى ابن حبان نفسه صاحب الرأي والحكم على الراوى الذى استند عليه هو فى تضعيفه له !!! .

وأما قوله (وكان قبل مشتبهاً لكثرة رواية زبَّان عنه) .

● وأقول : ثم ماذا ؟ هل قال ابن حبان إنه سير أحاديثه من غير رواية زبَّان ، فوجدها مناكير ؟

إن الذى حدث هو العكس ، وهو ذكر ابن حبان له فى « الثقات » مع قوله (لا يعتبر حديثه ما كان عن رواية زبَّان بن فائد عنه) .

فمن الذى أذن لهؤلاء أن يتكلموا فى العلم ، فضلاً عن أن يخطئوا أئمة هذا الشأن كابن حبان وابن حجر والألبانى وغيرهم كما سيأتى ؟

إنها الفوضى العلمية والفتن التى تموج موج البحر .

ومع عدم أمانة هذا النكرة ووضوح خطئه ، فقد قال فى مقدمة ما سؤده ص (٩) : أما الأحاديث التى حكمت عليها بالضعف بدرجاته فقد حرصت فيها أن يكون إعلالى فى غاية القوة الممكنة لئلا يتسلسل الكلام عليها إلى ما لا نهاية أخذاً ورداً ، وتضعيفاً وتصحيحاً ، مما يضر بالعملية الحديثية ! ككل ، والخاسر فى ذلك يكون القارئ حيث يزوج به فى غمار البلبلة والاضطراب . اهـ .

فيا لها من وقاحة وعجب بالنفس لا حد لها !!

هل يظن أنه يخطئ ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي وابن حجر والألباني ثم يكون حكمه في المسألة هو الفصل الذي لا كلام بعده؟! أسأل الله السلامة والعافية .

بقي شيء يمكن أن يقال حول توثيق ابن حبان لسهل ، وهو ما شاع بين طلبة العلم أن ابن حبان متساهل في التوثيق ، وهذا القول بهذا الإطلاق خطأ بين ، والصواب أن ابن حبان له قاعدة في الحكم على الرواة ، وهى أن الراوى إذا لم يجرح فإنه يكون مقبولا عنده ، قال الحافظ في مقدمة « لسان الميزان » ص (٢٥) عن ابن حبان أنه قال : العدل من لم يعرف فيه الجرح ، إذ التجريح ضد التعديل ، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه ، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم .

وقال في ضابط الحديث الذى يحتج به : إذا تعرى راويه من أن يكون مجروحاً أو فوجه مجروح أو دونه مجروح ، وكان سنده مرسلأ أو منقطعاً أو كان المتن منكراً .اهـ .

وأما إذا سير ابن حبان حديث الراوى ، ثم وثقه فإن توثيقه يكون كغيره من الأئمة إن لم يكن أقوى ، فإنه معروف بالتشدد في الجرح .

قال الشيخ المعلمى _ رحمه الله _ فى « التنكيل » (٤٥٠/١) : التحقيق أن توثيقه (يعنى ابن حبان) على درجات :

الأولى : أن يصرح به كأن يقول : كان « متقناً » أو « مستقيم الحديث » أو نحو ذلك .

الثانية : أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم .

الثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة .

الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة .

الخامسة : مادون ذلك .

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة ، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم ، والثانية قريب منها ، والثالثة مقبولة ، والرابعة صالحة ، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل ، والله أعلم . اهـ .

● قلت : والأنسب لحال سهل أن يكون من الثالثة ، وأقل أحواله أن يكون من الرابعة ، ولذا فتوثيقه لسهل معتبر لاسيما وقد وافقه العجلي ، وهو أكثر تحريماً منه .

وأما قول هذا الدعي : ووثقه العجلي كذلك كعادته في توثيق التابعين فمعناه أن العجلي - رحمه الله - يوثق كل من هو تابعي سواء كان مجروحاً أو غير مجروح .

ولبيان حقيقة قوله تتبعت من « تقريب التهذيب » من أول من اسمه إسحاق في طبقة التابعين وتركت المجروحين ، ونظرت في تراجم المستورين ومجهولي الحال ومن أطلق عليه الجهالة في الثقات للعجلي ، واكتفيت بعشرة منهم فلم أجد لهم ذكراً في الثقات للعجلي وهم :

١- إسحاق بن سعد بن عبادة ، قال الحافظ : مستور من الثانية .

٢- إسحاق بن طلحة بن عبيد الله التيمي ، قال الحافظ : مقبول من الثالثة .

- ٣- إسحاق بن عبد الله بن جعفر الهاشمي، قال الحافظ : مستور من الثالثة .
- ٤- إسحاق بن كعب بن عجرة ، مجهول الحال من الثالثة .
- ٥- إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، مجهول الحال من الخامسة .
- ٦- إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن ثابت بن قيس بن شماس ، مجهول من الخامسة .
- ٧- إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بنى سليم ، مجهول من الثالثة .
- ٨- إسماعيل بن بشير الأنصاري مولى بنى مغالة ، مجهول من الثالثة .
- ٩- إسماعيل بن رياح ، مجهول من الثالثة .
- ١٠- إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية ، مقبول من الثالثة .

كل هؤلاء من التابعين ولا ذكر لهم في الثقات للعجلي ، فأين ما قال هذا الدعى ، فلتعلم حقيقة هؤلاء الدخلاء على العلم المتطاولين على الأئمة .

وأما تضعيف ابن معين له ، فإن ابن معين معروف بالتشدد حتى إنه قال فى الإمام الشافعى مع جلالته : ليس بثقة ، فقال الذهبى : قد آذى ابن معين نفسه بذلك .

وأيضاً فإن تضعيف ابن معين تضعيف مطلق ، وأما ابن حبان فقوله مفصل ، ومقيد ، ومعلوم أن المطلق يقيد بالمقيد ، فقوله مقدم .

ومما يقوى أمر سهل توثيق يعقوب الفسوى على الصحيح^(١) كما فى "تاريخه" (٥١١/٢) ، فظهر بما سبق صحة ما رجحه الحافظ من تقوية حديث

(١) وإنما قلت على الصحيح لأنه وقع فى "تاريخ الفسوى" ، ذكر أبيه معاذ بن أنس الجهني فى ثقات التابعين من أهل مصر ، وهو صحابي بلا شك ، ووقع ذكر ابنه فى الصحابة (٣٣٩/١) الذى هو سهل الراوى عنه ، فالظاهر أن كلا من الترجمتين وقعت مكان الأخرى حتى يستقيم الأمر ، والله أعلم .

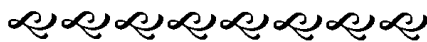
سهل بن معاذ في غير رواية زبَّان عنه^(١) ، وفساد قول من عارضه ، وكم يصدق على ذلك قول الشاعر :

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

والحديث قد صححه ابن خزيمة (٢٥٤٤) ، وابن حبان (٥٦١٩) ، والحاكم (٤٤٤/١) ، (١٠٠/٢) ، ووافقه الذهبي ، والألباني ، والأرنؤوط ، وخالفهم هذا النكرة ، فضعفه !!! .

وأما ما أورده من " مصنف ابن أبي شيبة " عن عطاء بن دينار قال : قال رسول الله ﷺ فذكره بنحوه بزيادة فيه ، وقال : سنده صحيح فخطأ بين ، إذ إن عطاء بن دينار لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ ، بل روايته عن صغار التابعين ، فالإسناد معضل ، فبان أنه يضعف القوى ، ويقوى الضعيف ، والله المستعان .

وللحديث شاهدان أخرجهما الشيخ - رحمه الله - عقب هذا برقم (٢٢) ، (٢٣) ، وقد اعترف هذا النكرة في آخر كلامه بصحته ، حيث قال : وبالجملة فالحديث صحيح المتن .



(١) وتناقض الشيخ شعيب الأرنؤوط في حكمه على سهل ، فاعترض على الحافظ في " التقريب " ، وضعفه ، بينما أخذ بقوله ، وحسن حديثه في التعليق على المسند (١٥٦٣٩) .

□ تضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة



● المثال الأول :

حديث رقم [١١٥] - [٤٧٤] الصحيحة

خرج الشيخ - رحمه الله - من عند أحمد (٥٢/٦ ، ٩٧) وغيره عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم أن عائشة لما أتت الحوَّاب سمعت نباح الكلاب ، فقالت : ما أظنني إلا راجعة ، إن رسول الله ﷺ قال لنا : أيتكن تنبح عليها كلاب الحوَّاب . فقال لها الزبير : ترجعين ، عسى الله وعجلتك أن يصلح بك بين الناس .

● قال الشيخ : وإسناده صحيح جداً .

- فقال النكرة : إسناده مرسل ، في الإسناد علة ، فقول قيس إن عائشة مرسل ، قال ويدل على ذلك :

أن يكون قائله من لم يعرف بالرواية عن شيخه وأن يثبت أنه يروى عنه بواسطة ، وألا يكون ممن أدركه بالسنن^(١) ، وإلا ففيه إرسال خفي ، وهو كما هنا ، فقيس تابعي كبير يروى عن أبي بكر وعمر ، إلا أنه يروى عن عائشة بالواسطة ، ثم ذكر أنه روى حديث الدار مرة عن عائشة مباشرة ، ومرة عن أبي سهلة عن عائشة ، وقال : وقد بحثت في المسانيد والسنن وغيرها فلم أجد له عنها غير هذين الحديثين : الحوَّاب - والدار .

(١) كيف يكون لم يدرك عائشة ، مع كونه أدرك أباهما ، فهل يقول هذا عاقل !!!؟ .

● وأقول : أما قوله (لم أجد له عنها غير هذين الحديثين) فдал على قلة معرفته بهذا العلم ، فإن ابن أبي شيبة قال : في «مصنفه» (٧٠٨/٨) : حدثنا أبو أسامة قال حدثنا إسماعيل عن قيس قال : قالت عائشة لما حضرتها الوفاة : ادفنوني مع أزواج النبي عليه السلام ، فإنني كنت أحدثت بعد حدثاً .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين إلى قيس ، ورواه الحاكم (٦/٤) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي .

وروى الحاكم (١١٩/٣) ، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» (٤١١/٦-٤١٢) بإسناد صحيح عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عائشة قالت : وددت أني ثكلت عشرة مثل ولد الحارث بن هشام ، وأنى لم أسر مسيرى الذي سرت .

وقد روى أبو عوانة (١٥٥/١) من طريق يوسف بن أسود عن بيان عن قيس عن عائشة قالت : من زعم أن محمداً رأى ربه فقد كذب ، قال الله : لا تدركه الأبصار الآية .

ويوسف ذكره الذهبي في «المقتنى» (٦٨٣٠) ، ولم أقف على من وثقه ، فهذه بعض الروايات ، لقيس عن عائشة ، ومن استقصى فسوف يقف على غيرها إن شاء الله تعالى .

والعجيب من أمر هذا النكرة أن قيس بن أبي حازم قد سمع من أبي بكر وعمر^(١) وغيرهما من كبار الصحابة ، فكيف يسمع من أبي بكر الذي مات بعد النبي ﷺ بسنتين وبضعة أشهر ولا يسمع من ابنته عائشة التي ماتت سنة (٥٧ هـ) ؟

(١) وقد ذكر ذلك النكرة .

و لم ينف أحد من أهل العلم سماعه من عائشة ، فتهجم مثل هذا النكرة على نفي سماعه منها من التعدي على السنة الذي ابتلينا به في هذا العصر ، والله المستعان .

وقد قال ابن المديني : لم يسمع من أبي الدرداء ولا من سلمان ، وروى عن بلال ، ولم يلقه ، وروى عن عقبه بن عامر ، ولا أدري سمع منه أم لا ؟ . فرد ذلك العلاتي بقوله : في هذا القول نظر ، فإن قيساً لم يكن مدلساً ، وقد ورد المدينة عقب وفاة النبي ﷺ والصحابة بها مجتمعون ، فإذا روى عن أحد ، الظاهر سماعه منه . اهـ .

● قلت : وقد أخرج البخاري حديث قيس عن بلال في « صحيحه » رقم (٣٧٥٥) .

ومعلوم أن يحيى بن سعيد القطان من المتشددين، خاصة في مسألة التفرد، فإنه يستنكر الأفراد غالباً^(١) ، وقد استنكر على قيس تفرده بأحاديث منها حديث الحوَّاب ، ولم يعله بالإرسال كما فعل النكرة ، ولو كان مرسلأً عنده لكان الإعلال بالإرسال أولى من مجرد التفرد، وقد رد قوله الذهبي في « الميزان » بقوله : ثقة حجة ، كاد أن يكون صحابياً ، وثقه ابن معين والناس ، وقال علي ابن عبد الله عن يحيى بن سعيد : منكر الحديث ، ثم سمي له أحاديث استنكرها ، فلم يصنع شيئاً ، بل هي ثابتة ، لا ينكر له التفرد في سعة ما روى^(٢) ، من ذلك حديث كلاب الحوَّاب .

(١) وقد بينت ذلك في كتابي « القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن » .

(٢) ولتقدمه أيضاً فلو سلكنا هذا المذهب مع الصحابة لحكمنا بنكارة ما تفردوا به ، والله المستعان .

ثم قال الذهبي : أجمعوا على الاحتجاج به ، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه ، نسأل الله العافية وترك الهوى ، فقد قال معاوية بن صالح عن ابن معين : كان قيس أوثق من الزهري^(١) .

- ثم قال النكرة : ثم وجدت ما يعضد الإرسال : فقد ذكر ابن المديني في « العلل » ص (٥٩) أسامى صحابة كثيرين ليس فيهم عائشة ممن سمع منهم قيس ، وسئل : هل شهد الجمل . قال : لا ، كان عثمانيا .

● قلت : لقد ذكر المزى روايته عن واحد وأربعين صحابياً ، وذكر ابن المديني سماعه من خمسة وعشرين صحابياً ، فهل يقال إنه لم يسمع من الباقيين ؟ إن من البين أن كلام ابن المديني ليس على سبيل الحصر ، ثم إنه نفى سماعه في الموضوع نفسه من بلال وأبي الدرداء وسلمان ، وتردد في عقبة بن عامر^(٢) ، ولم يذكر في النفي عائشة ، فلماذا لم يستدل النكرة على سماعه منها لذلك ؟ إنه الهوى .

- وأما قوله : وسئل : هل شهد الجمل ؟ قال : لا ، كان عثمانيا .

● قلت : إن السائل لما سمع إثباته السماع من على ظنه من طائفته ، فسأله عن شهوده الجمل مع على ، فنفى ذلك عنه ابن المديني : أى أنه لم يشهد الجمل مع على لا مطلق شهودها ، يدل على ذلك تعليقه النفي بقوله : كان عثمانياً ، يعنى كان مائلاً إلى الطائفة التي تطالب بدم عثمان ، وهم طلحة والزبير ومعهم عائشة رضى الله عنها ، وبهذا يظهر أن كلام ابن المديني في إثبات شهود قيس الجمل أولى من نفيه ، ولكن مع عائشة رضى الله عنها .

(١) وقد نقل الشيخ هذا الكلام فلم يستفد منه النكرة شيئاً .

(٢) وقد سبق جواب العلامى عن ذلك بما فيه الكفاية .

فمن كابر ، ورد هذا التفسير لكلام ابن المديني ، فليبين لنا وجه قوله (كان عثمانياً) تعليلاً لنفى شهودها ، فإن أصر على المكابرة ، وعلى نسبة القول بنفى شهود قيس وقعة الجمل مطلقاً لابن المديني .

● **فأقول :** لئن كان الأمر على ما تقول فإن ابن المديني حينئذ يكون نافياً ، فإن جاء ما يثبت فهو مقدم ، لأن المثبت عنده زيادة علم ، وقد جاء الإثبات فيما رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢٤١/١٤) رقم (٣٨٧٦٦) : حدثنا أبو أسامة قال حدثنا إسماعيل بن أبي خالد قال أخبرنا قيس قال : رمى مروان بن الحكم يوم الجمل طلحة بسهم في ركبته ، قال : فجعل الدم يغدو ، يسيل ، قال : فإذا أمسكوه استمسك ، وإذا تركوه سال ، قال : فقال : دعوه ، قال : وجعلوا إذا أمسكوا فم الجرح انتفخت ركبته ، فقال : دعوه ، وإنما هو سهم أرسله الله ، قال : فمات . قال : فدفناه على شاطئ الكلاء ، فرأى بعض أهله أنه قال : ألا تريحونني من الماء ؟ فإنني قد غرقت _ ثلاث مرار يقولها ، قال : فنبشوه ، فإذا هو أخضر كالسلق ، فنزفوا عنه الماء ، ثم استخرجوه ، فإذا ما يلي الأرض من لحيته ووجهه قد أكلته الأرض ، فاشتروا له داراً من دور آل أبي بكره بعشرة آلاف ، فدفنوه فيها^(١) .

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، بل من أصح الأسانيد ، وحكايته ما جرى لطلحة على التفصيل يدل على شهوده الواقعة معهم ، وقوله (فدفناه) صريح في ذلك ، وقد أورد ابن أبي شيبة حديث الحوَّاب عقبه بالإسناد نفسه مما يدل على أنه حديث واحد .

وقد أورده ابن أبي شيبة (٣٨٧٩٩) عن وكيع عن إسماعيل عن قيس به مختصراً .

(١) رواه ابن سعد في « الطبقات » (٣/٢٢٣-٢٢٤) .

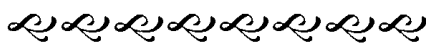
وقال الحاكم في « مستدرکه » (٣/٣٧٠) : حدثنا علي بن حمشاذ العدل ثنا محمد بن غالب ثنا يحيى بن سليمان الجعفي ثنا وكيع عن إسماعيل ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : رأيت مروان بن الحكم حين رمى طلحة ابن عبيد الله يومئذ ، فوقع في ركبته ، فما زال يسبح إلى أن مات .

● قلت : رجال الإسناد كلهم ثقات أثبات غير يحيى بن سليمان الجعفي ففيه كلام لا ينزل به حديثه عن الحسن ، وقد أخرج له البخارى في « صحيحه » ، وقد سكت عنه الحاكم ، فنص الذهبي على تصحيحه . وهذا نص صريح في شهود قيس وقعة الجمل ، فمتى نستريح من عبث هؤلاء الصبيان بسنة رسول الله ﷺ ؟ ، هذا وإن الشيخ قد أورد له شاهداً من حديث ابن عباس ، ورجاله ثقات ، وإن حكم عليه أبو حاتم بالنكارة .

وله شاهد أخرجه عبد الرزاق (٢٠٧٥٣) عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه فذكره ، وهو مرسل صحيح الإسناد .

فلو سلمنا للنكرة ما ادعاه من الإرسال لكان الحديث ثابتاً بمجموع المرسلين الصحيحين فضلاً عن حديث ابن عباس ، والله المستعان .

وقد ذكر الشيخ خمسة من الأئمة صححوا الحديث ، وهم ابن حبان ، والحاكم ، والذهبي ، وابن كثير ، وابن حجر ، فلم ييال النكرة بهذا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .



● المثال الثاني لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة :

حديث رقم [٤٧] - الصحيحة [٢٥٤]

أورد الشيخ من طرق عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً : من استعاذكم بالله ، فأعيذوه ، ومن سألكم بالله ، فأعطوه ، ومن دعاكم ، فأجيبوه ، ومن استجار بالله ، فأجبروه ، ومن أتى إليكم معروفاً ، فكافئوه ، فإن لم تجدوا فادعوا الله له حتى تعلموا أن قد كافأتموه .

- قال النكرة : قد راجعت هذا الإسناد في مصنفات كثيرة فلم أراه إلا معنعناً^(١) ، ثم قال : قال أبو حاتم : إن الأعمش قليل السماع من مجاهد ، وعامة ما يروى عن مجاهد مدلس .

● قلت : قال الترمذى : قلت لمحمد (يعنى البخارى) : يقولون : لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث ؟

قال : ريح ، ليس بشيء ، لقد عدت له أحاديث نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها : حدثنا مجاهد^(٢) .

وقد نقل هذا النكرة في ص (٤٧) ، فإخفاؤه هنا خيانة للأمانة كمنظائره التي لا تحصى .

وأبو حاتمٍ نافٍ ، والبخارى مثبت بعد تتبع ، فقوله مقدم بلا ريب .

(١) قال الشيخ مصطفى بن العدوى في تعليقه على هذا الحديث من " المنتخب " لعبد بن حميد: في إسناده الأعمش ، وقد عنعن في كل الطرق التي وقفنا عليها ، فهل هذا صادر عن تشابه بينهما أم أن وراء ذلك شيئاً آخر ؟ .

(٢) " الجامع في ذكر الرجال " لأبي طالب القاضى الذى بآخر " العلل الكبير " ص (٣٨٨)

وقد أورد الشيخ متابِعاً للأعمش حيث قال :

وتابعه ليث عن مجاهد به دون الجملة الأولى والرابعة أخرجه أحمد ،
ولابن أبي شيبة الجملة الثانية فقط ، وليث هو ابن أبي سليم ، وهو ضعيف . اهـ .

- **فقال النكرة** : وروى هذا الحديث ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن
ابن عمر مختصراً أخرجه أحمد ، وابن أبي شيبة^(١) ، فظهر من هذا أن الأعمش لم
يسمعه من مجاهد ، بل الأرجح أنه تلقاه عن الليث ، ثم دلسه .

● **قلت** : قوله (فظهر من هذا أن الأعمش لم يسمعه من مجاهد) دليل
على جهل بالغ بأصول هذا العلم الشريف مع جرأة عجيبة ، فمن الذى قال من
أهل العلم : إن الراوى الذى وصف بالتدليس إذا روى عن شيخ له بالنعنة ،
وتابعه آخر عن ذلك الشيخ كان ذلك دليلاً على كونه لم يسمع هذا الحديث
من شيخه الذى روى عنه بالنعنة ؟

إن هذا لا يقوله أحد .

وأما قوله (بل الأرجح أنه تلقاه عن الليث ، ثم دلسه) ، فيفصح افتراءه
أن الطبرى - رحمه الله - رواه فى « تهذيب الآثار » - مسند عمر بن الخطاب رقم
(١٠٩) قال : حدثنا على بن مسلم الطوسى حدثنا محمد بن أبى عبيدة
المسعودى عن أبىه عن الأعمش عن إبراهيم التيمى عن مجاهد فذكره .

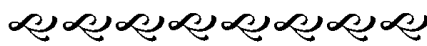
وهذا إسناد صحيح إلى الأعمش ، فثبت أن الوساطة غير ليث ، بل هو
إبراهيم بن يزيد التيمى ، وهو ثقة من رجال الجماعة .

(١) ولم يشر لكون الشيخ - رحمه الله - ذكر هذا الطريق ، فأوهم أنها فاتته ، وهو الذى وقف
عليه .

ورواه الطبري (١١٠) : حدثني يحيى بن إبراهيم بن محمد بن أبي عبيدة المسعودي حدثني أبي عن أبيه عن جده عن الأعمش عن إبراهيم التيمي به .
 وإبراهيم بن محمد قال الشيخ محمود شاكر - رحمه الله - لم أقف له على ترجمة .

● قلت : وقد صح الحديث من الطريق الأول ، وليث متابع لإبراهيم وروايته عند أحمد (٩٥/٢-٩٦) وغيره ، فيزداد بها الحديث قوة ، وقد صحح الحديث ابن حبان ، والحاكم ، ووافقه الذهبي ، والنووي في « رياض الصالحين » ص (٦٥٣) ، والإمام الألباني - رحمه الله - ، والشيخ شعيب الأرنؤوط كما في « التعليق على المسند » (٥٣٦٥) ، وشيخنا مقبل بن هادي - رحمه الله - كما في « الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين » (٣٥٦/٥) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين .

وضعه هذا النكرة ونظيره المشار إليه آنفا في الحاشية .



● المثال الثالث لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة :

حديث [٣٦] - [٢٢٦] الصحيحة

لأن يطعن في رأس رجل بمخيط من حديد خير له من أن يمسه امرأة لا تحل له .

عن شداد بن سعيد عن أبي العلاء قال حدثني معقل بن يسار مرفوعا .

● قال الشيخ : هذا سند جيد .

— فقال النكرة : معل بالوقف ، قد خولف شداد في رفعه ، خالفه بشير بن عقبة قال حدثني يزيد بن عبد الله بن الشخير ، وهو أبو العلاء عن معقل بن يسار قوله .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٤١٩/٣) بسند صحيح عن بشير ، وبشير ثقة ، احتج به الشيخان ، ووثقه أحمد وابن معين ، والفلاس ومسلم ابن إبراهيم ، وابن حبان ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، ولم يجرحه أحد .

أما شداد فإنه ضعيف ، حديثه يصلح للتقوية ، لا للاحتجاج ، فقد ذكره العقيلي ، وقال : له غير حديث لا يتابع عليه ، ونقل قول البخاري : قال عبد الصمد : في حفظه شيء . انتهى كلامه .

● قلت : أما بشير فهو ثقة ، وأما تضعيفه لشداد فمن جهله بهذا العلم وجرأة غير محمودة ، فإن الكلام الذي ذكر فيه غير مؤثر ، فقول الدارقطني : يعتبر به ، وكذا قول أبي أحمد الحاكم ليس بالقوى عندهم من الجرح غير المفسر وكذا قول البخاري في « تاريخه الكبير » (٢٢٧/٤) : ضعفه عبد الصمد وإن كان الذي يظهر لي أن هذا التضعيف للحديث الذي أورده ، وليس لشداد ، وعلى أي حال فقد علم أئمة هذا الشأن بكلام من تكلم فيه ، وردُّوه ، ففي سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين ص (١٣٩) : قلت ليحيى : فأبو طلحة شداد بن سعيد الراسبي ؟ قال : شيخ بصرى . قلت : كيف حديثه ؟ قال : ثقة ، ليس به بأس ، سألت يحيى بن معين عن شداد بن سعيد الراسبي ، ويكنى أبا طلحة ؟ فقال : ثقة . قلت ليحيى : إن ابن عرعره يزعم أنه ضعيف ، فغضب ، وقال : ثقة ، وتكلم يحيى بكلام ، وأبو خيثمة يسمع ، فقال أبو خيثمة : شداد ابن سعيد ثقة . اهـ .

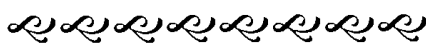
● قلت : وأين يقع كلام من تكلم فيه إلى جنب من وثقه ، فقد وثقه كما سبق يحيى بن معين ، وأبو خيثمة ، وأحمد بن حنبل ، والنسائي ، والبخاري ، وقال ابن عدى : لم أر له حديثاً منكراً ، وأرجو أنه لا بأس به ، وابن حبان ، وإن قال في موضع ربما أخطأ ، ولم يذكره في موضع آخر .

ومن أفاعيل هذا النكرة ما نقله عن العقيلي حيث ترك قوله : قال البخاري : ضعفه عبد الصمد ، ولكنه صدوق في حفظه بعض الشيء ، وهذا توثيق منه ، فحذفه خيانة كغيرها مما سبق .

وجملة القول أن شداد بن سعيد ثقة ، ولذا قال الذهبي في الكاشف : وثقه أحمد وغيره ، وضعفه من لا يعلم ، وإن كان أقل شيئاً ما من بشير بن عقبة ، ففي مثل هذا المقام حمل الحديث على أنه محفوظ موقوفاً ، ومرفوعاً هو الأولى خاصة أنه روى مرفوعاً من وجه آخر ، وهو الذي ساقه الشيخ - رحمه الله - من سنن سعيد بن منصور (٢١٦٨) ، وهو مرسل جيد .

والحديث الأول رواه الطبراني ج (٢٠) رقم (٤٨٧) ، والرويانى (١٢٨٣) كلاهما من طريق نصر بن علي الجهضمي عن أبيه عن شداد عن أبي العلاء .

ورواه البيهقي في « الشعب » (٥٤٥٥) من طريق سعيد بن سليمان النشيطي عن شداد عن الجريري عن أبي العلاء عن معقل به ، وزيادة الجريري لا تثبت ، فإن النشيطي ضعيف ، وقد خالفه علي بن نصر ، وهو ثقة ، وتابعه النضر بن شميل ، وهو ثقة ثبت ، عند الطبراني ج ٢٠ رقم (٤٨٦) ، وقد صرح شداد بسماعه من أبي العلاء في روايته ، فالحديث صحيح ، لا غبار عليه .



● المثال الرابع لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة

حديث رقم [٤٩] - [الصححة [٢٥٧]:

من قرأ القرآن فليسأل الله به ، فإنه سيجيء أقوام يقرؤون القرآن يسألون به الناس .

لقد ذكر الشيخ - رحمه الله - هذا الحديث من طريق الحسن عن عمران ابن حصين ، وضعفه ، ثم قال : إنما حسن الترمذى هذا الحديث مع ضعف إسناده لما له من الشواهد الكثيرة ، ثم قال : أما شواهد الحديث فهي عن جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ، وهاك بعضها ، ثم ساق شواهد منها ما رواه أبو داود (٨٣٠) ، وأحمد (٣٩٧/٣) عن خالد الطحان عن حميد الأعرج عن محمد ابن المنكدر عن جابر ، وحميد وهو ابن قيس الأعرج ثقة روى له الجماعة ، وتابعه أسامة بن زيد الليثى عند أحمد (٣٥٧/٣) ، ورواه عبد الرزاق (٦٠٣٤) عن ابن عيينة ، وابن أبي شيبة (١٦٤/٧) ، والبيهقى في « الشعب » (٢٦٤١) عن الثورى كلاهما عن محمد بن المنكدر مرسلا .

ويحمل هذا على أنه محفوظ على الوجهين ، وعلى أى حال فله شواهد أخرى من حديث سهل بن سعد ، وأبي سعيد الخدرى ، ولم يتعرض هذا النكرة لهذه الطرق التى أوردها الشيخ ، فأى استخفاف فى الحكم على حديث رسول الله ﷺ أعظم من ذلك؟! .

والحديث حسنه الترمذى ، وابن حبان وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبى ، والحافظ فى « الفتح » (١٠٠/٩) ، والإمام الألبانى - رحمه الله - ، والشيخ شعيب الأرنؤوط فى « التعليق على المسند » (١٥٢٧٣) ، وشيخنا مقبل بن هادى - رحمه الله - فى « الجامع الصحيح مما ليس فى الصحيحين »

(٥١٥/٣) ، وله شاهد بإسناد صحيح من حديث عبد الرحمن بن شبل ، وقد قابل كل هذا النكرة بقوله : منكر مرفوعاً ، وضح من قول عمر بن الخطاب .

وقد صحح الإسناد عن عمر مع أنه أقر بانقطاع إسناده ، وذكر له طريقاً فيه أبو فراس ، وقال عنه : تابعى مجهول ، ولعل الحسن تلقاه عنه ، فلا ينشرح القلب لتقوية الإسنادين ببعضهما ، لكن قد يمشى إسناد الجريري لتابعة أبي فراس ، وهو يروى أثراً لا يحل ولا يحرم .

● وأقول : كيف يمشيه وقد حكم على راويه بالجهالة ؟

لهذا تفسير غير العبث بهذا العلم الشريف !!؟ .

~~~~~

## ● المثال الخامس لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة :

### حديث [٥٠] - [٢٦٠] الصحيحة

اقرأوا القرآن ، ولا تأكلوا به ، ولا تستكثروا به ، ولا تجفوا عنه ، ولا تغلوا فيه .

- قال النكرة : هذا الحديث يرويه يحيى ، واختلف عليه : فرواه حماد ابن يحيى الأبح عنه عن أبي سلمة عن أبيه .

ورواه الضحاك بن نبراس الأزدي عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

ورواه معمر عن يحيى عن زيد بن سلام عن جده ممتور قال كتب معاوية إلى عبد الرحمن بن شبل .

ورواه همام وأبان عن يحيى عن زيد عن جده عن أبي راشد الخبراني عن

عبد الرحمن بن شبل .

## إتحافُ النفوسِ المطمئنة بالذَّبِّ عن السنَّة

ورواه هشام الدستوائي عنه عن أبي راشد عن ابن شبل ، فلم يذكر زيد ابن سلام عن جده ، وتابعه عليه أيوب فلم يذكرهما أيضا .  
وقول هشام ومن تابعه هو الصواب . انتهى كلامه .

● قلت : وهذا يعني أن الإسناد منقطع عنده ، لأن يحيى إذا لم يسمع من أبي سلام فمن باب أولى ألا يسمع من شيخه أبي راشد الحراني .

فأما حكمه على رواية همام وأبان بالخطأ فبسبب جهله بهذا العلم الشريف ، فإن أحمد قال : همام ثبت في كل المشايخ ، وقال ابن عدى : همام أشهر ، وأصدق من أن يذكر له حديث ، وأحاديثه مستقيمة عن قتادة ، وهو متقدم في يحيى بن أبي كثير .

وقال أحمد أيضا عن أبان وهو ابن يزيد العطار : ثبت في كل المشايخ .

وقال أبو حاتم : هو أحب إلى من همام في يحيى بن أبي كثير ، وقال أيضا هو أحب إلى من شيبان ، فكيف يتعجل هذا النكرة بالحكم على هذين الثقتين بالخطأ ، بل الأولى حمل الحديث على الوجهين في مثل هذا المقام .

فكيف إذا تابعهما معمر على ذكر ( زيد بن سلام عن جده ) وهي متابعة معتبرة ، وإن لم يذكر أبا راشد ، وروايته عند عبد الرزاق ( ١٩٤٤٤ ) ، ومن طريقه عبد بن حميد ( ٣١٤ )<sup>(١)</sup> ، وأحمد ( ٤٤٤/٣ ) .

(١) وقد ضعف إسناده الشيخ مصطفى بن العدوى في تعليقه على « المنتخب » معللا ذلك بعننة يحيى بن أبي كثير ، وحكم على الإسناد بالانقطاع بمجرد ذلك ، ولم يقف على تصريح يحيى بالسماع كما بينه شيخنا الألباني - رحمه الله - مع أنه عزا الحديث إليه ، فما معنى ذلك ؟ وقد ذكر نفى ابن معين لسماع يحيى من زيد بن سلام ، ولم يذكر إثبات أبي حاتم له ، فلماذا ؟

فكيف إذا تابعهم علي بن المبارك كما عند الطحاوي في " شرح معاني الآثار " (١٨/٣) ؟

وقد قال يحيى بن معين : قال بعض البصريين : عرض علي بن المبارك على يحيى بن أبي كثير عرضا ، وهو ثقة ، وليس أحد في يحيى مثل هشام الدستوائي والأوزاعي ، وهو بعدهما .

وأما من تكلم في روايته عنه ، فإنما تكلم عنه في رواية الكوفيين عنه .

● **قلت :** والراوي عنه هنا أبو عامر العقدي ، وهو بصري .

فلا يحكم على رواية هؤلاء الأربعة الثقات بالخطأ إلا جاهل أو صاحب هوى ، وقد صرح يحيى بالسماع من زيد عند أبي يعلى في " مسنده " (١٥١٨) ، وفي " المفاريد " (٣٠) ، والطحاوي .

فكيف إذا توبع يحيى بن أبي كثير على ذكر ( زيد عن جده ) ؟

فقد رواه ابن أبي عاصم في " الأحاد والمثاني " (٢١١٦) : حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم نا محمد بن شعيب بن شابور أخبرني معاوية ابن سلام عن أخيه زيد أنه أخبره عن جده أبي سلام عن أبي راشد قال كنا مع معاوية رضي الله عنه في منزل يقال له : مسكن ، فلما أذن المؤذن بالأذان الأول أرسل معاوية إلى عبد الرحمن بن شبل رضى الله عنهما ، فقال : أما إنك من قدماء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفقهائهم ، فإذا صليت ودخلت فسطاطي ، فقم في الناس وحدثهم بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقام عبد الرحمن رضي الله عنه ، فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فذكره .

## إتحافُ النفوسِ المطمئنة بالذَّبِّ عن السنَّة

وهذا إسناد صحيح بعيد عن الخلاف السابق ، فليُعد هؤلاء الذين نشروا لهذا النكرة هذه الطعون في السنن لسؤال الله لهم عن ذلك جواباً ! .

وقد صحح الحديث البزار حين أورد طريق حماد بن يحيى ، ثم قال : أخطأ فيه حماد بن يحيى ، لأنه لين الحديث ، والحديث الصحيح الذي رواه يحيى ابن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل .  
وأما قول الدارقطني في « العلل » ( ١٧٦٠ ) : يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه ، فرواه الضحاك بن نبراس البصري ، وهو ضعيف عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، ووهم فيه .

والصحيح عن يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ ، فذلك الذي صححه في مقابل من جعل الحديث عن أبي هريرة ، ولم يفصل في الخلاف على يحيى بن أبي كثير ، وإنما الذي فصل هو أبو حاتم كما حكاه ابنه في « العلل » ( ١٦٧٤ ) حيث قال : سألت أبي عن حديث رواه وهيب عن أيوب عن يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ قال : اقرؤوا القرآن ؟ قال أبي : رواه بعضهم فقال : عن يحيى عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ ، كلاهما صحيح ، غير أن أيوب ترك من الإسناد رجلين .

فلما رأى النكرة كلام أبي حاتم بهذا الوضوح والتفصيل لم يذكره ، وإنما ذكر الموضوع فقط لأجل ذكر طريق أيوب ، وهذه خيانة واضحة ، والله المستعان .

وقد قوى الحديث مع من سبق ذكرهم الحافظ في « الفتح » ( ١٠١/٩ ) ، ومن المعاصرين الشيخ شعيب الأرنؤوط في « المسند » ( ١٥٥٢٩ ) ، والأستاذ حسين سليم أسد في التعليق على « مسند أبي يعلى » .



## □ تضعيف أحاديث بالشبه الواهية



### ● المثال الأول :

#### حديث [٧٧] \_ [الصحيفة ٣٤٩]

قال الشيخ \_ رحمه الله \_ : أخرج أحمد (٢٦٧/٥) : ثنا أبو اليمان ثنا إسماعيل بن عياش عن يزيد بن أبي مالك عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة عن النبي ﷺ أنه قال :

ما من رجل يلى أمر عشرة فما فوق ذلك إلا أتى الله ﷻ مغلولاً يوم القيامة ، يده إلى عنقه ، فكَّه برُّه ، أو أوبقه إثمُه ، أو لها ملامة ، وأوسطها ندامة ، وآخرها خزي يوم القيامة .

● قال الشيخ \_ رحمه الله \_ : هذا إسناد شامى جيد .

- فقال النكرة : ضعيف بهذا السياق ، ثم قال : فى ثبوته عن أبي أمامة بهذا الإسناد نظر كبير ، فقد رواه الطبرانى فى " مسند الشاميين " (١٥٨٠) : حدثنا أبو زرعة ثنا أبو اليمان الحكم بن نافع ثنا إسماعيل بن عياش حدثنى يزيد ابن أيهم الحمصى عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة به .

قال : والإسناد على الوجهين ضعيف .

لقمان بن عامر : تابعى مستور ، ويزيد بن أيهم مجهول ، أما يزيد ابن أبي مالك ففيه مقال يسير يقبل حديثه فى مرتبة الحسن كما قال الألبانى ، وقد ذكره بالإرسال والتدليس .

قال أبو مسهر : يدلّس ، لذلك ذكره ابن حجر في « طبقات المدلسين » في المرتبة الثالثة المختلف في الاحتجاج بعنعنتها .

وذكره الحافظ العلائي في « جامع التحصيل » بذلك ، والذهبي في « الميزان » قال : وهو صاحب تدليس ، وإرسال عمن لم يدرك . اهـ .

● قلت : وفي هذا من التعدي على السنة بالطعن في رواها ما يتحمل جرمه من نشر لهذا النكرة .

فإن لقمان بن عامر روى عنه جمع ، ووثقه ابن حبان ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولذا قال الذهبي في « الميزان » : صدوق ، وكذا قال الحافظ في « التقريب » ، وأما قوله في يزيد بن أيهم مجهول ، فلا أدري للتفريق بينه وبين لقمان وجهاً في الحكم كما فعل هذا النكرة إلا أن يكون العبث ، والله المستعان .  
والحق أن يزيد بن أيهم حسن الحديث كما ذكر الإمام الألباني - رحمه الله - في « الصحيحة » رقم (٤٥٦) .

وأما طعنه في يزيد بن أبي مالك بقوله : قال أبو مسهر : يدلّس ، فهذا كذب على أبي مسهر فما قال ذلك ، فإن كلام أبي مسهر نقله عنه العلائي في « جامع التحصيل » ص (٣٠٢) : قال العلائي : روى حديث الإسراء عن أنس ، وجاء فيه عنه حدثني بعض أصحاب أنس عن أنس ، وقال أبو مسهر : هذا هو الصواب ، والأول مُدَلِّس .

فكلام أبي مسهر واضح أنه وصفه بكونه وقع التدليس في هذا الحديث بعينه ، ولم يقل ( يدلّس ) التي تفيد الاستمرار والكثرة ، فحذف هذا النكرة لكلام أبي مسهر الذي يوضح الأمر مع هذا التصرف يعتبر خيانة كغيرها مما

سبق ، ولم يصف أحد يزيد بن أبي مالك بالتدليس غير أبي مسهر في هذا الحديث بعينه مع كثرة الذين أثنوا عليه من الأئمة ، وهذا يدل على ندرة وقوع ذلك منه بما لا يؤثر على روايته ، ولم يصفه بالتدليس الذهبي في « الكاشف » ، ولا ابن حجر في « التقريب » .

**ثم قال النكرة :** اختلاف آخر : فقد رواه الطبراني في « المسند » (١٦١٧) : حدثنا الحسن بن علي بن خلف الدمشقي ثنا سليمان ابن عبد الرحمن ثنا إسماعيل بن عبد الرحمن ثنا إسماعيل عن يزيد بن أبي مالك عن سليم بن عامر عن أبي أمامة به .

**ثم قال :** وهذا اضطراب في الإسناد .

● **قلت :** ورواه الطبراني أيضا في « الكبير » (٧٧٢٠) : حدثنا الحسن ابن علي بن خلف الدمشقي ثنا سليمان بن عبد الرحمن (ح) وحدثنا أحمد ابن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي حدثنا حيوة بن شريح قالنا ثنا إسماعيل ابن عياش فذكره .

● **قلت :** ليس هذا اضطراباً كما زعم النكرة، فإن الطرق غير متكافئة، وخلاصة القول في إسماعيل بن عياش ما قال الفسوى : تكلم قوم في إسماعيل ، وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام ، وأكثر ما قالوا : يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين ، وقال دحيم ( وهو بلديه ، وأعرف به ) : إسماعيل في الشاميين غاية ، وخلط عن المدنيين .

● **قلت :** وهذا الإسناد شامى .

وأما الكلام على طرقة فإن شيخ الطبراني الأول ، وهو الحسن بن علي ابن خلف الدمشقي ، ذكره ابن عساكر في « تاريخه » ، وذكر أن الطبراني روى عنه وذكر جمعاً ، وكذا ترجم له الذهبي في « تاريخ الإسلام » ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً كما ذكر ذلك شيخنا المفضل مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله - في تراجم رجال الدارقطني ، ومثل هذا الراوي يصفه النكرة بالجهالة ، وشيخ الطبراني الثاني أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر ، وقال ابن حبان في ترجمة أبيه في الثقات : ثقة في نفسه ، يتقى حديثه ما روى عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وأخوه عبيد فإنهما كانا يدخلان عليه كل شيء .

ومثل هذا الطريق لا يعارض الطريقين الأولين ، ويبقى النظر فيهما ، ولا شك في ترجيح الإمام أحمد على مخالفه وهو أبو رزعة الدمشقي ، وعند الترجيح لا يتجه وصف الحديث بالاضطراب ، على أنه قد سبق أن يزيد بن أبي مالك ، وابن أيهم صالحان للحجية ، فالحديث حسن على كل حال ، والحديث له شواهد صحيحة تدل على أن إسماعيل بن عياش قد حفظه .

فالجزء الأول منه رواه الدارمي (٢٥١٥) ، والبزار (١٦٣٩) كلاهما من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وإسناده صحيح ، وصححه شيخنا مقبل - رحمه الله - في « الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين » (٥٥٩/٤) .

ورواه أحمد في « مسنده » (٤٣١/٢) وغيره عن يحيى القطان عن محمد ابن عجلان قال حدثني سعيد المقبري عن أبي هريرة ، قال (يعني ابن عجلان) :

سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة ، قال الإمام أحمد : قلت ليحيى : كلاهما عن النبي ﷺ ؟ قال : نعم ، فذكره .

وهذا يدل على أن ابن عجلان حفظه لفصله بين روايته عن أبيه وسعيد ، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة وغيره ، وفيما ذكر كفاية .

وأما الجزء الثاني منه فله شاهد ، رواه البزار (١٥٩٧) ، وابن أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » (١٢٨٥) ، والطبراني في « الكبير » ج ١٨ رقم (١٣٢) ، وفي « الشاميين » (١١٩٥) ، وفي « الأوسط » (٦٧٤٧) من طريق صدقة ابن خالد عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن يزيد بن الأصم عن عوف ابن مالك أن رسول الله ﷺ قال : إن شئتم أنبأتكم عن الإمارة ، وما هي ؟ : أولها ملامة ، وثانيها ندامة ، وثالثها عذاب يوم القيامة إلا من عدل .  
وإسناده صحيح .

ورواه ابن أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » (١٢٨٤) : حدثنا أبو موسى نا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفيير عن أبيه عن عوف بن مالك به ، وصححه الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١٢٥/١٣) ، وقد أورده شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله - في « الجامع الصحيح » (٥٥٩/٤-٥٦٠) وقال : حديث حسن على شرط مسلم .

ورواه الطبراني في « الشاميين » (٢٠٠٦) : حدثنا أحمد بن أبي يحيى الحضرمي ثنا محمد بن أيوب بن عافية ثنا جدي عافية ثنا معاوية بن صالح عن أرطاة بن المنذر عن بسر عن يزيد عن عوف .

وأحمد بن أبي يحيى لينه ابن يونس ، ومحمد بن أيوب لم أقف له على ترجمة ، فالصواب الإسناد الذي قبله .

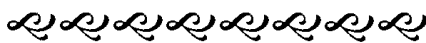
## ● المثال الثاني لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

### حديث رقم [ ١٠ ] \_ الصديحة [ ١٠٦ ]

يا معشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بهن ، وأعوذ بالله أن تدركوهن :  
 لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع  
 التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا ، ولم ينقصوا المكيال والميزان ،  
 إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان ، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا  
 منعوا القطر من السماء ، ولولا البهائم لم يمطروا ، ولم ينقضوا عهد الله وعهد  
 رسوله إلا سلب الله عليهم عدوا من غيرهم ، فأخذ بعض ما في أيديهم ، وما  
 لم تحكم أئمتهم بكتاب الله \_ ويتخيروا مما أنزل الله \_ إلا جعل الله بأسهم بينهم .

الحديث بهذا اللفظ أخرجه ابن ماجه ، وإسناده ضعيف ، وقد بين ذلك  
 الشيخ \_ رحمه الله \_ ، ثم أورده من عند الحاكم والطبراني ، وحسن إسناده ،  
 وسياقه مطابق لحديث ابن ماجه بهذا الطول إلا أنه ليس فيه ( ويتخيروا مما  
 أنزل الله ) ، فقال : لا يصح بهذا التمام ، فهل رأيت أخى القارئ مثل هذا ؟

إن هذه الجملة لا تضيف شيئاً في الحكم ، ولكنها مفسرة ، والرواة  
 يختلفون في سياق الأحاديث بأكثر من هذا ، فهل يصلح هذا مسوغاً للتشكيك  
 في صحة الحديث ؟ ولكنه الاعتداء على السنة ، والله المستعان .



## ● المثل الثالث لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

### حديث رقم [٤] - في الصيحة [٤٨]

إن الله ﷻ خلق آدم ، ثم أخذ الخلق من ظهره ، وقال : هؤلاء إلى الجنة ولا أبالي ، وهؤلاء إلى النار ولا أبالي ، فقال قائل : يا رسول الله ، فعلى ماذا نعمل ؟ قال : على مواقع القدر .

الحديث : رواه أحمد (١٨٦/٤) من طريق الليث بن سعد ، وابن قانع (١٥٩/٢) رقم (٦٣٥) ، وابن حبان كما في " الإحسان " (٣٣٨) ، والحاكم (٣١/١) كلهم من طريق عبد الله بن وهب .

ورواه ابن سعد (٤١٧/٧) ، والفريابي في " القدر " (٢٥) كلاهما من طريق معن بن عيسى .

ورواه ابن سعد (٣٠/١) من طريق حماد بن خالد الخياط ( ابن وهب ، والليث ، ومعن ، وحماد ) أربعتهم عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد قال حدثني عبد الرحمن بن قتادة السلمى وكان من أصحاب النبي ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ فذكره .

وخالفهم عبد الله بن صالح كاتب الليث ، فرواه من طريقه الفريابي في " القدر " (٢٤) ، والطبراني في " الكبير " ج (٢٢) رقم (٤٣٤) ، وفي " الشاميين " (٢٠٤٦) والطبري في " تفسيره " (٨١/٩) عن معاوية عن راشد عن عبد الرحمن بن قتادة عن هشام بن حكيم أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أبتدئ الأعمال أم قد قضى القضاء ؟ فقال رسول الله ﷺ ، فذكره .

## إتحافُ النفوسِ المطمئنةِ بالذَّبِّ عنِ السنَّةِ

ورواه الفريابي في القدر (٢٦) ، والطبراني في « الشاميين » (٢٠٤٥) ،  
ومن طريقه أبو نعيم في « المعرفة » (٤٦٦٦) عن عبد الله بن صالح أيضاً عن  
معاوية عن راشد عن عبد الرحمن بن قتادة قال سمعت النبي ﷺ .

فظهر بما سبق أن الرواة الأربعة الثقات اتفقوا في روايتهم بإثبات صحبة  
عبد الرحمن بن قتادة وسماعه الحديث من النبي ﷺ ، ووافقهم على ذلك عبد الله  
ابن صالح مرة ، وخالفهم أخرى على ما فيه من ضعف ، فلا يشك من له أدنى  
معرفة بالحديث في خطأ عبد الله بن صالح في روايته المخالفة لرواية الجماعة ،  
وظهر بذلك سلامة طريق معاوية بن صالح من أي اضطراب .

وقد ذكر النكرة رواية الجماعة عن معاوية ، وذكر الرواة عنه ، ثم قال :  
ورواه معاوية مرة أخرى ، فقال : عن راشد عن عبد الرحمن عن هشام ابن  
حكيم قال : إن رجلاً . ولم يذكر من رواه عن معاوية ، وهو عبد الله بن صالح  
فهل أخفى ذكره لما فيه من المقال ، أم جهلاً منه ؟

ورواه الفسوي (٣٥٦/٢) من طريق حيوة بن شريح وابن المصفي ،  
وابن أبي عاصم في « السنة » (١٦٨) ، وفي « الأحاد والمثاني » (٥٩٩) من  
طريق عبد الوهاب بن نجدة الحوطي ، وعمرو بن عثمان ، وابن المصفي ،  
والفريابي في « القدر » (٢٢) ، ومن طريقه الآجري في « الشريعة » (٣٦٨)  
كلهم من طريق عمرو بن عثمان ، والفريابي في « القدر » (٢٣) من طريق أبي  
أنس مالك بن سليمان ، والطبراني في « الشاميين » (١٨٥٥) من طريق إسحاق  
ابن راهويه ، والبيهقي في « الأسماء والصفات » (٧١٢) من طريق هشام ابن  
خالد ، (حيوة بن شريح ، وابن المصفي ، وعبد الوهاب بن نجدة ، وعمرو ابن  
عثمان ، ومالك بن سليمان ، وإسحاق بن راهويه ، وهشام بن خالد) سبعتهم



سبعتهم عن بقية عن محمد بن الوليد الزبيدي عن راشد عن عبد الرحمن ابن قتادة عن هشام بن حكيم أن رجلا ، فذكره .

ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في « المطالب العالية » (٣٢٥٣) ، ومن طريقه البيهقي في « الأسماء والصفات » (٧١١) ، والبزار كما في « كشف الأستار » (٢١٤٠) ، والطبري في « تفسيره » (٨٠/٩) من طريق أحمد بن الفرغ الحمصي ، والطبراني في « الكبير » ج (٢٢) رقم (٤٣٥) من طريق محمد بن المبارك الصوري ، ( إسحاق بن راهويه ، وأحمد بن الفرغ ، ومحمد بن المبارك ) ثلاثتهم عن بقية عن الزبيدي عن راشد عن عبد الرحمن ابن قتادة عن أبيه عن هشام بن حكيم أن رجلا فذكره .

وقد رواه الطبري (٨١/٩) عن محمد بن عوف عن حيوة ويزيد عن بقية فقالا فيه ( عن عبد الرحمن عن أبيه ) ، فتيين بما سبق اضطراب رواية بقية<sup>(١)</sup> ، وهذا يدل على عدم حفظه لإسناد الحديث ، وقد خالف من هو أوثق منه ، وهو معاوية بن صالح ، مع أن معاوية لم يختلف عليه اختلافاً يؤثر ، فكيف ترد أو تعل رواية معاوية بن صالح لرواية بقية ؟ إن هذا لقول غير مقبول .

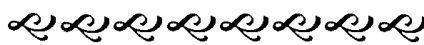
وأما طريق عبد الله بن سالم فلا تثبت عنه بوجه ، وقد اعترف بذلك النكرة ، فلم يبق إلا طريق بقية ، ومعاوية بن صالح ، وقد سبق ما فيهما .

(١) هذا مع أن رواية من رواه عنه بدون ذكر أبيه أرجح من رواية من أثبتتها ، إلا أن الحق يقتضي أن حمل الوهم على بقية أولى من حمله على الثقات الذين رووه عنه لما فيه من مقال مع مخالفته لمعاوية بن صالح الذي هو أوثق منه ، ولم يختلف عليه كما اختلف على بقية ، والله أعلم .

وأما نفى البخارى ومن تبعه لصحبة عبد الرحمن بن قتادة فقد خالفهم غيرهم من أهل هذا الشأن كابن سعد حيث قال : عبد الرحمن بن قتادة السلمى صحب النبي ﷺ ، وروى عنه ، ونزل الشام ، وابن سعد حجة في هذا الباب ، وكذلك أثبت له الصحبة ابن قانع ، وابن حبان في رواية عنه <sup>(١)</sup> ، والحاكم ، وأبو نعيم ، والبخوى ، وابن شاهين ، وابن منده ، وابن الأثير ، وابن حجر ، والحجة معهم ، فلا شك في تقديم قولهم ، فالحديث صحيح من طريق معاوية ابن صالح ، ومع ذلك فالحديث له شواهد صحيحة أخرجها الشيخ معه ، فكان ماذا ؟ .

هذا ، وليُعلم أنى حين قدمت قول المذكورين على قول الإمام البخارى فإن ذلك لا يتنافى مع معرفتى وإقرارى بمنزلة البخارى - رحمه الله - ، ولكنه من باب تقديم القول الذى عليه الحجة ، كما فعل البخارى نفسه في الحديث الثانى حيث قدم الإسناد الذى فيه تصريح عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود بالسماع من أبيه على نفى شعبة سماعه منه مع معرفته بجلالة شعبة وإمامته في هذا الشأن ومع كون شعبة من رواة ذلك الإسناد .

وأما هذا الزائغ الذى قدمته مكتبة السنة للناس فإنه قد خطأ البخارى وأبا حاتم وابن عدى وابن صاعد وابن حجر بالجهل المحض كما سيأتى بيانه في الحديث رقم (٣٧) ، والله المستعان .



(١) وقد حكى ابن أبى حاتم سماعه من النبي ﷺ ، ولم ينكره .

● المثل الرابع لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

حديث [١٣] ، [١٤] رقم [١١٣] ، [١١٤] من الصحيحة

من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير بعد ما يصلي الغداة عشر مرات كتب الله ﷻ له عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ، وكن له بعدل عتق رقبتين من ولد إسماعيل ، فإن قالها حين يمسي كان له مثل ذلك ، وكن له حجاباً من الشيطان حتى يصبح .

متنهما متقارب ، والأول أعلى بالإرسال ، ولئن سلمنا بإرساله ، فالذي بعده يشهد له ، وهو إسناد صحيح أخرجه أحمد وغيره من طريق إسماعيل ابن عياش عن صفوان بن عمرو عن خالد بن معدان عن أبي رهم عن أبي أيوب بنحوه .

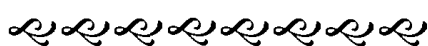
وأما محاولة النكرة الطعن في صحته بدعوى تدليس إسماعيل بنقله عن الحافظ في المدلسين قوله : أشار ابن معين ، ثم ابن حبان في الثقات إلى أنه كان يدلس فهي دليل آخر من الأدلة الكثيرة على قصده الهدم ، فإنني لم أجد أحداً وصف إسماعيل بالتدليس غير هذا النقل عن الحافظ ، مع أنني لم أجد ترجمة لإسماعيل في الثقات ، فضلاً عن أن يكون فيها وصفه بالتدليس ، بل إن الذي في المجروحين يرد هذا النقل ، فإنه نقل عن ابن معين قوله : إذا حدث عن الشاميين عن صفوان وجريير فحديثه صحيح ، وروايته هنا عن صفوان كما ترى فهي صحيحة عند ابن معين وابن حبان ، ثم إن هذا الطريق لم يختلف فيه ، بل إن لها متابعة عند الطبراني (٣٨٨٤) من طريق ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن ربيعة بن مطير عن أبي رهم به .

فجعل النكرة هذه المتابعة علة للإسناد السابق ، مع أن كل من عنده أدنى فهم يعلم أنها إن لم تنفعه فلن تضره .

وحديث أبي أيوب روى من طريق عمرو بن ميمون ، وفيه اختلاف كثير ، ومع ذلك أخرجه البخاري (٦٤٠٤) ، ومسلم (٢٦٩٣) .

وقد حكى الدارقطني في « عله » (١٠٣/٦ - ١٠٦) رقم (١٠٠٨) الخلاف ، ولم يذكر طريق إسماعيل ، فهي لا خلاف عليها ، وقد صححها الشيخ الألباني - رحمه الله - كما سبق ، وحسن إسنادها الشيخ شعيب الأرنؤوط في التعليق على المسند (٢٣٥٦٨) .

- وقال النكرة وحده : منكر جداً .



### المثال الخامس لتضعيفه الأحاديث بشبه واهية :

#### حديث [٣١] - الصحيحة [٢٠٠]

نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة .

من طرق عن هلال بن يساف عن وهب بن الأجدع عن علي رضي الله عنه ، وقد نقل الشيخ توثيق ابن حزم - رحمه الله - لوهب بن الأجدع .

- فقال النكرة : أما توثيق ابن حزم فليس بمحل قبول عند المحققين ، وذلك لشهرته بمخالفة أهل النقد في أقواله في الجرح والتعديل ، والكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً .

ونقل عن الشيخ - رحمه الله - ما نقله عن ابن عبد الهادي حيث قال : وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه وعلى أحوال الرواة .

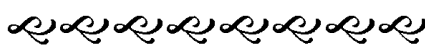
ونقل تعقيب الشيخ بقوله : ينبغي أن لا يؤخذ كلامه على الأحاديث إلا بعد التثبت من صحته وعدم شذوذه ، شأنه في ذلك شأنه في الفقه الذي يتفرد به ، وعلم الكلام الذي يخالف السلف فيه .

– فقال النكرة : ومع ذلك فقد استكان الشيخ لرأى ابن حزم في هذا الراوى وفى المذهب ، فصحح حديثه ، وقال بسنية الصلاة بعد العصر .

● قلت : لا أدب ولا فضيلة ، فلا تأدب مع الشيخ فى الخطاب ، ولا فهم كلامه ، فليس معنى كلام ابن عبد الهادى رد توثيق ابن حزم ولا هو معنى كلام الشيخ \_ رحمه الله \_ ، بل إننى لا أعرف أحداً من أهل العلم يرد توثيق ابن حزم \_ رحمه الله \_ ، فإنه معروف بالتشدد ، وقد وافقه على توثيقه العجلى وابن حبان ، ولذا قال الحافظ فى « التقريب » : ثقة .

ومن عدم فهم هذا النكرة لكلام أهل العلم ما زعمه من تضعيف ابن خزيمة للحديث بقوله : حديث غريب ، سمعت محمد بن يحيى الدهلى يقول : وهب بن الأجدع قد ارتفع عنه اسم الجهالة ، وقد روى عنه الشعبى أيضاً ، وهذا تقوية للحديث ، وليس تضعيفاً له بدليل نقله عن الدهلى القول برفع الجهالة عن وهب ، والغرابة معناها التفرد ، وقد أورد الحديث مستدلاً به حيث قال : الدليل على أن النبى ﷺ إنما نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس إذا كانت الشمس غير مرتفعة ، فدانت للغروب ، وقد صحح الحديث أيضاً ابن حزم كما سبق ، وابن الجارود فى المنتقى ، وابن حبان ، والحافظ العراقى ، وابن حجر .

فهل يلتفت بعد ذلك لكلام هذا النكرة أو أشباهه ؟.



## ● المثال السادس لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

### حديث رقم [٣٣] - فى الصحيحة [٢١٦]

أورده الشيخ من طريق صالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : جاءت عجوز إلى النبي ﷺ وهو عندى ، فقال لها رسول الله ﷺ : من أنت ؟ قالت : أنا جثامة المزنية ، فقال : بل أنت حسانة المزنية ، كيف أنتم ؟ كيف حالكم ؟ كيف كنتم بعدنا ؟ . قالت : بخير بأبي أنت وأمى يا رسول الله ، فلما خرجت ، قلت يا رسول الله تقبل على هذه العجوز هذا الإقبال ؟ فقال : إنما كانت تأتينا زمن خديجة ، وإن حسن العهد من الإيمان .

● وحسن الشيخ إسناده .

- فقال النكرة : ضعيف ، لضعف صالح ، وهو أبو عامر الخزاز البصرى ، وقد تناقض الشيخ فيه ، فقد صرح بضعفه فى أكثر من مكان ، وفى هذا الجزء (١٨٤/١) : قال : صدوق كثير الخطأ كما فى « التقريب » ، فمثله يستشهد به ، فهذا صريح فى أن حديثه عنده لا يرقى للاحتجاج ، وفى (١٠/٢) « الصحيحة » قال : فيه ضعف ، وفى (٥٤٥/٦) « الصحيحة » قال : صدوق كثير الخطأ ، وجعله علة . انتهى كلام النكرة .

● وأقول : لقد سلك هذا مسلك سلفه السقاف فى رمى الشيخ بالتناقض ، وليس فى ذلك تناقض إن شاء الله ، بل إن الشيخ كان متابعاً أولاً للحافظ ابن حجر - رحمه الله - فى حكمه على صالح ، وأما فى هذا الحديث فقد فصلَّ الشيخ القول فيه ، وبينه تمام البيان حيث قال : وصالح بن رستم - وهو أبو عامر الخزاز البصرى - لم يخرج له البخارى فى « صحيحه » إلا تعليقاً ، وأخرج له فى « الأدب المفرد » أيضاً ، ثم هو مختلف فيه ، فقال الذهبى فى

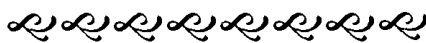
« الضعفاء » : وثقه أبو داود ، وقال ابن معين : ضعيف الحديث ، وقال أحمد : صالح الحديث ، وهذا هو الذى اعتمده فى « الميزان » ، فقال : وأبو عامر الخزاز حديثه لعله يبلغ خمسين حديثاً ، وهو كما قال أحمد : صالح الحديث .

● **فقال الشيخ :** فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى ، فقد قال ابن عدى : وهو عندى لا بأس به ، ولم أر له حديثاً منكراً جداً .

وأما الحافظ فقال فى « التقريب » : صدوق ، كثير الخطأ ، وهذا ميل منه إلى تضعيفه ، والله أعلم .

● **قلت :** أفبعد هذا البيان يعارض كلام الشيخ بكلام مجمل سبق منه قبل ذلك ؟

ولقد قال ابن عدى عن صالح روى عنه يحيى القطان مع شدة استقصائه ، وهو عندى لا بأس به ، ووثقه البزار ، ومحمد بن وضاح ، وأبو داود الطيالسى ، وأبو داود السجستانى ، وقال الإمام أحمد : صالح الحديث ، وقال العجلي : جائر الحديث ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ابن معين : ضعيف ، وقال أبو أحمد والدارقطنى : ليس بالقوى ، وهذا جرح غير مفسر ، وقد أخرج له مسلم فى صحيحه ، فجاوز القنطرة ، ولكن هذا النكرة لا يدرى ما يقول ، والله المستعان .



## ● المثال السابع لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

### حديث رقم [٤٤] - الصحيحة [٢٤٠]

أورده الشيخ من « المسند » (١٧٣/٤) ، و « صحيح ابن حبان » من طريق زائدة بن قدامة عن الربيع بن عبد الله عن أيمن بن نابل قال : قال ابن حبان : ابن ثابت عن يعلى بن مرة قال سمعت النبي ﷺ يقول : أيما رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه الله ﷻ أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ، ثم يطوقه إلى يوم القيامة حتى يقضي بين الناس .

### ● وجود الشيخ إسناده .

- فقال النكرة : فيه نظر ، فالربيع لم يخرجوا حديثه في الكتب الستة ، وقال علي بن المديني : وسألت يحيى بن سعيد عنه ، فجعل يضرب فخذه تعجباً من عبد الرحمن - ابن مهدي - ، فقلت ليحيى : لا أروي عنه شيئاً أبداً ، قال : أجل ، فلا ترو عنه شيئاً ، أنا أعلم به . وفي الميزان قال : وهاه ابن معين ، وقال النسائي وغيره : ليس بالقوي ، وهو متكلم فيه أيضاً لبدعته ، فقد كان يرى القدر ، وكان يجالس عمرو بن فائد يوم الجمعة ، وذكره العقيلي في الضعفاء والساجي ، وأبو العرب . ثم ضعف الحديث بسببه بعد ذلك .

● وأقول : أما ذكر الساجي وأبي العرب له في الضعفاء فليس من الجرح المفسر ، وكذا قول النسائي : ليس بالقوي ، وأما ما ذكره في « الميزان » من قوله : وهاه ابن معين ، فالظاهر أنه تصحف من القطان ، لأن الذهبي ذكره في الضعفاء له ، وقال : وهاه القطان ، ولم يذكر لابن معين فيه قولاً ، ولم يُذكر هذا في شيء من كتب ابن معين ، ولم يُذكر إلا في هذا الموضع من « الميزان » ، وأما عدم رواية القطان عنه فمعلوم أنه من المتشددين ، وقد قابله



توثيق عبد الرحمن بن مهدي ، وهو من المعتدلين ، وقد اقتطعه من سياق الكلام هذا النكرة ، وتلك خيانة أخرى كمنظائرهما مما سبق ، وقد أخفي توثيق الإمام أحمد له ، وكذا ابن شاهين ، وابن حبان ، وقول ابن عدي : لم أر له حديثاً يتهياً لي أن أقول من أي جهة : إنه ضعيف ، فالحق فيه أنه صدوق كما قال الحافظ في التقریب .

وأما ما ادعاه الحسيني من استبعاد كون الراوي هنا هو الربيع ابن عبد الله بن خطاف ، فلم أر من سبقه ولا من تابعه على ذلك ، وقول ابن حبان في الثقات : يشبه أن يكون هذا هو ابن خطاف الأحذب مقدم عليه .

فالإسناد جيد كما قال الشيخ - رحمه الله - ، وقد أورد له الشيخ متابعا رواه أحمد في « المسند » (٤/١٧٢-١٧٣) : حدثنا إسماعيل بن محمد وهو أبو إبراهيم المعقب حدثنا مروان يعني الفزاري حدثنا أبو يعفور عن أبي ثابت قال سمعت يعلى بن مرة الثقفي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أخذ أرضاً بغير حق كلف أن يحمل تراهما إلى المحشر .

وأبو ثابت هو أيمن بن ثابت<sup>(١)</sup> ، وهو صدوق ، وباقي رجال الإسناد ثقات .  
والعجب أن هذا العر قد عد هذه الطريق علة للأولى لعدم ورود كلمة الحفر فيها ، مع أن هذا من لازم لفظ هذه الطريق ، ففيها أنه مكلف بحمل تراهما ، فكيف يحمله دون حفر ، ولو عوملت الروايات في الصحيح بمثل هذا العبث لضرب بعضها ببعض ، إذ الغالب وقوع الاختلاف في بعض الألفاظ كما هو معلوم لمن له أدنى دراية بطرق الأحاديث وألفاظها .

(١) وقد رجح الشيخ بهذا الطريق كون الذي في الإسناد الأول : أيمن بن ثابت ، وهو كذلك .

## إتحافُ النفوسِ المطمئنة بالذَّبِّ عن السنَّة

ولو أننا جارينا هذا النكرة على إعلال الطريق الأولى بالثانية للزم أن يحكم للثانية بأنها محفوظة ، وهذا ما لم يفعله هذا النكرة ، بل حكم على الحديث بهذا السياق بالنكارة جداً .

**ثم قال هذا النكرة :** أما طريق الطبراني الذي يرويه الشعبي فهو معلول كذلك ، ولكن ليعلم أنه بلفظ مختلف مما يدل على تساهل الشيخ في قبوله .

فقد رواه الطبراني في « الصغير » ( ١٠٢٧ ) ، و « الكبير » ( ٢٧٠/٢٢ ) من طريق إسماعيل بن عبد الله بن زرارة الرقي حدثنا عبيد الله بن عمرو عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن أيمن بن نابل - كذا - عن يعلى بن مرة مرفوعاً : من سرق من الأرض شبراً أو غله جاء يحمله يوم القيامة إلى أسفل الأرضين السبع .

وقال : لم يروه عن إسماعيل بن أبي خالد إلا عبيد الله بن عمرو .

**قال النكرة :** لعله يقصد مرفوعاً ، فقد رواه يحيى بن أبي زائدة عنه عن أبي عمرو الشيباني قال : أخبرت أنه ما من أحد يسرق أرضاً يكون له توبة ما وجد أرضاً ، فحفرها .

وهذا أصح من إسناد الطبراني ، فإسماعيل بن عبد الله متكلم فيه ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الأزدي : منكر الحديث .

وقد خالفه يحيى في إسناده ، وهو ثقة حافظ ، وأبو عمرو الشيباني هو سعد بن إياس الكوفي ، وهو ثقة مخضرم . انتهى كلامه .

● وأقول : أما اتهامه للشيخ - رحمه الله - بالتساهل في قبوله فدليل على جهله بهذا العلم الشريف ، فالحديث واحد متناً وسنداً ، فمن حيث السند

فمخرجه واحد ، فهو من طريق أيمن بن ثابت عن يعلى بن مرة ، ومن قال : أيمن بن نابل ، فقد أخطأ كما نبه على ذلك الشيخ \_ رحمه الله \_ ، وقد سبقه بذلك الحسيني \_ رحمه الله \_ ، ومن حيث المتن فأصل الحديث واحد ، واختلف الرواة في بعض ألفاظه كما يقع ذلك في أكثر الأحاديث كما سبق بيانه .

وأما قوله : إسماعيل بن عبد الله متكلم فيه ، وذكر قول الأزدي فيه : منكر الحديث ، فالأزدي نفسه متكلم فيه ، وقال الذهبي : له كتاب كبير في الجرح والضعفاء ، عليه فيه مؤاخذات ، وإسماعيل بن عبد الله بن زرارة روى عنه جمع كثير ، ووثقه ابن حبان ، وقد قال الجافظ في « التقريب » : صدوق ، تكلم فيه الأزدي بلا حجة<sup>(١)</sup> .

وقد توبع في الإسناد نفسه ، تابعه عبد الله بن جعفر الرقي ، وهو ثقة من رجال الجماعة تغير بأخرة فلم يفحش اختلاطه كما في التقريب ، وعمرو ابن عثمان الكلابي ، وهو ضعيف ، فأخفى هذا النكرة ذكر هذين الراويين المتابعين لإسماعيل مع كونهما في الإسناد نفسه ، فهي خيانة ظاهرة كغيرها مما سبق مما لا يكاد يحصى .

وعلى ذلك فحكمه بالخطأ على إسماعيل من التجنى عليه ، فالخلاف بين زيد بن أبي أنيسة وهو ثقة من رجال الجماعة ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ،

(١) ونحن لا نهمل قول الأزدي بالكلية ، ولكن قوله في ذلك الراوي ليس فيه حجة ، وأما هذا النكرة فقد قال ص (١٣٨) : أما توثيق مسلمة بن قاسم فلا عبرة به ، لأنه هو نفسه غير ثقة ، ولا يقبل قول المجروحين في التعديل والتجريح ، فلماذا قبل قول الأزدي ؟ فهل مواقف هؤلاء تصدر عن دين !؟ .

## إتحاف النفوس المطمئنة بالذَّبِّ عن السُّنَّة

وهو ثقة متقن من رجال الجماعة ، فحمل الحديث على الوجهين في مثل هذا هو الذي يجب المصير إليه خلافاً لصنيع المتطفلين على هذا العلم .

نعم العلة التي لها شأن بالنسبة لهذا الإسناد خاصة هي ما ذكرها الدوري في روايته عن ابن معين (١٩٢٥) حيث قال : سمعت يحيى يقول : حدثنا علي بن معبد عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن السبيعي عن أيمن بن ثابت عن يعلى في قصة : من اقتطع أرضاً . قال يحيى : والسبيعي إسماعيل بن أبي خالد ، قال يحيى : وقد كان شيخ قد قدم درب الحدث يقال له : ابن زرارة فحدثنا عن عبيد الله بن عمرو عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن أيمن أبي ثابت .

فقال يحيى : أخطأ ، إنما هو إسماعيل السبيعي ، فغلط الشيخ ، فقال : عن الشعبي . انتهى .

● قلت : وإسماعيل بن أبي خالد أحمسي وليس سبيعيًا ، فلا أدري كيف قال ذلك ابن معين ، وقد رواه الطبري في « تهذيب الآثار » (٣١٠) قال حدثني سعيد بن عثمان التنوخي قال حدثنا علي بن معبد عن عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن إسماعيل عن الشعبي به ، وسعيد ضعفه الحافظ كما في « اللسان » .

وقد سبق أن إسماعيل تابع من عبد الله بن جعفر الرقي ، وعمرو ابن عثمان الكلابي ، وتابعه أيضا العلاء بن هلال الرقي ، عند الطبري (٣٠٨) ، (٣٠٩) ، وهو ضعيف أيضا ، وتابع بقية بن الوليد عبيد الله بن عمرو ، فرواه عن زيد لكن بالعننة .

وعلى أي حال فالحديث ثابت من الطريقتين الأولين كما سبق بيانه ، والله الموفق .

## □ تضعيفه الأحاديث بالتهور والمجازفة :



### ● المثال الأول :

#### حديث [١١٨] \_ [الصحيحة [٤٨٤]]

أورد الشيخ من عند أحمد (١٨٢/٢) : حدثنا هشيم أخبرنا حجاج حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن العاص بن وائل نذر في الجاهلية أن ينحر مائة بدنة ، وأن هشام بن العاص نحر حصته خمسين بدنة ، وأن عمرًا سأل النبي ﷺ عن ذلك ؟ ، فقال :

أما أبوك فلو كان أقر بالتوحيد ، فصمت ، وتصدقت عنه نفعه ذلك .

● قال الشيخ : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات ، على الخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهشيم والحجاج كلاهما مدلس ، ولكنهما قد صرحا بالتحديث ، فزالت شبهة تدليسهما .

- قال النكرة : نعم صرح الحجاج بالتحديث ، لكنه ضعيف ، ولو رجع الشيخ إلى «التقريب» لوجد ابن حجر يقول فيه : صدوق كثير الخطأ والتدليس .

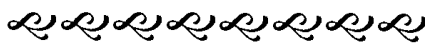
● قلت : الحجاج ، وهو ابن أرطاة مختلف في الاحتجاج بحديثه ، وقد مشاه الشيخ ، فكان ماذا ؟

قال الذهبي في «الموقظة» ص (١١) بعد ذكر أعلى مراتب الحسن : ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يتنازع فيها ، بعضهم يحسنونها ، وآخرون يضعفونها ، كحديث الحارث بن عبد الله ، وعاصم بن ضمرة ، وحجاج بن أرطاة ..

والعجب من النكرة كيف يطالب الشيخ بتقليد الحافظ مع أنه أنكر عليه في كثير من المواضع متابعته له؟! .

هذا مع أن النكرة قد ذكر أنه لن ينتقد شيئاً مختلفاً فيه ، ثم الأدهى من ذلك أن هذا النكرة لم يكلف نفسه أن يبحث : هل توبع حجاج أم لا ؟

ولو فتح " سنن أبي داود " لوجد متابعة حسان بن عطية له فيه برقم (٢٨٨٣) ، وحسان ثقة فقيه عابد ، فليعتبر بذلك من كان له قلب أو ألقى السمع ، وهو شهيد ، والله المستعان .



### ● المثال الثاني لتضعيفه الأحاديث بالتهور والمجازفة:

- قال النكرة ص (٢٩) : وأخرج ابن أبي شيبة (٧/٧٢٦) : عن ابن أبي نجيح قال : قال رجل عند مجاهد : قال رسول الله ﷺ : الواحد شيطان ، والاثنان شيطانان . فقال مجاهد : قد بعث رسول الله ﷺ دحية وحده ، وبعث عبد الله وخباباً سرية ، ولكن قال عمر : كونوا في أسفاركم ثلاثة ، فإن مات واحد وليه اثنان . الواحد شيطان ، والاثنان شيطانان .

- قال النكرة : واحتجاج مجاهد بقول عمر مما يقويه ، ويدل على نكارة ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً : الراكب شيطان .. والراكبان شيطانان ، والثلاثة ركب ، ولعله أصله قول عمر .

● فأقول : إن احتجاج العالم بالحديث أو الأثر لا يلزم منه أن يكون صحيحاً في نفس الأمر إذ قد يرويه عن يظنه ثقة ، ولا يكون كذلك .

وأما قوله ( يدل على نكارة ما رواه عمر بن شعيب ... ) فдал على أنه لا يدري ما يقول ، فإن من المعلوم عند كل أحد أن مجاهدًا أو غيره لم يحط بالسنة ، فلم يقل أحد أن عدم معرفة العالم - خاصة من الصحابة والتابعين قبل جمع السنة - دليل على عدم ثبوته ، وقد أخرج الشيخ الحديث برقم (٦٢) .

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فأكتفى في هذا المقام بقول البخارى فيه : رأيت أحمد بن حنبل ، وعلى بن المدينى ، وإسحاق ابن راهويه ، وأبا عبيد ، وعمامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين ، قال البخارى : من الناس بعدهم ؟

● قلت : غفر الله للبخارى ، فإنه ما تنبه لكون مكتبة السنة ستخرج علينا بإمام جديد بعد البخارى بنحو اثني عشر قرناً يخالف هؤلاء ، ويحكم على حديث عمرو بن شعيب بالنكارة .

ثم إنه قد ورد عن مجاهد احتجاجه بهذا الحديث فيما رواه ابن أبي شيبه (٧٢٦/٧) يعنى فى الصفحة نفسها : حدثنا وكيع ثنا سفيان عن حجاج بن أبى يزيد عن مجاهد قال : سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يسافر وحده ؟ قال : شيطان . قيل : فالاثنان ؟ قال : شيطانان ، قيل : فالثلاثة ؟ قال : صحابة .

وحجاج هو ابن صفوان بن أبى يزيد ، وهو ثقة ، فالإسناد إليه صحيح ، فظهر بذلك أن مجاهدًا لا يضعف الحديث ، بل يثبت ، وظهر بذلك افتراء هذا الجاهل على مجاهد وغيره ، والله المستعان .



### ● المِثَالُ الثَّالِثُ لِتَضْعِيفِ الأَحَادِيثِ بِالتَّهْوُرِ وَالمَجَازِفَةِ :

حديث ٢ - رقم (٢٥) : من فجع هذه بولدها ، رُدُّوا ولدها إليها .

أورده الشيخ من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فانطلق لحاجة ، فأرأينا حُمرة معها فرخان ، فأخذنا فرخيها ، فجاءت الحمرة ، فجعلت تفرش ، فجاء النبي ﷺ ، فقال : فذكره .

- **فقال النكرة :** هذا الحديث من رواية عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه ، وقد اختلف العلماء في سماعه من أبيه ، لكن الراجح أنه سمع منه في الجملة ، لكن شيئاً يسيراً .

**ثم قال :** وذكره ابن حجر في طبقات المدلسين في المرتبة الثالثة ، وقال : فعلى هذا يكون الذى صرح فيه بالسماع من أبيه أربعة أحاديث : أحدها موقوف ، وحديثه عنه كثير ، ففي السنن خمسة عشر ، وفي المسند زيادة على ذلك سبعة أحاديث معظمها بالنعنة ، وهذا هو التدليس .

**ثم قال :** ومع أن البخارى ممن أثبت له السماع من أبيه إلا أنه لم يخرج له عن أبيه شيئاً .

**ثم قال :** فالإنصاف يقتضى التوقف فى أحاديثه المعننة عن أبيه .

● **قلت :** لقد بنى هذا الحكم تقليداً للحافظ ابن حجر - رحمه الله - ، وفى الحديث الذى قبله رماه بالإثم ، ورد حكمه مع أنه كان مصيباً - رحمه الله - هناك ، فلا أدرى هل ذلك من هوى أم من قلة فهم أم منهما جميعاً ؟



وحكم الحافظ - رحمه الله - على عبد الرحمن بالتدليس لم أقف على من سبقه به من أئمة الجرح والتعديل ، وكلامه يبين أنه لم يبين حكمه عليه بالتدليس بناءً على قول أحد سبقه حيث ذكر أن الأحاديث التي وقف على تصريجه بالسماع فيها من أبيه أربعة ، وله غيرها لم يصرح فيها بالسماع .

فقال : وهذا هو التدليس ، وهذا يعني أن وصفه له بالتدليس استنباط منه - رحمه الله - .

وهذا الاستنباط إنما يستقيم إذا علمنا أنه لم يسمع إلا هذه الأربعة التي صرح فيها بالسماع ، وهذا غير معلوم ، ولم يحدد أحد من أهل العلم سماعه منه بأحاديث معينة إلا العجلي ، فإنه قال كما في الثقات ص (٢٩٥) : يقال : إنه لم يسمع من أبيه إلا حرفاً واحداً : محرم الحلال كمستحل الحرام<sup>(١)</sup> .

- وقوله : يقال : صيغة تمريض ، ولم يذكر قائلاً ، ثم إن كلامه منتقض بما ذكره الحافظ نفسه من أنه صرح بالسماع في أربعة أحاديث ، فلا يعول على هذا القول حينئذ .

وقال ابن المديني - رحمه الله - إنه سمع من أبيه حديثين ، حديث الضب ، وحديث تأخير الصلاة ، ولم يقل إنه لم يسمع غيرهما ، وقد قال البخاري في "التاريخ الأوسط" (٩٩/١) : حدثني مقدم بن محمد حدثني عمي القاسم ابن يحيى ثنا أبو عثمان عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه أنحر الوليد بن عقبة الصلاة بالكوفة ، فانكفاً ابن مسعود إلى مجلسه ، وأنا مع أبي ، وقال البخاري : قال شعبة : لم يسمع عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود من أبيه .

(١) تصريجه بالسماع فيه عند الطبراني (٨٨٥٣) ، وهو حديث الضب .

قال البخاري : وحديث ابن خثيم أولى عندي <sup>(١)</sup> .

ولم يحدد البخاري سماعه منه بأحاديث بعينها ، وقال أبو حاتم سمع أباه ولم يحدد ذلك بأحاديث ، وقد أثبت البخاري سماعه منه عند وفاته كما حكاه الحافظ عنه ، وقد ورد في أحاديث أخرى ما يثبت سماعه منه ، فقد روى الطبراني في « الكبير » ( ٨٩٤٠ ) : حدثنا أبو يزيد القراطيسي ثنا أسد بن موسى ثنا المسعودي عن القاسم عن عبد الله والحسن بن سعد عن عبد الرحمن بن عبد الله قال : قيل لعبد الله : إن الله ﷻ يكثر ذكر الصلاة ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ و ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ﴾ ، فقال عبد الله : ذلك لمواقيتها ، قلنا : ما كنا نراه إلا تركها . قال : فإن تركها الكفر .

والمسعودي مختلط ، ولا يُعلم أسمع منه أسد قبل الاختلاط أو بعده ؟ .

وروى الإمام أحمد ( ٤٥١/١ ) ، وأبو يعلى ( ٥٠١٥ ) ، ( ٥٣٨٣ ) والشاشي في « مسنده » ( ٢٧٩ ) من طريق المسعودي عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عبد الله أن رجلين كانا يعبدان الله ، فسألا الله أن يميتهما جميعاً ، فماتا جميعاً ، فدفنا .

قال عبد الله : فلو كنت ثم لأريتكم قبورهما بالنعث الذي نعت لنا رسول الله ﷺ <sup>(٢)</sup> .

وقد تابع المسعودي قيس بن الربيع عند الطبراني في « الكبير » ( ١٠٣٧٠ ) ، « والأوسط » ( ٦٥٩٩ ) .

(١) ورواه الشاشي (٢٩٦) والبيهقي في « السنن الكبرى » (١٢٤/٣) به ، وهو عند أحمد

(٤٥٠/١) بدون التصريح بالسماع .

(٢) ورواية الإمام أحمد مطولة .

فطالما أنه قد ثبت سماعه منه ولم تنحصر الأحاديث التي سمعها منه ، ولم يثبت عنه تدليس ، فالواجب حمل أحاديثه على الاتصال ، وقد تتبعت جميع أحاديث عبد الله بن مسعود في " المعجم الكبير " للطبراني وفي " مسند أبي يعلى " فلم أره روى عن أبيه في شيء منها بواسطة ، فوصفه بالتدليس مما لا دليل عليه .

وأما قول هذا النكرة إن البخاري لم يخرج له ، فأقول : ومن الذي قال إن شرط صحة الحديث أن يكون على شرط البخاري في الصحيح ؟ .

وقد أُخرج البخاري لمن هو دون ذلك في الاتصال ، فقد نفى شعبة سماع أبي عبد الرحمن السلمى من عثمان ، وقال أبو حاتم : روى عنه لا يذكر سماعاً ، ولم يقل أحد إنه سمع منه غير البخاري ، وليس له عنه في الكتب الستة إلا حديثان أخرجهما البخاري رقم (٢٠٢٧) ، (٢٧٧٨) .

وقد قال ابن المديني عن قيس بن أبي حازم روى عن بلال ولم يلقه ، ولم يثبت أحد السماع منه ، وله حديث واحد عنه أخرجه البخاري (٣٧٥٥) ، وقد نفى على بن المديني سماع قيس من أبي الدرداء وسلمان فقال العلاءي : في هذا القول نظر ، فإن قيساً لم يكن مدلساً ، وقد ورد المدينة عقب وفاة النبي ﷺ والصحابة بها مجتمعون ، فإذا روى عن أحد الظاهر سماعه منه . اهـ .

● قلت : فتبين من كلام العلاءي أن الراوى إذا لقي من روى عنه تحمل روايته على السماع ما لم يكن مدلساً ، لا أن يستدل بروايته مع عدم التصريح بالسماع على وصفه بالتدليس كما صنع الحافظ - رحمه الله - مع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود .

وقال ابن معين : لم يسمع منصور بن المعتمر من الشعبي شيئاً ، ولم يثبت ذلك أحد من أهل العلم ، وأخرج البخاري حديثه عنه (٩٥٥) بالنعنة ، وكذا مسلم (١٩٦١) .

ويرد على تعلق هذا النكرة بكلام الحافظ ابن حجر أنه أورد حديثه محتجاً به ، ففي « فتح الباري » (٣١٤/٤) قال : ولأصحاب السنن ، وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه : لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وشاهده وكتبه .

فقد حكى تصحيح ابن خزيمة ، وأقره ، وقال في « الفتح » أيضاً (١٥٠/٦) : وروى أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه : إنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار . وهو من طريقه عنه أيضاً ، هذا مع قوله في المقدمة ص (٤) : منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك . اهـ .

وأما دعواه أن الشيخ - رحمه الله - أقر بالانقطاع في الحديث رقم (١٩٤٢) فما أوهاما من حجة ، فإن الشيخ قد قال هناك : مظنة الانقطاع بين عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وأبيه ، لكن الشيخ هنا جازم بالاتصال ، فمتى رد الجزم واليقين بالشك؟! .

فتبين بما سبق وهاء دعوى الانقطاع بين عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود وأبيه ، وقد ادعى إعلال الحديث بقوله : هناك علة أخرى : وهى الاختلاف في سنده : فقد رواه المسعودى عن الحسن بن سعد عن عبد الرحمن ابن عبد الله مرسلًا لم يذكر أباه (ابن مسعود) ، رواه أحمد .

ورواه المسعودى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله هكذا مرسلًا ، أو معضلاً ، أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٦٥٨/٧) عن وكيع عن المسعودى ، ورواه أحمد عن يزيد عن المسعودى عن القاسم والحسن بن سعد عن عبد الرحمن بن عبد الله مرسلًا . انتهى ما حكاه من الخلاف على المسعودى .

● قلت : ذكر هذا النكرة من رواه من طريق المسعودي مرسلًا ، ولم يذكر من رواه موصولًا ، فقد رواه البخاري في « الأدب المفرد » (٣٨٢)<sup>(١)</sup> ، وفي « التاريخ الكبير » (٣٠٠/٥) من طريق طلق بن غنام ، وأبو داود الطيالسي (٣٣٦) ، ومن طريقه ، البزار كما في « كشف الأستار » (٢٠١٠) ، والبيهقي في « الدلائل » (٣٢/٦) كلاهما (طلق ، والطيالسي) عن المسعودي عن الحسن ابن سعد عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه به .  
وطلق بن غنام ثقة سمع من المسعودي قبل الاختلاط .

والطيالسي سمع منه بعده ، وأما من رواه مرسلًا فيزيد بن هارون ، وقد سمع منه بعد الاختلاط ، وأبو قطن عمرو بن الهيثم ، وهو ثقة منه سمع قبله ، فالطريقان متكافئان ، فمثل هذا يحمل على كونه محفوظًا على الوجهين عن المسعودي .

وعلى أي حال فالحديث موصول من غير طريق المسعودي ، فقد رواه أبو داود (٢٦٧٥) ، (٥٢٦٨) ، والحاكم (٢٣٩/٤) ، والطبراني في « الكبير » (١٠٣٧٦) ، والبيهقي في « الدلائل » (٣٣/٦)<sup>(٢)</sup> معلقًا ، كلهم عن أبي إسحاق الشيباني عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه به .

وأبو إسحاق الشيباني اسمه سليمان بن أبي سليمان ثقة من رجال الجماعة ، قال ابن عبد البر ثقة حجة عند جميعهم ، ولم يتكلم فيه أحد ، أما المسعودي فالكلام فيه كثير حتى قال ابن حبان: اختلط حديثه فلم يتميز ،

(١) وهذا العزو موجود في تخريج الشيخ ، فلم أخفاه !؟

(٢) قد سقط من إسناد البيهقي ذكر الحسن بن سعد في الطريق الموصول .

## إتحاف النفوس المطمئنة بالذَّبِّ عن السُّنَّة

فاستحق الترك ، وقال الذهبي في « الميزان » : أحد الأئمة الكبار ، سيء الحفظ ، وقال ابن حجر : صدوق اختلط قبل موته .

فأحسن أحواله أن يكون حسن الحديث في رواية من روى عنه قبل الاختلاط ، وأما أن يرجح على أبي إسحاق الشيباني فهذا لا يقوله من شم رائحة الحديث ، فكيف إذا اختلف على المسعودي ولم يختلف على أبي إسحاق ، فكيف إذا توبع أبو إسحاق ، فقد تابعه أبو خالد الدالاني عند الطبراني في « الكبير » (١٠٣٧٥) ، وأبو خالد حسن الحديث ، فكيف ترجح رواية المسعودي المختلف فيه ، والمختلف عليه فيها على رواية هذين الثقتين ؟

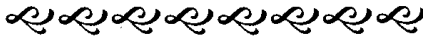
وأما تعليقه ترجيح رواية المسعودي المرسله بقوله : قول المسعودي أولى بالصواب : فقد رواه عن شيخين له مرسلًا ، فهذا يدل على أحد أمرين : إما أنه لا يفهم من علم الحديث شيئًا ، وإما أنه غاش للأمة ، وهو الظاهر من أمره ، فرواية المسعودي عن شيخين له هي من رواية يزيد بن هارون عنه ، وقد روى عنه حال اختلاطه ، فروايته عنه ضعيفة ، وأيضًا فإن من الواضح جدًا لكل من له أدنى معرفة بهذا العلم الشريف أن الاختلاف ليس بين شيوخ المسعودي وغيرهم ، وإنما الخلاف بين المسعودي وغيره ، وبين الرواة عن المسعودي نفسه .

وقد ذكر طريقًا للحديث من « مصنف ابن أبي شيبة » (٦٥٨/٧) ، فساق إسناده ، وهو عن وكيع عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن ، ولم يذكر لفظه ، وذلك لأنه حديث آخر لا صلة له بحديث الباب ، فلفظه : إني لم أبعث أعذب بعذاب الله ، إنما بعثت بضرب الرقاب ، وشد الوثاق .

فذكره في طرق حديث الباب غش وخداع وكذب محض ، فما لهؤلاء والعلم الشرعي؟! .

ثم إنه قد ذكر شواهد ضعيفة للحديث ، ثم قال : وجملة القول : إن هذه الشواهد تدل على أن للقصة أصلاً .

فإذا كان الأمر عنده كذلك فلم صدر الحكم على الحديث بقوله : معل بالإرسال ؟ أليس ذلك من الغش أيضاً ؟



## □ أمثلة لإعلاله الأحاديث بعطل غير قادمة :



### ◆ المثال الأول :

#### حديث [ ٦٥ ] \_ الصحيحة [ ٣١٦ ]

أورد الشيخ الحديث من « المعجم الأوسط » للطبراني (٨٤٧٣) ،  
و« سنن البيهقي الكبير » (١٧٩/٢) من طريق معاذ بن المثني نا عبد الله ابن  
عبد الوهاب نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن حميد عن أنس أن  
النبي ﷺ كان يسلم تسليمة واحدة .

#### ● وصححه الشيخ .

- فقال النكرة : معل بالوقف ، وقال : فلم يثبت من وجه صحيح أن

النبي ﷺ كان يقتصر على تسليمة واحدة .

وذكر إعلاله بما رواه ابن أبي شيبة (٣٠٧٩) عن أبي خالد الأحمر عن

حميد قال : كان أنس يسلم واحدة .

فالخلاف بين عبد الوهاب الثقفي ، وهو ثقة تغير قبل موته فحُجب ،

فلم يضر تغيره ، وقد روى له الجماعة ، وبين أبي خالد الأحمر ، واسمه سليمان

ابن حيان ، وقد قال فيه الحافظ في التقریب : صدوق يخطئ ، وقد اعتمده

مسلم ، وروى له البخارى في المتابعات ، فلئن صرنا إلى الترجيح فرواية

عبد الوهاب المرفوعة هي الراجحة ، ولئن صرنا إلى الجمع ، وهو الأولى ، فإنه

يحمل على كونه محفوظاً مرفوعاً وموقوفاً .



وأما المتابعات التي ذكرها النكرة : كرواية هشيم من « المصنف » (٤١٤٨) : حدثنا هشيم قال : أخبرنا حميد عن أنس أن أبا بكر وعمر وعثمان كانوا يستفتحون القراءة بـ ( الحمد لله رب العالمين ) .

قال حميد : وأحسبه ذكر النبي ﷺ .

فواضح أنه في هذه الرواية تردد في ذكر النبي ﷺ مع أبي بكر وعمر ، فلا صلة له بالرفع أو الوقف ، ثم إنه حديث آخر كما هو ظاهر من متنه ، وكذلك ما ادعاه من متابعة مالك فإنها وردت في افتتاح النبي ﷺ الصلاة بالحمد لله رب العالمين كالمتن السابق .

ثم قال : ثم وقفت على متابعات لمالك وأبي خالد الأحمر رواها البيهقي (٥٢/٢) ، فرواه عن معاذ بن معاذ عن حميد به .

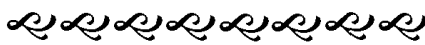
وقال : هكذا رواية الجماعة عن حميد ، وذكر بعضهم رسول الله ﷺ ، غير أنهم ذكروه بلفظ الافتتاح بالحمد لله رب العالمين .

قال حرملة : قال الشافعي في رواية مالك عن حميد \_ أى بذكر البسملة \_ خالفه سفيان بن عيينة والفزارى والثقفى وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له . والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد . اهـ .

● أقول : حاسب الله الذين نشروا لهذا النكرة بما يستحقون ، فإنني ما رأيت مثل هذا قط ، فإن البيهقي \_ رحمه الله \_ ساق رواية مالك عن حميد عن أنس أنه قال : قمت وراء أبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان ﷺ ، فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتح الصلاة ، كذا رواه مالك ، وخالفه أصحاب حميد في لفظه .

- هكذا نص البيهقي - رحمه الله - على أن أصحاب حميد خالفوا مالكا في روايته عن حميد ، وهذا النكرة يعدهم متابعين لمالك .
- والبيهقي يحدد وجه الخلاف ، وهو في لفظ الحديث حيث قال مالك : لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، والآخرون قالوا : يفتتحون قراءتهم بالحمد لله رب العالمين ، فالحديث مختلف تماماً عن حديثنا ، والخلاف غير ما ادعاه النكرة .
- والبيهقي يعد الثقفي موافقاً للجماعة ، والنكرة يعده مخالفاً للجماعة .
- والبيهقي يذكر حديثنا هذا في باب آخر ، وهو جواز الاقتصار على تسليمه واحدة ، ويعتمده ، ويقول بموجبه ، وقد نقل ذلك عنه الإمام المجدد الألباني - رحمه الله - .

فهل وقفت أخي القارئ على عبث بالسنة يشبه هذا!؟



### ◆ المثال الثاني لإعلاله الأحاديث بعجل غير قاذحة :

#### حديث [٥٧] - الصحيحة [٢٩٣]

أورد الشيخ عن أبي يعلى ثنا عبد الرحمن بن صالح الأزدي حدثني عجلان بن عبد الله من بني عدي عن مالك بن دينار عن أنس قال : لما حضرت أبا سلمة الوفاة قالت أم سلمة : إلى من تكلمي ؟ فقال : اللهم إنك لأم سلمة خير من أبي سلمة ، فلما توفي خطبها رسول الله ﷺ ، فقالت : إني كبيرة السن ، قال : أنا أكبر منك سنًا ، والعيال على الله ورسوله ، وأما الغيرة ، فأرجو الله أن يذهبها .

● قال الشيخ : هذا سند جيد ، وله شاهد نحوه عن أم سلمة عند مسلم والنسائي وابن حبان والحاكم وأحمد دون قوله ( أنا أكبر منك سنًا ) .

– فقال النكرة : صحيح ، ولكن قوله : ( وله شاهد نحوه عند مسلم ) هذا وهم ، فلم يخرج مسلم بنحو هذه السياقة أبداً .

● قلت : لفظ مسلم : عن أم سلمة قالت : أرسل إليَّ رسول الله ﷺ حاطب بن أبي بلتعة يخطبني له ، فقلت : إن لي بنتا ، وأنا غيور ، فقال : أما ابنتها فندعو الله أن يغنيها عنها ، وأدعو الله أن يذهب بالغيرة .

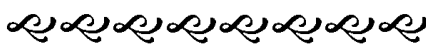
وقد بين الشيخ أن قوله ( أنا أكبر منك سنًا ) ليس عند أحدٍ من المذكورين ، ومنهم مسلم ، وهو كذلك .

وأما بقية الحديث فواضح لكل أحد أنه بمعنى حديث مسلم ، وإن لم يطابقه في الألفاظ ، ولذلك قال الشيخ بنحوه ، ولم يقل بمثله ، فما لنا ولهؤلاء الذين تطفلوا على هذا العلم الشريف ، ولم يفهموا بعد الفروق بين عبارات الأئمة؟! .

وهل قال أحد إن الشاهد لا بد أن يكون مطابقاً للمشهود له في ألفاظه؟

ثم قال النكرة : كما أن زجه مسلماً مع أحمد وابن حبان يوهم أن إسنادهم واحد ، وهذا غير الواقع .

● قلت : ليس في كلام الشيخ ما يوهم أن إسنادهم واحد ، بل كلام الشيخ نص في كون هؤلاء جميعاً أخرجوه من حديث أم سلمة ، لا يعني أكثر من ذلك ، ولكننا ابتلينا بمن لا يدري ما يقول ، والله المستعان .



## ◆ المثال الثالث لإعلاله الأحاديث بعجل غير قادمة :

### حديث ٢٠ - رقم [١٥٠] فى الصديحة

إن الله أذن لى أن أحدث عن ديك ، قد مرقت رجلاه الأرض ، وعنقه منثن تحت العرش ، وهو يقول : سبحانك ما أعظمك ربنا ، فيرد عليه : ما يعلم ذلك من حلف بي كاذباً .

أورده الشيخ من " الأوسط " للطبراني (٧٣٢٤) ، والعظمة لأبي الشيخ (٥٢٤) ، (١٢٤٨) عن محمد بن العباس بن أيوب حدثنا الفضل بن سهل الأعرج عن إسحاق بن منصور السلولى عن إسرائيل عن معاوية بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً به .

- فقال النكرة : هذا الحديث فيه علتان : إسنادية ومتمنية .

فأما المتن فإنه مضطرب ! ، ففي الطبراني والحاكم جاء المتن هكذا كما صدر به الشيخ البحث ، فجاء فيه : « ديك ..... وعنقه منثن تحت العرش » .

ورواه أبو يعلى عن عمرو الناقد حدثنا إسحاق بن منصور عن إسرائيل بسنده بلفظ آخر مرفوعاً : إن الله أذن لى أن أحدث عن ملك قد خرقت رجلاه الأرض السابعة والعرش على منكبيه ، وهو يقول : سبحانك أين كنت وأين تكون . فخالفهم : فذكر ( ملك ) بدلاً من ( ديك ) ، وأنه يحمل العرش على منكبيه .

وأما السند : ففيه علة ذكرها الإمام الدارقطنى فى « العلل » (١٥٦/٨) :  
وسئل عن حديث رواه سعيد المقبرى ... فذكر لفظ أبي يعلى ، فقال : يرويه

إسرائيل ، واختلف عنه ، فرواه إسحاق بن منصور السلولي عن إسرائيل عن معاوية بن إسحاق عن المقبري عن أبي هريرة .

وغيره يرويه عن إسرائيل عن إبراهيم أبي إسحاق وهو إبراهيم بن الفضل مديني ضعيف . اهـ .

● قلت : أما حكمه على المتن بالاضطراب فمن تعديه على السنة ، فإن من شرط الاضطراب عدم إمكان الجمع ولا الترجيح ، وكلا الأمرين ممكن في هذا الحديث ، فإن رواية من قال : ديكاً ، لا يعني أنه ديك من تلك الديكة التي نراها ، بل بالوصف المذكور ، فهو مخلوق عظيم من خلقه جل وعلا ، ولا يمتنع أن يكون ملكاً في صورة ديك ، والله جل وعلا يخلق ما يشاء كيف شاء .

والخلاف بين عمرو الناقد وبين الفضل بن سهل الأعرج ، وكلاهما ثقة ، وإن كان عمرو مقدماً شيئاً ما إلا أن الفضل قد توبع ، فقد رواه الحاكم (٢٩٧/٤) كما ذكر الشيخ من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بمثل رواية الفضل ، فترجحت روايتهما على رواية عمرو بن بكير ، فإن عبيد الله ابن موسى ثقة ، روى له الجماعة ، ومن تكلم فيه فإنما هو لتشيعه ، بل قال أبو حاتم : عبيد الله أثبتهم في إسرائيل ، كان إسرائيل يأتيه ، فيقرأ عليه القرآن ، وهو ثقة ، وبهذه المتابعة يظهر أن العلة التي أوردتها الدارقطني غير قاذحة ، ولم يرجح هو شيئاً ، ولم يلتفت الدارقطني - رحمه الله - إلى الاختلاف في ألفاظ الحديث الذي ضعفه به النكرة .

وله شاهد من حديث ثوبان أخرجه أبو الشيخ في « العظمة » (٥٢٥) ، (١٢٤٩) : حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن حدثنا عيسى بن يونس الرملي حدثنا أيوب بن سويد عن إدريس - يعني الأودي - عن عمرو بن مرة عن سالم عن ثوبان .

وأيوب ضعيف ، وسالم وهو ابن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان .

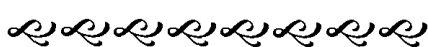
وله شاهد من حديث عائشة أخرجه إسحاق بن راهويه في « مسنده » (١٧٨٢) ، وأبو الشيخ في « العظمة » (٥٢٣) ، وفيه حرب بن سريج حسن الحديث ، وزينب بنت يزيد لم أقف لها على ترجمة إلا أن أبا حاتم ذكرها في مشائخ حرب ، وقد قال الذهبي في « الميزان » : وما علمت في النساء من أهتمت ، ولا من تركوها .

● قلت : وهى تابعة فحديثها يصلح في الشواهد .

وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو الشيخ في « العظمة » (٥٢٧) ، (١٢٥١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢٨٨/٢) ، وفي إسناده رشدين ابن سعد ، وهو ضعيف ، وعبد الله بن صالح كاتب الليث ، وفيه ضعف .

وله طرق أخرى ضعيفة استغنيت بذكر هذه عنها ، وقد صححه من الطريق الأول وحده : الحاكم ، ووافقه الذهبي ، والحافظ المنذرى في « الترغيب والترهيب » (٢٧٤٤) ، والهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٨٠/٤-١٨١) ، وابن حجر كما في « المطالب العالية » (٣٨٠١) ، وفي « تحفة النبلاء من قصص الأنبياء » ص (٥٣) ، والسيوطي في « الجامع الصغير » (١٦٨٠) ، وأقره المناوي ، وإمام المحدثين في هذا العصر الألباني ، والأستاذ حسين سليم أسد في « التعليق على مسند أبي يعلى » (٦٦١٩) ، ومحدث الديار اليمانية شيخنا مقبل بن هادي في « الجامع الصحيح » (٤٢٠/٦-٤٢١) ، وقد قابل كل هؤلاء هذا النكرة بقوله : (واه) ، فتأمل هذه المفارقات العجيبة ، وهل يوثق بعد ذلك بأقوال أمثال هذا النكرة؟! .

والظاهر أن هذا النكرة قد تأثر بسلفه المسمى بإيهاب الأثرى في إنكار متن الحديث ، وقد أورده عثمان بن سعيد الدارمى في نقضه لكلام المريسي ص (٢٧١) ، وكذلك صححه الأئمة المذكورون دون أن ينكر منته أحد ، ولكننا ابتلينا بهؤلاء ، والله المستعان .



### ● المثال الرابع لإعلاله الأحاديث بعلم غير قاذحة :

#### الحديث رقم [٤٥] - الصحيحة [٢٤٤]

من اكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكل .

أورده الشيخ من طريق عقار بن المغيرة بن شعبة عن أبيه مرفوعاً .

- فقال النكرة : أخرجه أحمد عن شعبة عن منصور قال : سمعت مجاهدًا يحدث قال حدثني عقار بن المغيرة حديثاً ، فلما خرجت من عنده لم أمعن في حفظه ، فرجعت إليه أنا وصاحب لى ، فلقيت حسان بن أبى وجزة وقد خرج من عنده ، فقال : ما جاء بك ؟ فقلت : كذا كذا ، فقال حسان : حدثناه عقار بن المغيرة ... فذكره .

فاتضح أن هناك واسطة بين مجاهد وعقار ، وهو حسان ، وهو مدار هذا الحديث ، وكان الرواة عن مجاهد يسقطونه من الإسناد ، وحسان هذا مجهول ، ثم ذكر نحوه من التاريخ الكبير للبخارى . اهـ .

● وأقول : إن معنى هذا أن مجاهدًا سمع الحديث من عقار بن المغيرة فتشكك فيه ، فتثبت من حسان هذا ، وهذا جائز .

قال ابن كثير - رحمه الله - في " اختصار علوم الحديث " ص (٩٨) : قد روى عن الإمام العلم عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : يكفيك من الحديث شمه ، وكذا قال غير واحد من الحفاظ ، وقد كانت المجالس تعقد ببغداد وبغيرها من البلاد ، فيجتمع الفئام من الناس ، بل الألوף المؤلفة ، ويصعد المستملى على الأماكن المرتفعة ، ويبلغون عن المشايخ ما يملون ، فيحدث الناس عنهم بذلك مع ما يقع في مثل هذه الجوامع من اللغط والكلام .

وحكى الأعمش أنهم كانوا في حلقة إبراهيم إذا لم يسمع أحدهم الكلمة جيداً استفهمها من جاره ، وقد وقع هذا في بعض الأحاديث عن عقبة بن عامر ، وجابر بن سمرة وغيرهما ، وهذا هو الأصلح للناس ، وإن قد تورع آخرون ، وشددوا في ذلك ، وهو القياس ، والله أعلم . اهـ .

● قلت : وهذا هو الواقع فإن مجاهداً لم يحفظ الحديث جيداً ، فاستثبت فيه من حسان ، فحسان لم ينفرد به كما ظن هذا الجاهل ، وإنما أعاد على مجاهد ما كان سمعه ، فهو متابع لمجاهد ، فقد انجبر شك مجاهد بمتابعة حسان ، وهذا معنى كلام الدارقطني - رحمه الله - ، حيث قال في « العلل » (١١٥/٧) : يرويه منصور عن مجاهد واختلف عنه ، فرواه زائدة وعبيدة ابن حميد عن منصور عن مجاهد عن حسان بن أبي وجزة عن العقار عن أبيه .

ورواه إسرائيل والثوري عن منصور عن مجاهد عن العقار لم يذكر فيه حسناً .

ورواه شعبة ، فحفظ إسناده ، رواه عن منصور قال : سمعت مجاهداً حدث به أنه سمع من العقار حديثاً ، فشك فيه ، فاستثبت من حسان بن أبي وجزة عن العقار ، فصح القولان جميعاً . اهـ .



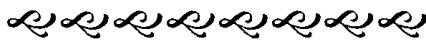
وقد عزا هذا النكرة الحديث « لعلل الدارقطني » ، ولم ينقل كلامه ، فهل لكونه لم يفهم أنه ينقض كلامه أم فهم وكنتم كغيره مما سبق عنه ؟

واحتجاجة بقول الخطيب في « الكفاية » ( ٥٥/٢ ) : ( باب في أن الحافظ إذا نسي حديثاً سمع من شيخ أو لم يتيقن حفظه في حال سماعه لم يجز له أن يرويه عنه ، لكنه يرويه نازلاً عن من ضبطه عن ذلك الشيخ ) فهذا من باب التشدد في الرواية كما سبق عن ابن كثير - رحمه الله - ، ومع ذلك فالظاهر أن الخطيب لا يعنى رد الرواية بذلك ، وإنما هو مزيد احتياط ، فإنه قال عقب الحديث : وقد كان سمعه مجاهد من عقار ، فلم يحكم حفظه . أى أنه حفظه لكن حفظه له لم يكن محكماً ، فاستثبت من حسان كما قال الدارقطني ، وقد أورد الخطيب عقب هذا الحديث آخر من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال : سمعته يحدث ، وحدثني عنه صاحب لي ، قال : وأنا لحديث صاحبي أحفظ قال : تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب ، فدخلت عليها امرأة سوداء ، فزعمت أنها أرضعتنا جميعاً ... الحديث .

ففيه بيان أن ابن أبي مليكة لم يتقن حفظ الحديث من عقبة بن الحارث ، وأتقن حفظه من صاحبه ( المبهم ) ، ومع ذلك فقد أخرج البخارى الحديث في « صحيحه » ( ٨٨ ) ومواضع أخرى ، فهل يحكم هذا الجاهل على حديث البخارى بالنكارة كما فعل مع حديثنا هذا !؟

مع أن الذى أخذ عنه ابن أبي مليكة في الصحيح مبهم ، والذى استثبت منه مجاهد مسمى ، وقد ترجم له البخارى في « التاريخ الكبير » ( ٣٢/٣ ) ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ( ٢٣٤/٣ ) ، وذكر له راوياً آخر ، ولم يذكر فيه جرحاً ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وهو تابعي ، فلو انفرد لما جاز

أن يحكم على حديثه بالنكارة كما فعل هذا النكرة ، فكيف وقد توبع بسماع مجاهد ، وإن كان فيه بعض الشيء ، فلا شك أنه ينجر بمتابعة حسان ، فأسأل الله أن يحاسب العابثين بالسنة والناشرين لعبثهم بما يستحقون .



### ● المثال الخامس لإعلاله الأحاديث بعلة غير قاذحة :

#### حديث [٥٢] \_ |الصحيفة [٢٧١]

أورد الشيخ عن الخرائطي في " مكارم الأخلاق " ص (٦٤) رقم (٣٢٠) : حدثنا حماد بن الحسن الوراق حدثنا حَبَّان بن هلال حدثنا سليم بن حيان حدثنا حميد بن هلال عن أبي قتادة قال : قال رسول الله ﷺ : يا أيها الناس ابتاعوا أنفسكم من الله من مال الله ، فإن بخل أحدكم أن يعطى ماله للناس فليبدأ بنفسه ، وليتصدق على نفسه ، فليأكل ، وليكتس مما رزقه الله ﷻ .

● قال الشيخ : وهذا سند صحيح ، وأبو قتادة هو العدوى البصرى ، أثبت صحبته ابن منده ، ونفاها غيره .

ثم قال : ثم وقفت على طريق آخر للحديث من رواية أبي قلابة عن أنس ، وسأتكلم عليه فيما يأتي تحت الحديث نفسه ، وقد قدر أن يقع مكرراً برقم (٣٧٧) .

فقال الشيخ في ذلك الموضع : ثم تبين أنه مرسل .

- فنقل النكرة أقوال من لم يثبت له صحبة ، وكأنه يستدرك بها على الشيخ مع جزم الشيخ بإرساله .

ثم ذكر الشيخ الطريق الآخر من « شعب الإيمان » للبيهقي (٤٥٧٠) ، و « مسند الفردوس » من طريقين عن محمد بن الوليد البسري حدثنا حبان ابن هلال حدثنا سليم بن حيان حدثنا حميد بن هلال سمعته يحدث عن أبي قلابة عن أنس رفعه .

● قال الشيخ : وهذا إسناد نظيف كما قال الحافظ ، فإن رجاله كلهم من رجال الشيخين ، ويلاحظ القراء معى أن محمد بن الوليد البسري قد تابع حماد بن الحسن الوراق في روايته عن الشيخ حبان بن هلال ، وخالفه في إرساله وفي اسم تابعيه ، فقال : « عن أبي قلابة عن أنس » ، بدل « أبي قتادة » أى مرسلأ ، فلا أدري إذا كان أحدهما وهم في تسميته التابعى أو حفظ ، وعلى الأول فعمل الأرجح رواية البسري ، لأنه محتج به في « الصحيحين » بخلاف الوراق ، فلم يحتج به البخارى ، وعلى الآخر ، فيحتمل أن يكون لحميد بن هلال شيخان ، فإنه ثقة عالم كما قال الحافظ في « التقريب » ، فأرسله شيخه أبو قتادة على ترجيح أنه تابعى كما تقدم ، وأسنده أبو قلابة عن أنس . اهـ .

● وأقول : فليتأمل القارئ هذا التفصيل والبيان الذى يجرى على طريقة المحققين من أهل هذا الشأن ، وهو أنه إذا أمكن حمل الحديث على الوجهين فإن ذلك أولى من تخطئة الثقات .

وأما هذا الغر فقد حكم على الحديث أولاً بالإرسال ، ثم فى نهاية كلامه بالاضطراب حيث قال : فالراويان متساويان ، ويصعب الترجيح ، وهذا هو الإسناد المضطرب .

فدل هذا على أنه لا يعرف إلا الترجيح ، وإلا فالاضطراب ، بخلاف ما عليه أئمة هذا الشأن فإنهم يتحاشون تخطئة الثقات ، ويحاولون الجمع مهما أمكن :

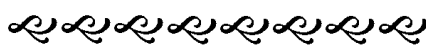
فمن ذلك قول الدارقطني في « التتبع » ص (١٣١-١٣٢) : وأخرجنا جميعاً ( يعنى البخارى ومسلماً ) حديث يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله عن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة : قصة المسيء صلواته ، وقول النبي ﷺ : ارجع ، فصل ، فإنك لم تصل .

فقال الدارقطني : وقد خالف يحيى أصحاب عبيد الله كلهم ، منهم أبو أسامة ، وعبد الله بن نمير ، وعيسى بن يونس وغيرهم ، ورووه عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة ، فلم يذكروا أباه ، ورواه معتمر عن عبيد الله عن سعيد مرسلًا عن النبي ﷺ ، ويحيى حافظ ، ويشبهه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين ، والله أعلم .اهـ.

● قلت : والحديث الذى يلى هذا من التتبع مثله تماماً .

وفي « التتبع » ص (١٧١) : وأخرجنا جميعاً حديث الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى : المرء مع من أحب . من رواية الثورى وأبي معاوية ومحمد ابن عبيد ، قال : وتابعهم زهير ، وزياد بن خيثمة ، ومحمد بن كنانة ، ومنصور بن أبي الأسود ، وجبير بن حنين الحجرى ، وأخرجاه من حديث شعبة ، وجرير ، وسليمان بن قرم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، زاد البخارى : تابعهم أبو عوانة قال : وتابعهم عبيدة بن حميد ، ومندل ، وحفص ، وعمران ، وصالح بن أبي الأسود : محفوظان عن الأعمش ، والله أعلم .اهـ.

● قلت : ومثل هذا كثير ، فهل سيدرك القائمون على مكتبة السنة ما اقترفوا فى حق سنة رسول الله ﷺ بنشرهم هذا العبث لهذا النكرة؟! .



## □ أمثلة لضربه السنن بعضها ببعض

### ● المثال الأول :

#### حديث رقم [٧٤] - الصحيحة [٣٤١]

البذاذة من الإيمان .

رواه أحمد في « المسند » (٤٩٣/٣٩) ، وفي « الزهد » ص (١٢) ، وعنه ابنه عبد الله في « السنة » (٧٨٠) قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زهير \_ يعني ابن محمد \_ عن صالح \_ يعني ابن كيسان \_ أن عبد الله بن أبي أمامة أخبره أن أبا أمامة أخبره أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

ورواه الحاكم (٩/١) : أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا عبد الرحمن وهو ابن مهدي ثنا زهير بن محمد عن صالح بن أبي صالح عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه فذكره .

والقطيعي هو راوي المسند والزهد عن عبد الله بن أحمد عن أبيه ، والحاكم روى الحديث عن القطيعي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه بإسناده ومثته سواء ، إلا أنه خالف ، فقال : ( صالح بن أبي صالح ) مكان ( صالح بن كيسان ) ومن له عقل يقضى بأن الحاكم أخطأ لأن هذه المصادر المذكورة أولاً هي الأصل ، والحاكم نقل منها ، وليس له مصدر آخر سواها ، فإن خالفها فالخطأ منه قطعاً ، وبذلك قطع شيخنا الألباني \_ رحمه الله \_ قال : ما في « المستدرك » وهم من بعض الرواة ، إن لم يكن من الحاكم نفسه .

والظاهر أن الشيخ \_ رحمه الله \_ يعني ببعض الرواة رواة « المستدرك » ، وإلا فرواة الإسناد قد رووه على خلاف ما في « المستدرك » كما سبق بيانه .

- فعلق على ذلك النكرة بقوله : توهيم ما في " المستدرك " غير صواب .

فهل مثل هذا يصح أن يعد من العقلاء ؟ فضلاً عن أن يكون طالب علم ، فضلاً عن أن يجعل من نفسه ناقداً على إمام الصنعة في هذا العصر ؟!!! .

وأما استدلاله على تصويب ما في " المستدرك " بما ورد في " الآداب " للبيهقي برقم (٢٦١) : أخبرنا أبو الحسين بن بشران أنبأنا أبو جعفر الرزاز حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثني زهير بن محمد عن صالح بن أبي صالح عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه به . فلا يغير شيئاً مما سبق تقريره ، فإن هذا طريق آخر بخلاف ما في " المستدرك " فإنه منقول من المصادر المذكورة أولاً .

وقد رواه القضاعي في " الشهاب " (١٥٧) : أخبرنا عبد الرحمن ابن عمر التجيبي أنبأ أحمد بن محمد بن زياد ثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا زهير بن محمد عن صالح بن كيسان عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه فذكره .

وهذا إسناد صحيح إلى عبد الرحمن بن محمد بن منصور ، وقد أشار الشيخ له .

وقد توبع عبد الرحمن بن مهدي في تسميته صالح بن كيسان ، تابعه أبو عامر العقدي عند الروياني (١٢٧٣) ، وهو ثقة من رجال الجماعة ، وقد ذكر النكرة هذه المتابعة وكانت كافية في ترجيح تسمية شيخ زهير بصالح بن كيسان ، ولكنه لم يفعل مما يدل على قصد المخالفة ، ولو كانت على حساب السنة .

وتابعهما أبو حذيفة وهو موسى بن مسعود النهدي ، وهو متكلم فيه بما لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن ، فقد أخرج له البخاري ، وقد أخرج حديثه

محمد بن نصر المروزي في « الصلاة » (٤٨٨) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (١٣) عن زهير عن صالح بن كيسان به .

وقد توبع زهير على روايته عن صالح بن كيسان ، تابعه سعيد بن سلمة ابن أبي الحسام ، وقد قال في « التقريب » : صدوق صحيح الكتاب ، يخطئ من حفظه .

فلا شك أن المحفوظ هو رواية الجماعة بتسمية شيخ زهير : (صالح بن كيسان) . ولا شك أيضاً في خطأ الحاكم - رحمه الله - ، وأما البيهقي فالظاهر أنه تلقى هذا الخطأ من شيخه الحاكم ، فإنه رواه عنه وجمع الطريقتين في « الشعب » (٨١٣٦) : أخبرنا أبو الحسين بن بشران أنا أبو جعفر الرزاز نا عبد الرحمن بن محمد بن منصور نا عبد الرحمن بن مهدي ، وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ ( يعني شيخه الحاكم ) نا أحمد بن جعفر القطيعي نا عبد الله بن أحمد ابن حنبل حدثني أبي نا عبد الرحمن نا زهير بن محمد عن صالح بن أبي صالح فذكره .

ولما أفرد البيهقي طريق أحمد بن حنبل جعله ( صالح بن كيسان ) كما في « الشعب » (٦١٧٣) <sup>(١)</sup> .

وقد توبع صالح بن كيسان ، فرواه أبو أحمد الحاكم في « الأسماء والكنى » (١٣/٢) بإسناد صحيح ، وابن ماجه (٤١١٨) عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه مرفوعاً به .

وأسامة حسن الحديث خلافاً لهذا النكرة الهدام .

(١) لكنه جعله عن عبد الله بن أبي أمامة مرسلأ ، وهذا لا يضر فيما نحن بصدده ، والله أعلم .

ورواه الطحاوي في « مشكل الآثار » (٤٧٨/١) ، (١٥١/٤) ،  
والطبراني في « الكبير » (٧٩١) ، ومحمد بن نصر المروزي في « الصلاة »  
(٤٨٤) ، وأبو أحمد الحاكم (١٤/٢-١٥) ، وأبو نعيم في « المعرفة » (١٣٨٩)  
كلهم من طريق عبد الله بن حمران عن عبد الحميد بن جعفر عن عبد الله بن أبي  
أمامة عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أنه قال له سمعت أباك يحدث أنه سمع  
النبي ﷺ ، فذكره .

- ورواه البخاري في « الكنى » ص (٣) ، وابن أبي عاصم في « الآحاد  
والمثنى » (٢٠٠٢) ، وابن أبي الدنيا في « التواضع » (١٢٩) ، ومحمد بن نصر  
المروزي في « الصلاة » (٤٨٦) ، (٢٨٧) ، والطبراني في « الكبير » (٧٨٨) من  
طريق عبد الله بن منيب بن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه منيب عن رجل عن  
أبي أمامة به ، وبعضهم سمى الرجل محمود بن لبيد .

- ومنيب بن عبد الله قال الذهبي في « الميزان » : ما علمت عنه راوياً  
سوى ولده منيب .

- ورواه الطبراني في « الكبير » (٧٨٩) من طريق إسماعيل بن عياش عن  
عبد العزيز بن عبيد الله عن عبد الله بن عبيد الله بن حكيم بن حزام أن أبا  
المنيب بن أبي أمامة أخبره عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبي أمامة به .

- وعبد العزيز ضعيف ، وشيخه قال فيه الشيخ الألباني : لم أجد له ترجمة .

- وأخرجه أبو داود (٤١٦١) ومن طريقه البيهقي في « الشعب »  
(٦٤٧٠) ، ومن طريق شيخه النفيلى في « الآداب » (٢٦٢) عن محمد ابن  
سلمة عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي أمامة عن عبد الله بن كعب  
ابن مالك عن أبي أمامة به .



- وأخرجه ابن أبي الدنيا في « التواضع » (١٢٨) ، والبيهقي في « الشعب » (٨١٣٥) كلاهما من طريق عباد بن العوام عن محمد بن إسحاق عن عبد الله ابن أبي أمامة عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه فذكره .
- قال البيهقي : ويحتمل أن يكون المراد بقوله ( عن أبيه ) : أبي عبد الله ابن أبي أمامة .
- ورواه محمد بن نصر المروزي في « الصلاة » (٤٨٥) من طريق حماد ابن سلمة عن محمد بن إسحاق عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله ابن كعب عن أبي أمامة الباهلي .
- قال محمد بن نصر : هذا قد غلط في قوله : أبو أمامة الباهلي ، وليس هو بالباهلي .
- ورواه الحميدى (٣٥٧) ، وابن أبي عمر في « الإيمان » (٤٦) كلاهما من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن كعب بن مالك عن أبيه أو عن عمه ، فذكره .
- ومحمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعن في الطرق كلها ، والظاهر أن هذا الاختلاف منه ، والله أعلم .
- وعليه فليس يسلم من تلك الطرق إلا ما رواه صالح بن كيسان وأسامة ابن زيد عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه ، وطريق عبد الله بن حمران عن عبد الحميد بن جعفر عن عبد الله بن أبي أمامة عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن أبي أمامة .

## إتحافُ النفوسِ المطمئنة بالذَّبِّ عن السُّنَّةِ

وقد صرح عبد الله بن أبي أمامة بالسماع من أبيه كما سبق بيانه ، فإن صرنا للجمع فيكون عبد الله بن أبي أمامة سمعه من أبيه ، ثم سمعه من عبد الرحمن بن كعب عن أبيه ، وهذا ممكن ، وإن صرنا للترجيح فطريق صالح ابن كيسان وأسامة أرجح ، والله أعلم .

فالحديث حسن على كل حال <sup>(١)</sup> .

وأما النكرة فأقر بترجيح طريق صالح بن كيسان على غيرها حيث قال : ( وعندئذ لا تصفو إلا طريق عبد الحميد ، وهو ثقة ، ولكن مخالفوه أكثر وأوثق ) ، ثم نقض ما قرره في آخر كلامه حيث قال : ( فهذه هي طرق الحديث ، وهو بحق مضطرب ) ، ثم نقض الذي ادعى أنه الحق بعده بقوله ( وإن كان من الممكن ترجيح طريق صالح بن كيسان ومحمد بن عمرو ومن تابعهما على طريق عبد الحميد بن جعفر ومن تابعه من المدلسين والضعفاء .

فتأمل كيف دفعته رغبته في الهدم إلى هذه الصورة المزرية من التناقض ! ، والله المستعان .

ثم انقض على الحديث فضعه به — « عبد الله بن أبي أمامة » ، ووصفه بأنه مستور ، وهذا يجري على قاعدة أمثاله من المتطفلين على هذا العلم فإن عبد الله قد روى عنه جمع ، ووثقه ابن حبان ، ولذا قال الحافظ في « التقریب » : صدوق .

(١) وأما ما رواه أبو عبيد في « غريب الحديث » (٣/١٧٥-١٧٦) ، ومحمد بن نصر في الصلاة (٤٨٩) من طريق يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو عن عبد الله بن أبي أمامة مرسلأ ، فإنه لا يضر ، لأن محمد بن عمرو وهو ابن علقمة قريب من أسامة بن زيد ، فكيف إذا توبع من صالح ابن كيسان الثقة الثبت ؟ ، وكذلك هو دون عبد الحميد بن جعفر .

- ثم قال : قد جاءت أحاديث صحيحة في الحث على نظافة اللباس والتجمل والإسلام دين النظافة والتطهر . اهـ .

● قلت : هكذا فعل في معظم كتابه حيث ضرب الأحاديث بعضها ببعض ، على عادة أمثاله ، وأما أهل العلم الراسخون فإنهم يجمعون بين الأحاديث ، ولا يضربون بعضها ببعض ، ومن هؤلاء الإمام الطحاوى - رحمه الله - حيث أورد هذا الحديث في « مشكل الآثار » <sup>(١)</sup> ، ثم حديث : إن الله إذا أنعم على عبد نعمة أحب أن يرى أثر نعمته عليه .

- ثم قال : إن هذين الحديثين ملتزمان غير مختلفين . فأما حديث ابن ثعلبة فعلى البذاذة التي لا يبلغ صاحبها بها البذاذة التي يعود بها إلى ما لا يتبين ذو النعمة من غير ذى النعمة .

وما في حديث عبد الله بن مسعود وعمير بن الأحوص على النعمة التي ترى على صاحبها ليس مما فيه الخيلاء ولا السرف ولا اللباس المذموم مما يشينه ، ويكون اللباس المحمود هو ما فوق البذاذة التي لا بذاذة أقل منها .

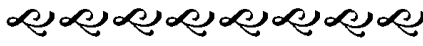
وما في الحديثين الآخرين على اللباس الذى لا يدخل به صاحبه فى أعلى الناس ، فيكون فاعل ذلك يدخل فى معنى قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [سورة الفرقان : ٦٧] .

وقال عبد الله بن أحمد سألت أبى : قلت : ما البذاذة ؟

قال : التواضع فى اللباس .

(١) وموضوع كتابه على كبر حجمه فى الأحاديث التى ظاهرها التعارض ، ثم يحاول التوفيق بينها خلافاً لهؤلاء الهدامين .

● قلت : وهكذا يفعل أهل العلم مع الأحاديث التي ظاهرها التعارض ،  
والله المستعان .



### ● المثال الثاني لضربه السنن بعضها ببعض :

#### حديث رقم [ ٧٢ ] - الصحيحة [ ٣٣٤ ]

أورد الشيخ من " سنن أبي داود " وغيره من طريق عبد الرحمن ابن شريح الإسكندراني حدثني أبو هانئ الخولاني أنه سمع أبا علي الجنبی أنه سمع أبا سعيد الخدری أن رسول الله ﷺ قال : من قال : رضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً وجبت له الجنة .

● قال الشيخ : هذا إسناد جيد .

ثم قال : وللحديث طريق أخرى عن أبي سعيد يرويه ابن لهيعة عن خالد ابن أبي عمران عن أبي عبد الرحمن الحبلي عنه قال :

أخذ رسول الله ﷺ بيدي ، فقال : يا أبا سعيد ثلاثة من قاهن دخل الجنة . قلت : ما هن يا رسول الله ؟. قال : من رضى بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً . ثم قال : يا أبا سعيد والرابعة لها من الفضل كما بين السماء إلى الأرض ، وهي الجهاد في سبيل الله .

● قال الشيخ : أخرجه أحمد ثنا يحيى بن إسحاق أنا ابن لهيعة .

قال : وإسناده لا بأس به في المتابعات والشواهد ، وبخاصة أن يحيى ابن إسحاق من قدماء أصحاب ابن لهيعة .

● **قلت** : واضح من عرض الشيخ أنه لا خلاف بين هذه الطريق وبين الأولى ، ولما نُبه الشيخ على طريق مسلم استدرك ، وبين الخلاف ، فقال : ثم استدركت ، فقلت : قد رواه ابن وهب : حدثني أبو هانئ الخولاني عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : يا أبا سعيد من رضى بالله رباً .... الحديث رواه مسلم . استفدت هذا من الأخ الفاضل عبد الله الصالح في رسالته « التعقبات المليحة على السلسلة الصحيحة » ، وقد كان موفقاً في الكثير الطيب منها <sup>(١)</sup> . اهـ .

– **فقال النكرة** : الحديث لا يصح بهذا اللفظ : « من قال .... » وإن كان شائعاً في كتب الأذكار ، وهنا حشد الشيخ الطرق ، وجعلها متجاذبة متعاضدة ، وهي في الواقع متنافرة متباعدة .

● **قلت** : في هذا تجنُّ على الشيخ \_ رحمه الله \_ ، فإنه قد بين الخلاف كما سبق ، لكن هذا النكرة لا يفهم كلام أهل العلم .

– **ثم قال** : رواه عبد الرحمن بن شريح عن أبي هانئ عن أبي علي الجنبى عن أبي سعيد بهذا اللفظ : « من قال ... » ، وخولف فيه سنداً وامتناً .

فأما السند : فرواه عبد الله بن وهب والليث بن سعد فقالا : عن أبي هانئ عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي سعيد بلفظ مسلم ، وهو المحفوظ .

● **قلت** : أما ذكر الليث بن سعد ، فلم أر أحداً ذكره إلا الطبراني معلقاً ، ولا ندرى ما حال إسناد الطبراني إلى الليث .

(١) ● **قلت** : هذا من أعظم الأدلة على إنصاف هذا الإمام وتواضعه ، ولكن ليس فيه مسوغ لكل ناقص يريد إكمال نقصه على حساب السنة وحساب هذا الإمام .

فالمعتمد هو الخلاف بين عبد الرحمن بن شريح ، وهو ثقة فاضل من رجال الجماعة ، وعبد الله بن وهب ، وهو ثقة حافظ روى له الجماعة أيضاً ، فحمل الحديث على أن لأبي هانئ فيه شيخين أولى ، والله أعلم .

- ثم قال : وتوبع أبو هانئ تابعه خالد بن أبي عمران عن أبي عبد الرحمن سنداً ومتمناً .

● قلت : هذا يدل على أحد أمرين : إما أنه لا يفهم ولا يدرى ما يقول أو أنه يكذب ، ولذلك نظائر ذكرت بعضها .

ويدل على الثاني أنه حذف لفظ حديث خالد ، وقال : بنحو لفظ مسلم ، مع أن الشيخ ساقه كما نقلته عنه ، وفيه قوله ﷺ : ( ثلاثة من قاهن دخل الجنة ) ، فذكر ( القول ) كمتن حديث عبد الرحمن بن شريح ، فهو موافق له متمناً ، وإن تابع ابن وهب على ذكر أبي عبد الرحمن الحبلى .

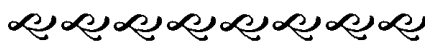
- وقال النكرة بعد ذلك : مجرد قوله : ( رضيت ... ) ليس محفوظاً عن المعصوم ﷺ فيما رواه الأثبات عنه ، وليس هذا مراده من مسلم .

ثم أورد بعد ما ينقض ما قرره من أصله ، وهو ما أخرجه مسلم ( ٣٨٦ ) وغيره من طريق الحكيم بن عبد الله بن قيس عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال : من قال حين يسمع المؤذن : أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله . رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام ديناً غفر له ذنبه .

● قلت : ففيه الاختصار على القول المجرد ، فهل نضرب الأحاديث بعضها ببعض كما يفعل هذا الهدام للسننة؟! .

ثم إن هذا الحديث الذي رواه مسلم قد رواه من طريق آخر عن عامر ابن سعد أيضاً ، فقد رواه مسلم (٣٤) عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عامر ابن سعد عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً .

فلو سلك أحد مسلك هذا الهدام لقال إن محمد بن إبراهيم ثقة من رجال الجماعة ، والحكيم صدوق فروايته شاذة ، وصنيع مسلم يبين فساد طريقة هؤلاء المتطفلين على هذا العلم الشريف ، والله المستعان .



### ● المثال الثالث لضربه السنن بعضها ببعض :

#### رقم [٦٦] - [٣١٩] الصحيحة

أورد الشيخ - رحمه الله - عن أبي داود (٩٤٨) ، والحاكم (١/٢٦٤) - (٢٦٥) ، والبيهقي (٢/٢٨٨) كلهم من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن حصين ابن عبد الرحمن عن هلال بن يساف عن وابصة عن أم قيس بنت محصن أن رسول الله ﷺ لما أسن ، وحمل اللحم اتخذ عموداً في مصلاه يعتمد عليه .

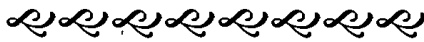
قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ،

● وقال الشيخ : صحيح فقط ، ليس هو على شرط الشيخين .

- فقال النكرة : هذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ، وعلمته : حصين بن عبد الرحمن السلمى الكوفى ، وهو ثقة احتج به الشيخان ، إلا أنه اختلط ، وصفه بذلك أبو حاتم والنسائي ويزيد بن هارون ، ونفاه علي بن عاصم كما في «الميزان» ، وعلي ضعيف لا يحكم له على الأثبات . اهـ .

● قلت : لم ينفرد عليّ بن عاصم بنفي اختلاطه ، بل أنكره علي ابن  
المديني كما في « التهذيب » ، وإخفاؤه ذلك من عدم أمانته كغيرها من أفاعيله ،  
وهذا يدل على أن تغييره لم يكن شديداً ، وقد أخرج البخاري ومسلم لكثير ممن  
قيل إنهم رووا عنه بعد التغير ، وإن قال الحافظ ابن حجر إن البخاري لم يخرج  
لهم عنه إلا حيث توبعوا إلا أن البخاري لا يمكن أن يذكر في صحيحه تلك  
الأسانيد الكثيرة ، وهي ليست على شرطه أو على الأقل ليست صحيحة ،  
وهذا ما انتهى إليه الحافظ الذهبي - رحمه الله - حيث أورده في كتابه : « الرواة  
الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم » <sup>(١)</sup> ص (٨٥) : حصين ابن  
عبد الرحمن الأسدي : وثقوه ، قيل : إنه تغير يسيراً .

فمن العجب أن نرى لمثل هذا النكرة حكمه على الحديث بقوله : منكر  
جداً ، وعلته حصين بن عبد الرحمن ، مع أنه لم يسبق بمثل هذا الحكم .  
وأما معارضته متن الحديث بما ثبت عنه ﷺ من الصلاة قاعداً مؤخرًا ،  
فمما لا يستغرب من مثله ، وإلا فإن من الظاهر لمن له أدنى فهم ألا تعارض بين  
الحديثين ، لإمكان وقوعهما في أحوال متفرقة ، وكلُّ حدِّث بما رأى ، ولذلك  
نظائر غير خافية ، والله المستعان .



(١) ولعل هذا النكرة وأمثاله لم يسمعوا عن أمثال هذه الكتب ، وإلا فما حملهم على مثل هذا  
العبث ؟



● المثل الرابع لضربه السنن بعضها ببعض :

حديث [١١١] - الصَّحِيحة [٤٥٥]

لقد أورد الشيخ حديث أم سلمة الذي أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما مرفوعاً : إنكم تختصمون إلى ، وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أفضى لكم على نحو مما أسمع منكم ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها يوم القيامة .

● قال الشيخ : وللحديث شاهد مرفوع بلفظ : إنما أنا بشر ، فما حدثتكم من الله فهو حق ، وما قلت فيه من قبل نفسي فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ .

أخرجه البزار في " مسنده " (ص ٢٧ - زوائد الحافظ) : حدثنا إسماعيل ابن عبد الله الأصبهاني ثنا حسين بن حفص ثنا خطاب بن جعفر بن أبي المغيرة عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ يطوف في النخل بالمدينة ، فجعل الناس يقولون : فيها وسق ، فقال رسول الله ﷺ : فيها كذا وكذا ، فقالوا : صدق الله ورسوله ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال البزار : لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد .

قال الهيثمي (١/١٧٨) : إسناده حسن ، إلا أن شيخ البزار لم أر من ترجمه . وتعقبه الحافظ بقوله : هو الحافظ الشهير سمويه ، ترجمه أبو نعيم في تاريخه ، ووثقه ابن منده وأبو الشيخ وأبو نعيم وغيرهم .

- قال النكرة : بل إسناده ضعيف ، ومثته منكر ، وعلته : جعفر هذا ، فإنهم ضعفوه في روايته عن ابن جبير .

قال ابن منده : ليس بالقوى في سعيد بن جبير .

ونقله الذهبي في « الميزان » ، وأقره ، وأكد ذلك ، فذكر له حديثاً عن سعيد قد خولف فيه ، وقد استنكر أبو زرعة كثرة رواية جعفر بهذا الإسناد أحاديث نحواً من الأربعين .

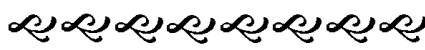
● وأقول : أما قوله : فإنهم ضعفوه في روايته عن ابن جبير فكذب بين ، فإنه لم يتكلم فيه أحد غير ابن منده ، وقد ذكر له ابن منده ما رواه عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس في قوله : **وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ** . قال : علمه ، فقال ابن منده : لم يتابع عليه ، فالظاهر أن كلام ابن منده فيه لأجل هذا الحديث ، وإلا فقوله ( ليس بالقوى في سعيد بن جبير ) لا يعنى تضعيفه في سعيد بن جبير خاصة ، وإنما يقع في هذا من لا يدري طريقة القوم ، فإن أكثر حديث جعفر عن سعيد بن جبير حتى قال الذهبي في « الميزان » : صاحب سعيد بن جبير ، وقد نبهت على ذلك مراراً ، ولكن هذا النكرة لا يفهم ، وقول ابن منده : ( ليس بالقوى ) من الجرح غير المفسر ، وأما ما حكاه عن أبي زرعة من استنكار كثرة حديثه عن سعيد فلا أدري من أين أتى به ، وذلك مما لم يذكره أحد ممن ترجم له ، والنكرة غير مؤتمن ، ويكفى في بيان حال جعفر ما قال عنه الإمام أحمد كما في « العلل ومعرفة الرجال » ( ٤٣٩٣ ) : جعفر بن أبي المغيرة القمي ، وهو جعفر المصور ثقة ، وهو جعفر بن دينار ، ونقله عنه ابن شاهين في « الثقات » ، وأقره ، ولذا قال الذهبي في « الميزان » : كان صدوقاً ، وهذا مما حذفه النكرة ، وهو خيانة كغيرها من أفاعيله .

ثم ذهب النكرة يضرب النصوص بعضها ببعض كما فعل في غالب ما سوده ، فقال : والمتن منكر كذلك ، فالمحفوظ في هذه القصة ما رواه مسلم عن

ثلاثة من الصحابة : طلحة ، رافع بن خديج ، عائشة ، بل ورابع هو أنس : فأخرج - رحمه الله - قصة تأبير النخل ، ومرور الرسول الكريم على أصحابه وهم يلحقونها ، فقال : لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً ، فتركوه فنقصت ، فذكروا ذلك له ، فقال : إنما أنا بشر ، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر .

● وأقول : من الواضح لكل من له أدنى فهم أن القصتين مختلفتان سنداً وامتناً ، فأما السند فواضح ، وأما المتن فإن حديث ابن عباس قد ورد في حزر النبي ﷺ لثمار النخيل، وهذه الأحاديث التي ذكرها في تأبير النخل يعني تلقيحه، ولو سلك هذا النكرة هذا المسلك مع حديث أم سلمة لعارض بينه وبين هذه الأحاديث، ومن غرور هذا النكرة أنه لم يُعر تحسين الهيثمي وابن حجر والألباني للحديث سنداً وامتناً اهتماماً ، واستقل بنفسه في الحكم على متن ذلك الحديث بالنعارة .

ثم إن الشيخ لم يستشهد بالقصة ، وإنما أورد الحديث ليستشهد بالمتن الموافق لمتن حديث أم سلمة في معناه ، فلماذا أورد هذا النكرة ووضع له رقماً مستقلاً . فهل لذلك من سبب سوى قصد الهدم والتنقص؟! .



### ● المثال الخامس لضربه السنن بعضها ببعض :

#### حديث رقم [ ١١٣ ] - [ الصحيحة ] [ ٤٦٦ ]

أورد الشيخ - رحمه الله - من « صحيح ابن حبان » ( ٢٥٠٤ ) ، والدارقطني ( ١٦/٢ ) كلاهما من طريق يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن ابن

إسحاق حدثني أبان بن صالح عن مجاهد عن جابر بن عبد الله قال : دخل سليك الغطفاني المسجد يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب الناس ، فقال له رسول الله ﷺ : اركع ركعتين ، ولا تعودن لمثل هذا . يعنى الإبطاء عن الخطبة ، قاله لسليك الغطفاني .

● قال الشيخ : وإسناده حسن ، وقد أورده عبد الحق الإشبيلي ، وسكت عليه ، مشيراً بذلك إلى صحته .

– قال النكرة : منقطع ، فرواية مجاهد عن جابر صحيفة ، ومجاهد لم يسمع منه شيئاً ، ومجاهد كثير الإرسال .

ونقل عن القطان قوله : كانوا يرون أن مجاهداً يحدث عن صحيفة جابر ، وقال البرديجي : أحاديث مجاهد عن جابر ليس لها ضوء ، إنما هي من حديث ابن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد ، ومن حديث ليث بن أبي سليم عنه .

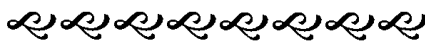
● قلت : يرد ذلك ما أخرجه البخاري في « صحيحه » (١٥٧٠) : قال : حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن أيوب قال سمعت مجاهداً يقول : حدثنا جابر بن عبد الله رضی الله عنهما : قدمنا مع رسول الله ﷺ ، ونحن نقول : لبيك اللهم لبيك بالحج ، فأمرنا رسول الله ﷺ ، فجعلناها عمرة ، وأخرجه مسلم (١٢١٦) .

ثم راح هذا النكرة يعارض بين هذا الحديث وغيره كعادته القبيحة في هدمه للسنن في غالب كتابه ، فقال : المحفوظ عن جابر من طرق أصحابه ، ورواها أصحاب الصحاح ليس فيه : « ولا تعودن لهذا » فقد رواه الستة بألفاظ كثيرة ، فلم يذكروا هذه الجملة مما يدل على نكارتها ، فقد جاء في الحديث

المحفوظ أن الرسول ﷺ قال له : أصليت ؟. قال سليك : لا ، قال : قم ، فصل الركعتين ، إذا جاء أحدكم الجمعة ، وقد خرج الإمام فليصل ركعتين ، يا سليك قم فاركع ركعتين ، وتجاوز فيهما .

– قال النكرة : هكذا رواه أصحاب جابر : أبو الزبير ، عمرو ابن دينار ، وأبو سفيان . وخرج أحاديثهم جميعا مسلم ، وروى هذه القصة كذلك : أبو هريرة ، وأبو سعيد الخدري ، وأنس بن مالك ، وسليك نفسه ، وأبو ذر . اهـ .

● وأقول : إن هذا إسناد مستقل عن جابر ، وقد صح الإسناد فلا معنى لمعارضته بسائر الروايات عن جابر ، ولو أسلك هذا النكرة هذا المسلك مع زيادات الصحيح لحكم بنكارة الكثير منها ، وأقرب شيء لذلك قوله هنا ( وتجاوز فيهما ) ، فإن أصحاب جابر كعمرو بن دينار في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> ، وأبي الزبير عند مسلم ، ومعاذ بن عبد الله بن خبيب عند ابن خزيمة ، ومحمد ابن المنكدر عند ابن خزيمة وغيرهم يروون الحديث بدونها ، وإنما ذكرها في الحديث أبو سفيان على خلاف عليه فيه ، والحسن ولم يسمع منه ، ومع ذلك أخرجها مسلم في «صحيحه» ، والله المستعان .



(١) ولا يلتفت إلى رواية من ذكرها من طريقه كما في «الأوسط» للطبراني (٦٤١٣) ، ففي إسناده غالب بن عبيد الله ، وهو تالف .

## ● المثال السادس لضربه السنن بعضها ببعض :

### حديث [١١٤] - الصَّحِيحة [٤٦٩]

أورد الشيخ - رحمه الله - عن ابن أبي عاصم في «الديات» (٢٣٠) ، وابن عدى في «الكامل» (١٣٣/٦) ، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٧٦/٢) <sup>(١)</sup> كلهم من طريق محمد بن بلال عن عمران عن قتادة عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إذا حكمتهم فاعدلوا ، وإذا قتلتم فأحسنوا ، فإن الله محسن يحب المحسنين .

● قال الشيخ : هذا إسناد جيد ، رجاله ثقات معروفون ، غير محمد ابن بلال ، وهو البصرى الكندى ، قال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ : صدوق يغرب .

- فقال النكرة : هكذا بتر كلام ابن عدى في الرجل ، ويظهر من كلام الأئمة أن ابن بلال صدوق في نفسه له إفرادات [كذا] وغرائب ، وفي حفظه ضعف ، ويشتد ضعفه إذا روى عن عمران القطان .

أما عبارة ابن عدى ففي «التهذيب» قال : هو يغرب عن عمران ، وله عن غير عمران أحاديث غرائب ، وليس بالكثير ، وأرجو أنه لا بأس به ، وذكره العقيلي : يهم كثيراً عن همام والقطان .

● وأقول : قول ابن عدى - رحمه الله - : يغرب عن عمران ليس معناه أنه يغرب عن عمران خاصة ، وإنما خص عمران بالذكر لكثرة حديثه عنه ، وقلته عن غيره ، وعبارة ابن عدى واضحة في ذلك ، وقد نبهت على ذلك

(١) والطبراني في «الأوسط» (٥٧٣٥) .

مراراً ولكن هذا النكرة وأشباهه من المبتدئين لا يفهمون ، وقد اختص هذا بالوقاحة ، فإنه مع عدم فهمه قد اتهم الشيخ ببيت كلام ابن عدى ، مع أن الشيخ - رحمه الله - قد أتى بحكم الحافظ الذى يصفه بالإغراب ، ولو ساغ لهذا النكرة اتهامه للشيخ - رحمه الله - ببيت كلام ابن عدى لكان هذا الاتهام متوجهاً إلى الذهبى - رحمه الله - من باب أولى ، حيث قال : وساق له ابن عدى أحاديث حسنة ، وقال : أرجو أنه لا بأس به ، والظاهر أن الشيخ - رحمه الله - قد نقل كلام ابن عدى من « الميزان » ، ومع اتهام هذا النكرة للشيخ - رحمه الله - بما هو برىء منه فقد تصرف عامداً متعمداً فى كلام العقيلى - رحمه الله - بما يغيره عن معناه ، فقد قال العقيلى : محمد بن بلال عن همام وعمران القطان : بصرى يهم فى حديثه كثيراً . فقدم النكرة ، وأخر ، فصيره : ( يهم كثيراً عن همام والقطان ) ، ليصيره نصاً فى كونه يهم كثيراً فى حديثه عن همام والقطان خاصة ، وهذا من تغيير كلام الأئمة عمداً ليصل إلى مراده ، فهى خيانة جلية كغيرها ، ومن خيانتته أيضاً تركه توثيق أبى داود له حيث قال : ما سمعت إلا خيراً .

وخلاصة أمره ما قاله الذهبى فى « الميزان » صدوق ، غلط فى حديث كما يغلط الناس .

- ثم قال النكرة فى عمران القطان : اتهم فى مذهبه فهو خارجى ، وفى روايته ، قال الدارقطنى : كان كثير المخالفة والوهم ، وضعفه النسائى وأبو داود ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، لم يرو عنه يحيى بن سعيد .

● قلت : لقد سلك النكرة سبيله المعهودة فى خيانة الأمانة فى نقل أقوال الأئمة ، حتى فى الواحد منهم ، فقد قال عمرو بن على الفلاس : كان ابن مهدي يحدث عنه ، وكان يحيى ( يعنى ابن سعيد القطان ) لا يحدث عنه ، وقد ذكره يحيى يوماً ، فأحسن الثناء عليه .

## إتحاف النفوس المطمئنة بالذَّبِّ عن السُّنَّة

فترك يحيى بن سعيد القطان الرواية عنه ليس نصًّا في جرحه له ، خاصة مع ما اشتهر عنه \_ رحمه الله \_ من التعنت فيمن يروي عنه ، فحذف النكرة توثيقه الصريح ( فأحسن الثناء عليه ) ، ونقل ما يوهم الجرح ، ونقل هذا النكرة عن أبي داود تضعيفه ، وترك ما يفسر سبب التضعيف ، وهو قوله : أفتى في أيام إبراهيم بن عبد الله بن حسن بفتوى شديدة فيها سفك الدماء .

وهذا تضعيف له في مذهبه ، وليس في حديثه ، وحذف توثيقه له حيث قال الآجري عنه : هو من أصحاب الحسن ، وما سمعت إلا خيراً ، وترك أيضاً قول الإمام أحمد : أرجو أن يكون صالح الحديث ، وقول الساجي : صدوق ، وثقه عفان ، وقول الحاكم : صدوق ، وكذا توثيق العجلي وابن حبان ، وتوثيق ابن شاهين له ، وقال : من أخص الناس بقتادة ، وكانوا يقولون إنه يميل إليه ، إلا أنهم لم يثبتوا عليه شيئاً .

فمن تأمل أقوال الأئمة تبين له صحة قول أمير المؤمنين في الحديث ابن حجر : صدوق يهم ، وقد سبقه بذلك أمير المؤمنين البخاري \_ رحمهما الله \_ ، فهو حسن الحديث ما لم يخالف من هو أوثق منه .

والعجب من النكرة \_ بل لم نعد نعجب من شيء يصدر منه \_ قوله :

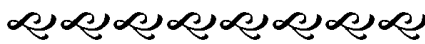
وقد حولف عمران القطان في الإسناد : خالفه سعيد بن بشير ، فقال : عن قتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحي عن ثوبان مرفوعاً بلفظ : إذا ذبحتم ، فأحسنوا ... الحديث ، قال أبو حاتم : هذا وهم ، إنما يروونه عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد عن النبي ﷺ .

- قال النكرة : سعيد من بابة عمران القطان .



● وأقول : ليس سعيد من بابة عمران القطان ، فأكثر الأئمة على تضعيف سعيد ، ولذا قال الحافظ في « التقريب » : ضعيف ، فأحسن أحواله أن يصلح في المتابعات والشواهد ، فلا شك في تقديم عمران عليه ، ثم إنه قد خولف كما بينه أبو حاتم - رحمه الله - ، وقد حكم عليه بالوهم ، وأما رواية عمران فهي طريق مستقلة ، ولذلك لم يذكرها أبو حاتم في الخلاف ، ولم يعارض بينها وبين طريق مسلم كما فعل النكرة كعادته في ضرب الأحاديث بعضها ببعض حيث قال : والمحفوظ في ذلك ما رواه مسلم وأصحاب السنن وغيرهم عن شداد مرفوعاً ، فذكر الحديث .

وعدم ذكر أبي حاتم لحديث أنس في الخلاف مما يبين فساد طريقة هذا النكرة وحرصه على هدم السنن ، وقد ذكر الحافظ ابن رجب حديث أنس في « جامع العلوم والحكم » (٣٨٩/١-٣٩٠) مستشهداً به لحديث شداد الذي رواه مسلم ، ولم يضرب أحدهما بالآخر كما فعل النكرة ، والله المستعان .



## □ طعنه في صحيح البخارى



### حديث [٩٧] - الصحيحة [٣٩٥]

لا تصوم المرأة يوماً تطوعاً في غير رمضان وزوجها شاهد إلا بإذنه .

أورده الشيخ من « سنن الدارمي » (١٧٦١) : أخبرنا محمد بن أحمد ثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : فذكره .

● قال الشيخ : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، جميع رواته ثقات من رجاله ، والحديث أخرجه الشيخان من طرق عن سفيان دون قوله « يوماً تطوعاً في غير رمضان » ، وهى زيادة صحيحة ثابتة ، ومن أجلها خرجت الحديث هنا .

وقد جاءت من طريقين آخرين عن أبي هريرة نحوه ، وإسناد أحدهما صحيح ، والآخر حسن . اهـ .

- فقال النكرة : قد جاءت الرواية الصحيحة هكذا بلفظ : لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه ، وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له .

قال : أخرجه البخارى (٥١٩٢) ، (٥٣٦٠) ، ..... كلهم عن طريق [كذا] معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة به مرفوعاً .

ورواه البخاري من طريق شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه . والباقي نحوه ، وأخرجه برقم (٥١٩٥) ، وقال عقبه : رواه أبو الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة : في الصوم .

– قال النكرة : وهذه إشارة ذكية من أمير المؤمنين أن المحفوظ عن أبي الزناد هو هذا الإسناد الذي يروي به فقرة الصوم فقط .

● وأقول : لا ينبغي أن ينخدع أحد بما صدر النكرة كلامه من الثناء على البخاري - رحمه الله - ، فإنه من الواضح أنه يريد أن يموه على من لا يدري ويخفي طعنه في حديث أخرجه البخاري مسنداً في « صحیحه » محتجاً به ، بل ليس في الباب غيره ، فقد بوب البخاري في كتاب النكاح : ( باب : لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه ) ، ثم أورد الحديث ، قال : حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ، وما أنفقت من نفقة عن غير أمره ، فإنه يؤدي إليه شطره .

فموضع الشاهد للباب قوله : ( ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ) ، ومع ذلك فقد زعم النكرة أن البخاري ما أورده إلا ليبين علتها ، وأن الصواب في حديث أبي الزناد بذكر الصوم فقط ، والزيادة على الصوم في الحديث ليست محفوظة ، ومنها موضع الشاهد للترجمة ( ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ) ، وبذلك يظهر أن هذا النكرة قد انتهى إلى أن البخاري - رحمه الله - يحتج في صحیحه بالأحاديث المعلولة غير المحفوظة ، فماذا ينتظر من هذا الهدام إن قدر له أن يواصل الكتابة وأن يجد من ينشر له ؟

والحديث رواه البخاري (٥١٩٥) كما سبق والطبراني في « الشاميين »  
والبغوي في « شرح السنة » (١٦٨٩) من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي  
الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بالحديث كاملاً .

ورواه النسائي في « الكبرى » (٢٩٢٠) ، وأحمد (٤٤٤/٢) ، ٤٦٤ ،  
٤٧٦ ، (٥٠٠) وغيرهما من طريق سفيان الثوري عن أبي الزناد عن موسى ابن  
أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بذكر الصيام فقط .

وأما سفيان بن عيينة فرواه بالإسنادين جميعاً ، وإن كان متشككاً أكثر من  
الطريق الثاني، فرأى البخاري - رحمه الله - أن الحديث محفوظ بالإسنادين جميعاً،  
فأما رواية شعيب فبالحديث كاملاً ، وأما رواية السفيانيين فبجزء الصيام فقط ،  
وهذا معنى قول البخاري : ورواه أبو الزناد أيضاً عن موسى عن أبيه عن أبي  
هريرة في الصوم ، وقد أشار إلى صحة الإسنادين أيضاً الترمذي (٧٨٢) ، وهذا  
هو الذي فهمه الحافظ أيضاً من قول البخاري حيث قال : ( يشير إلى أن رواية  
شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة أحكام ، وأن لأبي الزناد  
في أحد الثلاثة ، وهو صيام المرأة إسناداً آخر ) ، ولذا لم يورده الحافظ في  
الأحاديث التي تُكلم فيها في المقدمة مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا  
يؤثر على صحة الحديث ، وكم يعل أمثال هذا النكرة الأحاديث بمثل هذا  
الاختلاف الذي لم يعده الأئمة مؤثراً على صحة الحديث ، والله المستعان .

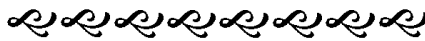
وأما ما ذكره الحافظ من ( قول أبي عوانة في رواية علي بن المديني :  
حدثنا سفيان به بعد ذلك عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان - فراجعته  
فيه ، فثبت على موسى ، ورجع عن الأعرج ) فليس معناه أنه لم يكن عنده  
الحديث من طريق أبي الزناد عن الأعرج ، فإنه ثابت من طريق شعيب كما

سبق ، وإنما يعنى أنه كان لطريق موسى أحفظ لها من طريق الأعرج ، فرد هذه الطريق سنداً ومتمناً ، والحكم على سفيان بن عيينة بالخطأ في السند والمتن كما فعل هذا النكرة من التسرع والجرأة على تخطئة الثقات ، وقد رواه عنه بزيادة ( من غير رمضان ) جمع منهم :

الإمام أحمد في " مسنده " ( ٢ / ٢٤٥ ) ، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف عند الدارمي ( ١٧٦١ ) ، وقتيبة بن سعيد ونصر بن علي عند الترمذي ( ٧٨٢ ) ، والبعوى ( ١٧٦٥ ) ، وقتيبة عند النسائي في " الكبرى " ( ٣٢٨٨ ) ، والحسين ابن حريث عند ابن خزيمة ( ٢١٦٨ ) ، وزهير بن حرب عند أبي يعلى ( ٦٢٧٣ ) ، كلهم ( أحمد بن حنبل ، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف ، وقتيبة بن سعيد ، ونصر بن علي ، والحسين بن حريث ، وزهير بن حرب ) ستتهم عن سفيان ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بزيادة ( من غير رمضان ) والحديث ثابت من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فالحكم بالخطأ على سفيان في إثبات هذه اللفظة فيه غير مقبول ، خاصة وأنها ثابتة من وجه آخر ، فقد وردت عند عبد الرزاق ( ٧٨٨٦ ) ، وأخرجه أبو داود ( ٢٤٥٨ ) عن الحسن بن علي عنه وهذه الزيادة ثابتة في طريق موسى بن أبي عثمان بإقرار النكرة ، وموسى وأبوه قال في كل منهما الحافظ في " التقريب " : مقبول .

وقد أورد له الشيخ شاهداً صحيحاً من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أبو داود ( ٢٤٥٩ ) ، وأحمد ( ٨٠ / ٣ ) ، وسياقه دال على أن النهي في التطوع ، وله شاهد أخرجه الطيالسي ( ١٩٥١ ) من حديث ابن عمر ، وفي إسناده ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف ، يصلح في الشواهد والمتابعات .

قال ابن خزيمة \_ رحمه الله \_ : قوله ﷺ : « من غير شهر رمضان » من الجنس الذى نقول : إن الأمر إذا كان لعلة فمتى كانت العلة قائمة ، والأمر قائم ، فالأمر قائم ، والنبي ﷺ لما أباح للمرأة صوم شهر رمضان بغير إذن زوجها إذ صوم رمضان واجب عليها كان كل صوم صوم واجب مثله<sup>(١)</sup> جائز لها أن تصوم بغير إذن زوجها ، ولهذا المسألة كتاب مفرد قد بينت فيه الأمر الذى هو لعلة ، والزجر الذى هو لعلة . اهـ .



(١) يعنى \_ رحمه الله \_ بقوله : صوم صوم واجب : صيام ما كان واجباً صومه ، فلا تكرار فى العبارة .

## □ تخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة



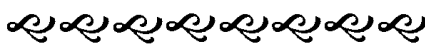
### ◆ المثال الأول :

#### حديث [١٠٢] \_ الصحيحة [٤٢٣]

لقد أورد النكرة عن ابن أبي حاتم في « العلل » (٣٧٥/١) قال : سمعت أبي يقول : طلق بن غنام هو ابن عم حفص بن غياث ، وهو كاتب حفص ابن غياث روى حديثاً منكرًا ، وذكر الحديث .

- ثم قال النكرة ص (٣٦٢) : ثم رجعت إلى كتاب « الجرح والتعديل » ، فوجدته لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فنما إلى فكرى أنه لا يعرفه ، فهو عنده مجهول الحال ، لذلك رجح في نقده أنه \_ أى طلق \_ ، وقد انفرد بهذا الحديث عن رجل مشهور مثل القاضى شريك \_ رجح أنه أخطأ فيه ، وهذا ظاهر من اضطرابه فيه ، ثم نقل كلامه الذهبى موافقاً عليه ، وليس بجيد بالنسبة له حيث قد ثبت عنده أنه ثقة . اهـ .

فتأمل كيف حكم على أبي حاتم \_ رحمه الله \_ بالجهل بحال طلق لمجرد أنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ثم لام الذهبى على ذكره حكم أبي حاتم على الحديث بالنكارة مع ذكره توثيق من وثقه ، فأى تعارض بين هذا وذاك إلا عند من لا يدري ما يقول ؟ ، والله المستعان .



## ● المثال الثاني لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة :

### حديث رقم [٩٨] - الصحيحة [٤٠٠]

خرج الشيخ حديثاً من " مستدرك الحاكم " من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً ، ونقل قول الحاكم : صحيح الإسناد ، فقال الذهبي : صحيح على شرط مسلم ، وقال الحافظ في " الفتح " (٧٩/١٠) : سنده قوى .

- فقال النكرة : في صحيح الإسناد نظر ، فحماد بن سلمة ليس من حفاظ حديث هشام بن عروة ، بل هو كثير الخطأ عليه .

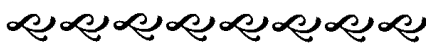
● قلت : هذا من تجنيه على حماد بن سلمة وتهوره ومجازفته ، فإنه لم يقل ذلك أحد غيره .

ثم نقل كلاماً عن ابن رجب لم يفهمه في رواية حماد عن قتادة ، وأيوب ، وداود بن أبي هند ، والجريري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وعمرو بن دينار .

ثم قال : وقد أخرج الإمام مسلم لحماد عن هؤلاء المذكورين ما عدا الأخير ، وذلك في المتابعات لا الأصول .

ثم قال : من هنا تدرك خطأ قول الذهبي ( على شرط مسلم ) .

● قلت : بل من هنا ندرك تعديه على الذهبي بتخطئته إياه بالتهور والمجازفة ، فقد روى له مسلم حديثاً بهذا الإسناد رقم (٢٣٦٣) في تلقيح النخل ، والله المستعان .





## ● المثال الثالث لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة :

### حديث [٩١] - الصديحة [٣٦٦]

إن التجار هم الفجار . قيل : يا رسول الله أوليس قد أحل الله البيع ؟ قال : بلى ، ولكنهم يحدثون ، فيكذبون ، ويخلفون ، فيأثمون .

قال الإمام الألباني - رحمه الله - : رواه أحمد (٤٢٨/٣) ، والطبري في « تهذيب الآثار » (١/٤٣/٩٩ ، ١٠٠) ، والطحاوي في « المشكل » (٣/١٢) ، والحاكم (٢/٦-٧) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٤/٢١٨/٤٨٤٦) عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني أبو راشد الخبزي عن عبد الرحمن بن شبل يقول : فذكره مرفوعاً .

قال الحاكم : صحيح الإسناد ، وقد ذكر هشام بن أبي عبد الله سماع يحيى بن أبي كثير من أبي راشد ، وهشام ثقة مأمون ، وأدخل أبان بن يزيد العطار بينهما زيد بن سلام .

● قال الشيخ : ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا ، أخرجه الحاكم والبيهقي وابن عساكر عن أبان به ، وصرح ابن عساكر بسماع يحيى من زيد ابن سلام أيضا ، وخالفهم معمر فقال : عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده عن عبد الرحمن بن شبل .

● قلت : هكذا وقع التصريح بسماع يحيى بن أبي كثير من أبي راشد عند الحاكم وعند البيهقي ، وقد نص الحاكم على إثبات السماع مما ينفي احتمال التصحيف في الإسناد ، ولم يعارض الحاكم أحد من أهل العلم بنفي السماع ، مع أن المعروف أن المثبت مقدم على النافي ، فكيف إذا لم ينف أحد؟

ومع ذلك فقد تجرأ هذا النكرة ، ورد هذا النص بقوله : أما تصريح يحيى بالسماع من أبي راشد فوهم ، ولم يوجد عند أحد ممن خرج هذا الحديث إلا عن طريق الحاكم ، ويحيى بينه وبين أبي راشد طبقتان ، ولم يثبت من وجه صحيح أنه لقيه ، ويدل على ذلك أنه وجد بينهما رجال ، ثم ذكر أن رواية أحمد والطحاوي والخرائطي ليس فيها تصريح بالسماع ، ثم قال : فهذا يدل على خطأ الحاكم في قوله ( حدثني أبو راشد ) ، ولا يحتج بزيادات الحاكم في « المستدرک » لكثرة أوهامه وأغلاطه كما يعلم من يقرأ في كتابه ولو يسيراً .

ثم ذكر الخلاف في الإسناد ، ثم قال : وأصحهما ما رواه هشام ، فإنه أثبت أصحاب يحيى ، وإسناده منقطع ، فهو ضعيف .

ثم قال : وقد ذكر البيهقي في كتابه « الآداب » ص ( ٤٨٦ ) بعد أن أخرج الحديث عن شيخه الحاكم من طريق هشام ، وفيه ( التحديث ) ، قال : خالفه - أي هشام - علي بن المبارك وأبان العطار ، فروياه عن يحيى عن زيد ابن سلام عن أبي سلام عن أبي راشد ، وقد ذكر هشام الدستوائي فيه سماع يحيى ابن أبي كثير ، وهشام أحفظ ، والله أعلم .

ومع نص البيهقي - رحمه الله - على إثبات السماع الذي يقتضى تصحيح الحديث أصر النكرة على تضعيفه ، لكنه هذه المرة ترك تخطئة الحاكم وتوهمه وانتقل إلى شيخه قائلاً : وقد ظهر لي أنه ربما كان الخطأ من شيخ الحاكم أبي عمرو عثمان بن أحمد بن محمد السماك ، ففيه مقال كما في « تاريخ بغداد » و « الميزان » . اهـ .

● وأقول : أما قوله : إن بين يحيى بن أبي كثير وبين أبي راشد طبقتين فجهل فاضح فإن يحيى رأى أنساً ، فكيف يبعد سماعه من تابعي من الثانية ؟

وأما توهيمه الحاكم أو شيخه في التصريح بالسماع فمردود ، لأن الطبرى - رحمه الله - قد رواه في " تهذيب السنن " ( ٩٩ ) قال : حدثني ابن المثنى قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو راشد الخيراني .

وفي رقم ( ١٠٠ ) قال : حدثني يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا ابن عليّ قال حدثنا هشام ، وحدثنا ابن المثنى قال حدثنا ابن أبي عدى عن هشام عن يحيى قال : حدثني أبو راشد الخيراني .

فهذه ثلاثة أسانيد صحيحة إلى هشام بن أبي عبد الله ، وفيها تصريح يحيى بتحديث أبي راشد الخيراني له .

وقد سبق أن الشيخ - رحمه الله - خرج الحديث من " تهذيب السنن " للطبرى ، فإما أن يكون هذا النكرة لم يكلف نفسه النظر فيه ، ثم أقدم على تخطئة الحاكم وشيخه والبيهقي ، فإقدامه على تخطئتهم والحالة هذه من التهور والمجازفة ، وإما أن يكون قد اطلع عليه ، وأخفاه حتى يتمكن من تضعيف الحديث ليتوصل إلى تنقص الإمام الألباني - رحمه الله - .

وتلك خيانة كنظائرها ، والله المستعان .

- وقال النكرة : رواية أبان عند أحمد مثل إسناد على بن المبارك ، فثبت أن هناك خطأ آخر عند الحاكم ، فقد سقط عنده ذكر ( أبي سلام ) .

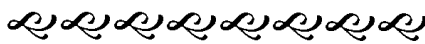
● قلت : هو مردود أيضا بأنه وقع كذلك عند الطبرى ( ١٠١ ) من رواية معمر بدون ذكر ( أبي سلام ) ، ووقع كذلك أيضا في " معجم الصحابة " لعبد الباقي بن قانع ( ١٧٤/٢ - ١٧٥ ) ، وقد سبق أن الشيخ - رحمه الله - قد عزا

الحديث للطبرى فى « تهذيب الآثار » ، ومع ذلك لم ينظر فيه هذا النكرة ، وتعدى على الإمام الحاكم بالتخطئة ، فما أعظم تهاونه فى الحكم على الأئمة بالخطأ ، وما أعظم جرم الذى يسלט أمثال هؤلاء على السنة وحفاظها !.

والحديث قد صححه الطبرى فى « تهذيب الآثار » والترمذى ، والحاكم ، والبيهقى ، وابن حبان ، والمنذرى ، والذهبى ، وشيخنا الألبانى ، والأرنأؤوط ، وخالفهم النكرة ، فقال : ضعيف .

وقد سلك النكرة سبيله المعهودة منه فى كتابه فى ضرب النصوص بعضها ببعض ، فعارض بينه وبين حديث : يا معشر التجار إن هذا البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة .

ولا خلاف بينهما ، ومن أراد الوقوف على التوفيق بينهما فليرجع إلى « مشكل الآثار » للطحاوى (١٢/٣-١٥) .



### ● المثال الرابع لتخطئته الأئمة بالنهور والمجازفة :

#### حديث [٣٧] - الصحيحة [٢٢٧]

أورده الشيخ من طريق زيد بن الحباب حدثنا عثمان بن موهب مولى بنى هاشم قال : سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ لفاطمة : ما يمنعك أن تسمعى ما أوصيك به ؟ أن تقولى إذا أصبحت وإذا أمسيت : يا حى يا قيوم برحمتك أستغيث ، وأصلح لى شأنى كله ، ولا تكلنى إلى نفسى طرفة عين أبداً .

قال الشيخ : هذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات ، غير عثمان ابن موهب ، وهو غير عثمان بن عبد الله بن موهب ، قال ابن أبي حاتم عن أبيه : صالح الحديث .

وقال الحافظ : مقبول .

- فقال النكرة : صحيح ، عثمان هذا لم يعرفه أحد ممن ترجم له ، وهذا توارد غريب ، يقلد التالى فيه من سبقه ، فترجم له البخارى ، ولم يعرفه ، وتبعه ابن أبي حاتم ، وأصحاب التهذيب ... حتى جاء الألبانى فلم يفعل شيئاً .

● وأقول : لقد ظن أنه بهذه المعلومات المبعثرة سيتخطى البخارى ، وأبا حاتم ، وابن أبي حاتم ، وعبد الغنى المقدسى ، والمزى ، والذهبي ، وابن حجر وغيرهم .

والعجيب أنه ما أتى بجديد ، وإنما خطأ هؤلاء الأئمة بما قالوه ، وكأنهم لا يفهمون ما يقولون ، فلننظر فيما قرره ، وبماذا احتج ؟

لقد قال : والحق أنه رجل مشهور ، نسب لجدّه ، وهو عثمان ابن عبد الله بن موهب .

وقال أيضا : والصواب أن ابن موهب ، وعثمان بن موهب ، وعثمان ابن عبد الله بن موهب ثلاثتهم رجل واحد ، وهو ثقة معروف ، وحجتى فى ذلك :

- اشتراكهما فى الرواية عن موسى بن طلحة .

- أن عثمان بن عبد الله ... ينسب لجدّه فى الأسانيد ، فيقال عثمان بن موهب .

- أن الإسناد عند الحاكم جاء اسمه كاملاً .

- أن ابن أبي حاتم قال في عثمان أنه [كذا] كوفي ، وكذلك عثمان ابن عبد الله بن موهب سكن الكوفة كذلك [كذا] .
- وزيد بن الحباب كذلك سكن الكوفة ، وهو يدركه بالسن .  
وكلا العثمانيين من طبقة واحدة .
- ويؤكد أنهما راو واحد عدم معرفة تلاميذ وشيوخ عثمان بن موهب هذا .
- وكلاهما مولى ، فالأول : قالوا : مولى بني هاشم ، وفي الثاني قالوا : مولى آل طلحة ، ثم قال : ومما زاد يقيني بصحة ما ذهبت إليه : وجدت الحديث في « أمالي الأذكار » لابن حجر قد أخرجه بسنده عن زيد بن الحباب عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن أنس به ، وقال : حسن غريب ، ثم أخذ يكرر أن عثمان بن عبد الله بن موهب يقال له عثمان بن موهب بما لا طائل وراءه .
- وأقول :

- أما القول باشتراكهما في الرواية عن موسى بن طلحة ، فإن البخاري وحده هو الذي قال إن عثمان بن موهب الهاشمي روى عن موسى بن طلحة ، ومع ذلك فقد فرق بينه وبين الآخر المشهور .
- وأما كون عثمان بن عبد الله بن موهب ينسب إلى جده فقد قال ذلك المزني في « تهذيب الكمال » ، وتبعه ابن حجر ، ومع ذلك فرق بينهما .
- وأما ذكره عند الحاكم ( عثمان بن عبد الله بن موهب ) ، فقد رواه البيهقي في « الأسماء والصفات » ( ٢١٣ ) من طريق الحاكم وأبي يعلى الصيدلاني ، وهو ثقة بإسناد الحاكم ، وفيه ( عثمان بن موهب ) ، فإما أن يكون هذا من الحاكم نفسه أو ممن رواه عنه .

- وأما ما ورد في « الأملی » للحافظ ابن حجر من تسميته ( عثمان ابن عبد الله بن موهب ) فخطأ ، فإن الحافظ رواه عن فاطمة بنت المنجا عن سليمان بن حمزة عن محمد بن عبد الواحد المقدسي بإسناده .

والحديث موجود في « الأحاديث المختارة » للحافظ محمد بن عبد الواحد المقدسي بإسناده ، وفيه تسميته ( عثمان بن موهب مولى بني هاشم ) .

وعلى أى حال سواءً كان عثمان بن عبد الله بن موهب أو عثمان ابن موهب فليس ذلك دليلاً على كونهما واحداً ، فإن لذلك نظائر .

- وأما احتجاجه بكون ابن أبي حاتم قال عن عثمان إنه كوفي فهذا ناشئ من كونه لا يدري ما يقول ، فإنه قد قال عن ابن أبي حاتم إنه لا يعرفه ، وإنما تابع البخارى فقط في التفريق بينهما ، فكيف يحتج بكلامه ؟

- وأما دعواه أنهما في طبقة واحدة فهذا يدل على جهل فاضح ، فإن عثمان بن عبد الله بن موهب مولى آل طلحة سمع أبا هريرة المتوفى سنة (٥٧) أو (٥٨) أو (٥٩هـ) ، ولذا قال الذهبي في « السير » (١٨٧/٥) : توفي بعد سنة عشرين ومائة ، وقد وهم ابن سعد ، فقال ما لا يسوغ ، وهو : مات في خلافة المهدي سنة ستين ومائة .

وأما زيد بن الحباب الراوى عنه فإنه توفي سنة ثلاثين ومائتين ، فبين وفاتيهما (١١٠) سنة فكيف يروى عنه ، بل إنه يبعد أن يروى عنه حتى على قول ابن سعد الذى وهمه فيه الذهبي ، وشيوخ زيد بن الحباب هم تلاميذ عثمان ابن عبد الله بن موهب مولى آل طلحة ، ولم يذكر زيد بن الحباب فى الرواة عنه ، وهذا وحده كاف فى إبطال ما ادعاه هذا النكرة من كونهما واحداً فكيف إذا انضاف إلى ذلك كون الراوى فى هذا الحديث منصوباً على كونه

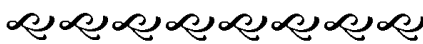
## إتحافُ النفوسِ المطمئنة بالذَّبِّ عن السنَّة

مولى بني هاشم عند النسائي في « الكبرى » (١٠٤٠٥) ، والبخاري كما في « كشف الأستار » (٣١٠٧) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٤٨) ، والمقدسي في « المختارة » رقم (٢٣١٩) ، (٢٣٢٠) ، (٢٣٢١) .

وأما عثمان بن عبد الله بن موهب الثقة المشهور فإنه مدني ، ويلقب بالأعرج ، وهو مولى طلحة بن عبيد الله التيمي ، فهو مولى التميميين ، فهذا نص على أنه غير الراوي صاحب أنس بن مالك .

وإقدام هذا النكرة على تخطئة الأئمة بهذه الشبه الواهية مع وضوح الصواب في قولهم دليل على أنه لا يدري أن في المصطلح باباً اسمه « المتفق والمفترق » فلقد ذكر الخطيب في كتابه « المتفق والمفترق » أربعة عشر راوياً كلهم اسمه « إبراهيم بن يزيد » ، وكثير منهم في طبقة واحدة ، وبينهم من الاشتراك أكثر مما بين هذين الراويين ، وهذا من شؤم التعجل في الاشتغال بالتحريج قبل إتقان علوم الحديث النظرية وقواعده ، فضلاً عن التصنيف ، فليتنق الله كل من يشجع أمثال هذا النكرة على الخوض في هذه الأمور الخطيرة ، والله المستعان .

وأما عن حكم الحديث فقد بين الشيخ أمره ، وهو أنه حسن ، وقد سبقه بالتحسين الحافظ ابن حجر كما في « نتائج الأفكار » ، وصححه المنذري ، والحاكم ، ووافقه الذهبي .





● المَثَالُ الخَامِسُ لِنَخْطَتِنَا الأُمَّةَ بِالتَّهْوُرِ وَالمَجَازِفَةِ :

حَدِيثُ رَقْمِ [٥] - فِي السَّلْسَلَةِ رَقْمِ [٥٩]

يا علي أصب من هذا ، فهو أنفع لك .

أورده الشيخ - رحمه الله - من طريق فليح بن سليمان عن أيوب ابن عبد الرحمن بن صعصعة الأنصاري عن يعقوب بن أبي يعقوب عن أم المنذر بنت قيس الأنصارية .

ونقل قول الترمذي : حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث فليح .

ثم قال الشيخ : وهو مختلف فيه ، وقد ضعفه جماعة ، ومشاه بعضهم ، واحتج به الشيخان في صحيحيهما ، والراجح عندنا أنه صدوق في نفسه ، وأنه يخطئ أحياناً ، فمثله حسن الحديث إن شاء الله إذا لم يتبين خطؤه .

- فقال النكرة : أيوب بن صعصعة مجهول الحال ، لم يوثقه معتبر ، إلا أن ابن حبان ذكره في الثقات ، لم يخرج له أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه إلا هذا الحديث الواحد ، ومع ذلك قال ابن حجر : صدوق .

● وأقول : فهل إذا لم يخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه إلا هذا الحديث لا يكون له غيره ؟

بل قد أخرج له الإمام أحمد حديثاً في " مسنده " ( ٣٣٨/٢ ) من حديث أبي هريرة <sup>(١)</sup> ، وأخرج له يعقوب الفسوي ( ٤٢٥/٣ ) حديثاً آخر عن أيوب ابن بشير المعافري .

(١) والعجب أن الشيخ شعيباً قد حسن إسناده ، وضعف هذا الحديث ، مع أنه بإسناد واحد ، وقد أورد ابن أبي حاتم الحديث في " علله " ( ٢٣١١ ) ، وأعل طريقاً من طرقه فقط ، ولم يعل أصل الحديث .

وقد ذكر الحافظ في « التهذيب » أنه روى عنه جمع ، ووثقه ابن حبان .  
وقد قال الذهبي في « الميزان » في ترجمة مالك بن الخير الزياتي مصري ،  
محلّه الصدق ، قال ابن القطان : هو ممن لم تثبت عدالته .

ثم قال الذهبي : يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة ، وفي رواية  
« الصحيحين » عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم ، والجمهور على  
أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه  
صحيح . اهـ .

● قلت : وقد بين هذه القاعدة شيخنا الألباني \_ رحمه الله \_ في « تمام  
المنة » ص ( ٢٠٤ - ٢٠٦ ) تمام البيان ، فلا حاجة لإعادته ، ولكن هذا النكرة  
ونظراءه لا يدركون مسالك الأئمة ، والله المستعان .

- ثم قال : ويعقوب هذا مجهول ، وأخطأ ابن حجر ، ونقل عن أبي  
حاتم أنه قال فيه : صدوق ، لكن في كتاب ابن أبي حاتم ترجم ليعقوب بن أبي  
يعقوب أولاً رقم ( ٩٠٥ ) : روى عن أبي هريرة ، روى عنه أيوب ابن  
عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، ثم في الرقم التالي ( ٩٠٦ ) يعقوب بن يوسف .  
قال أبو محمد : روى عنه أبي ، وسئل عنه فقال : صدوق .

فلعل ابن حجر \_ رحمه الله \_ انتقل بصره في النقل . اهـ .

● وأقول : هكذا وبكل جرأة يقطع بخطأ الحافظ ابن حجر لكونه لم  
يجد في « الجرح والتعديل » كلمة ( صدوق ) ، ويعلل ذلك بلعل كذا ... ،  
فليعلم إلى أي حد بلغه هؤلاء المتطفلون على العلم في تحطئة العلماء ، ألا يحتمل

أن يكون ذلك في نسخة الحافظ من « الجرح والتعديل » ، أو أنه سقط من المطبوع ، أو أن الحافظ وقف على ذلك في مصدر آخر غير « الجرح والتعديل » ؟  
أليس ذلك بأولى من تخطئة هذا الإمام؟! .

ثم لو أن هذا النكرة المتجري على الحافظ ابن حجر مد يده إلى « تهذيب الكمال » لوجد الحافظ المزي قد سبق الحافظ ابن حجر بهذا النقل عن أبي حاتم ، وكذلك سبقه بذلك النقل الحافظ الذهبي في « تهذيب التهذيب » (١٣١/١٠) ، فثبتت بذلك براءة الحافظ ابن حجر وجناية هذا النكرة المعجب بنفسه عليه ، فعليه من الله ما يستحق .

ويعقوب قد روى عنه جمع ووثقه ابن حبان أيضا ، وقال الذهبي في « الكاشف » : ثقة ، وهذا الغلام يقول عنه : فيعقوب إذن مجهول العين .

ولا أدري كيف يصفه بكونه مجهول العين مع أنه قد روى عنه جمع ؟

ذكر الحافظ في « التهذيب » منهم : أيوب بن عبد الرحمن ، وعثمان ابن عبد الرحمن ، وأبا يحيى السلمى ، وذكر في التعجيل محمد بن إبراهيم التيمي ، وذكر ابن حبان أبا عقيل وابن أبي فديك .

ومعلوم أن مجهول العين من روى عنه واحد فقط ، ولم يوثق .

فتأمل أخي القارئ حكم الذهبي على الراوي بالثقة ، وابن حجر بأنه صدوق ، ثم يحكم عليه هذا النكرة بأنه مجهول العين!! .

فإلى متى ينشر مثل هذا العبث في العلوم الشرعية؟! .

وأما قوله ( ولا يعرف له سماع من أم المنذر ، ولا يدرى هل عاصرها أم لا ؟ وإن كان عاصرها هل كان ممكناً لقاؤهما ؟ ) فإنه من عجائب الزمان

وتطاول الصبيان ، فإن أم المنذر لا تعرف إلا بروايته عنها ، وقد أثبت لها الصحبة بذلك ابن سعد ، والطبراني ، وأبو نعيم وغيرهم ، ولم يخالفهم إلا هذا النكرة ، فتأمل !! .

أما قوله ( أما قول الشيخ : وإنما يحسن فقط كما قال الترمذى فهذا غير مقصود كلام الترمذى ، فإنه قال : حسن غريب ، وهذا يعنى استغرابه للإسناد ، وإن كان المتن يمكن أن يحسن لوجود شواهد له ، لكنه غالباً يقصد بالغرابة الخطأ أو الضعف فى الإسناد ) فيدل على جهل فاضح ، فإن الترمذى إنما يقصد بالغرابة الضعف إذا أفردتها فى الحكم على الحديث ، وذلك فى الأغلب ، وأما إذا جمعها مع غيرها فإنه يعنى بها التفرد كغيره من أهل العلم ، فقد وصف الترمذى أحاديث بقوله حسن صحيح غريب ، فكيف يكون صحيحاً ضعيفاً ؟ مثل حديث رقم (٧٦) فى الترمذى ، وهو فى « الصحيحين » ، والحديث رقم (١٥٢) ، وهو فى « صحيح مسلم » ، والحديث رقم (٣٣٩٦) ، وهو فى « صحيح مسلم » ، وغيره ذلك كثير ، وأما وصف الترمذى للحديث بقوله ( حسن غريب ) ، وهو صحيح فكثير ، وقد بينت ذلك فى كتابي « القول الحسن فى كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن » ص (٢١٦) فلا حاجة لإعادته هنا .

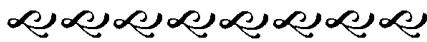
— ثم قال : ثم وقفت على كتاب « نظرات فى السلسلة الصحيحة »<sup>(١)</sup> للشيخين : مصطفى بن العدوى ، وخالد المؤذن ، ووجدتهما ذكرا هذا الحديث ، وأعلاه بفليح وأيوب ، وفاتهما العلة الأهم ، وهى جهالة عين يعقوب ، ولعلمهما

(١) وقد بينت قدر تلك النظرات وصاحبها بما تقتضيه قواعد هذا العلم الشريف فى كتابي : « الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألبانى \_ رحمه الله \_ بالتساهل » .

تابعاً ابن حجر في قوله « صدوق » ، وهو كتاب قدم الطبع ، فلعلهما تنبها لذلك . اهـ .

● قلت : ولم أقف لهذا النكرة في كتابه كله على مثل هذا الاعتذار عن هذين المذكورين في حق الشيخ الإمام المجدد الألباني \_ رحمه الله \_ مع معرفة القاصي والداني بالفرق بين مكانة هذين وبين الإمام الألباني \_ رحمه الله \_ ، وهذا دال على قصد التشكيك في الشيخ منه وممن نشر له .

ولا أدل على ذلك في الحديث نفسه من معارضته احتجاج الشيخ بفليح بقوله : وقد ضعف فليحاً في بعض تحقیقاته كما في « الضعيفة » ( ٣ / ٣٢٢ ) ، مع أنه من الواضح أن قول الشيخ في « الضعيفة » مجمل وقوله هنا مفصل ، ومعلوم أن المجمل يرد إلى المفصل ، والله أعلم .



## □ طعنه في رواية السنة بالتهور والمجازفة :



### ◆ المثل الأول :

ص (٣٠١) قال : المعروف عن عبد الرزاق وإن كان ثقة إماماً ، فإنهم وصفوه بالخطأ عن معمر بن راشد .

وقد أخذ هذا من قول الدارقطني : ثقة ، لكنه يخطئ على معمر في أحاديث .

● قلت : إن عبد الرزاق مكثراً جداً عن معمر ، فقد استقرأت حديثه من « التفسير » الذي جملة رواياته فيه نحو ألفي رواية لمعمر بن راشد ، منها (٧٣٧) ، وهذا يعني أن أكثر من ثلث رواياته عن معمر ، وعبد الرزاق كغيره من الثقات الأثبات يقع منه بعض الخطأ في جملة ما يرويه ، فإذا كان مكثراً جداً عن معمر ، فذلك يستلزم أن أكثر أخطائه ستكون عن معمر ، فهذا معنى قول الدارقطني : يخطئ على معمر في أحاديث ، ومثل هذا العُمر لا يدرك مسالك الأئمة ، ولا يفهم كلامهم ، ولذا فهو يخطئ يخطئ عشواء .

ولما تكلم العباس بن عبد العظيم في عبد الرزاق قال الذهبي معقبا عليه : هذا ما وافق العباس عليه مسلم ، بل سائر الحفاظ وأئمة العلم يحتجون به ، إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى .

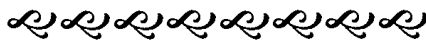
ومما يدل على قصد تعدى هذا النكرة على رواية السنة أنه تصرف في عبارة الدارقطني ، فزاد فيها كلمة ( المعروف ) التي تفيد اشتهاره بالخطأ على معمر .

- ثم قال : ( وصفوه ) بالجمع مع أن قائل ذلك الدارقطني وهى تفيد أن كثيراً من أهل العلم تكلموا فيه ، وكذا تفيد الاستمرار والمداومة .

هذا مع أن عبد الرزاق من أثبت الناس فى معمر : ففى شرح « علل الترمذى » لابن رجب (٧٠٦/٢) قال ابن عسكر<sup>(١)</sup> : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق ، قال : يعقوب ابن شيبه : عبد الرزاق مثبت فى معمر ، جيد الإتقان ، وقال ابن معين : أبو سفيان المعمرى محمد بن حميد صاحب معمر ثقة ، وعبد الرزاق أحب إلى منه .

والعجب من هذا النكرة أنه مع جهله البالغ وعدم أمانته راح يتناول على الإمام المجدد الألبانى - رحمه الله - بقوله : أما من لا ينظر إلا إلى « التقريب » و « الكاشف » ، فيجد ترجمة رجال هذا الإسناد يقال فيهم ثقة ، فلعله لا يفهم مسالك هؤلاء القوم ، بل ويتعجب من صنعهم<sup>(٢)</sup> .

● وأقول : لا أملك إلا أن أقول : حاسب الله من نشر لهذا بما يستحق .



## ● المثال الثانى الطعن فى رواية السنة بالخيانة فى النقل :

### حديث رقم [١١] - الصحيحة [١٠٧]

ما نقض قوم العهد قط إلا كان القتل بينهم ، وما ظهرت الفاحشة فى قوم قط إلا سلط الله عَلَيْهِمْ الموت ، ولا منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم القطر .

(١) الظاهر أنه محمد بن سهل بن عسكر .

(٢) وقد صدر من أحد إخواننا الأفاضل كلام يفهم منه التقليل من شأن كتاب « الكاشف » للذهبي ، و « التقريب » لابن حجر ، و « الخلاصة » للخزرجي ، ولعله حين يقرأ مثل هذا الكلام لهذا النكرة يدرك أن أمثاله ربما تعلقوا ببعض كلامه ، والله الهادى إلى سواء السبيل .

أورده الشيخ - رحمه الله - من عند الحاكم والبخاري والبيهقي من طريق بشير بن مهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه .

ونقل الشيخ قول ابن حجر - رحمه الله - في بشير : صدوق لين الحديث ، ثم أورد طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن ابن عباس موقوفاً بنحوه .

**وصحح الشيخ هذا الموقوف ، وقال له حكم الرفع .**

ثم أورده الشيخ من طريق آخر عند الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً ، وبين أن إسناده ضعيف ، ثم قال : ويبدو لي أن للحديث أصلاً عن بريدة ، ثم أورد من عند الطبراني في « الأوسط » ، وتمام بن محمد الرازي في « الفوائد » من طريق مروان بن محمد الطاطري ثنا سليمان بن موسى ثنا فضيل عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً به مختصراً .

**ثم قال الشيخ :** مروان ثقة ، وسليمان بن داود الكوفي صويلح كما قال الذهبي ، وفضيل إن كان ابن مرزوق ففيه ضعف ، وإن كان ابن غزوان فهو ثقة احتج به الشيخان ، فإن كان هو راوي الحديث ، فهو حسن إن شاء الله تعالى .

ثم تبين أنه ابن مرزوق ، فقد ذكره المزي في الرواة عنه في ترجمة ابن مرزوق من تهذيبه ، ولا يمنع ذلك من الاستشهاد به . اهـ .

● **قلت :** رواه تمام في « الفوائد » (٩٤٠) من طريق محمد بن عوف ، والطبراني في « الأوسط » (٦٧٨٨) من طريق إبراهيم بن مروان بن محمد كلاهما ( محمد بن عوف وإبراهيم ) عن سليمان بن موسى الكوفي عن فضيل ابن غزوان عن عبد الله بن بريدة عن أبيه به .

ورواه الطبراني في « الأوسط » (٤٥٧٧) من طريق العباس بن الوليد الخلال عن مروان عن سليمان عن فضيل بن مرزوق عن عبد الله بن بريدة عن أبيه .



ومحمد بن عوف ثقة حافظ ، وإبراهيم بن مروان صدوق ، فلا شك في ترجيح روايتهما على رواية العباس وحده ، فهو صدوق فقط ، فترجح بذلك أن فضيلاً هو ابن غزوان الثقة الذي أخرج له الجماعة ، وأما ابن مرزوق ، فكأن الشيخ تابع فيه قول الحافظ في « التقريب » حيث قال : صدوق يهم ، والحق أنه أعلى من ذلك ، وأما النكرة فقد غش المسلمين ، وتجنى على السنة بالجور على روايتها ، فقد نقل كلام من تكلم فيه فقط ، ثم اعتمد على ذلك في تضعيفه ، وهذه خيانة ، فإلى الله المشتكى ، فإنه قال : فضيل ضعيف ، قال الحاكم : قد عيب على مسلم إخراج حديثه ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، صدوق ، يهم كثيراً .... لا يحتج به ، وقال ابن حبان في « الثقات » : يخطئ ، وذكره في الضعفاء ، وزاد : ويروى عن عطية الموضوعات . انتهى كلامه .

● **قلت :** وقد نقل هذا الكلام من « تهذيب التهذيب » ، فكتم قول الثوري فيه : ثقة ، وقول سفيان بن عيينة فيه : ثقة ، وقول ابن معين مرة : ثقة ، وأخرى : صالح الحديث ، وقول أحمد بن حنبل : لا أعلم إلا خيراً ، وقول العجلي : جازئ الحديث ، صدوق <sup>(١)</sup> .

● **قلت :** وقد قال فيه البخاري : مقارب الحديث ، وسئل عنه أبو داود ، فأجاب بقول سفيان بن عيينة بالتوثيق ، وأقره ، كما في سؤالات أبي عبيد له رقم (٣٠٨) ، ووثقه الفسوي أيضاً .

وأما الكلام فيه فأشده لابن حبان ، لكن الكلام المذكور في « التهذيب » مختصر اختصاراً مخلاً ، ففي « المجروحين » (٢/٢٠٩) قال : يروى عن عطية وذويه منكر الحديث جداً ، كان ممن يخطئ على الثقات ، ويروى عن عطية

(١) الذي في الثقات المطبوع : ثقة .

الموضوعات ، وعن الثقات الأشياء المستقيمة ، فاشتبه أمره ، والذي عندي أن كل ما روى عن عطية من المناكير يلزق ذلك كله بعطية ، ويبرأ فضيل منها ، وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً به ، وفيما انفرد على الثقات ما لم يتابع عليه يتنكب عنها في الاحتجاج بها . اهـ .

فتبين بذلك أن من أنكر حديثه إنما أنكره بسبب ما رواه عن عطية وأن الخطأ فيها من عطية كما قال ابن حبان مع تشدده هو وأبو حاتم الرازي ، وأما قول الحاكم عيب على مسلم إخراج حديثه ، فلم يذكر من العائب ، وليس هذا جرحاً ، فقد يقال هذا في الصدوق الذي لا يصل إلى شرط الصحيح ، وقد جاز القنطرة بإخراج مسلم له ، وأقل أحواله أن يكون حسن الحديث ، وقد قال الذهبي في « الكاشف » : ثقة .

فهل يدري هؤلاء الذين نشروا لهذا النكرة الذي يتعدى على رواة مسلم ما اقترفوا في حق السنة؟! .

وأما سليمان بن موسى فقد قال العقيلي : كوفي عن دهم ، ولا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به .

فالذي يظهر أن العقيلي - رحمه الله - لم يكن يعرفه جيداً ، فإنه روى عن جماعة كثيرين ، فكيف يقال إنه لا يعرف إلا بحديث رواه عن دهم ، وأما ما في « التهذيب » من قوله : ذكر العقيلي عن البخاري أنه قال : منكر الحديث فليس هذا النقل صحيحاً ، فإن الذي في الضعفاء للعقيلي في ترجمة راو آخر اسمه سليمان بن موسى ، ثم قال عن مظاهر بن أسلم ، ومظاهر منكر الحديث قاله البخاري ، وكذا قاله الذهبي في « الميزان » فيما أن يكون الخطأ من النساخ أو من الحافظ ، والله أعلم .

وقد ذكره أبو زرعة في الضعفاء ، وهو جرح غير مفسر ، وقد وثقه مروان الراوى عنه ، وهو أعلم به ، وقال أبو داود : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال أبو حاتم الرازى عنه مع تشدده : أرى حديثه مستقيماً ، محله الصدق ، صالح الحديث ، وقال الذهبي في « الكاشف » صالح الحديث . فأقل أحواله أن يكون حسن الحديث .

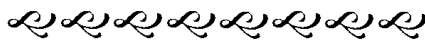
وأما بشير بن المهاجر فقد فعل به ما فعل بفضيل بن مرزوق ، فقد نقل الجرح فيه دون التعديل ، فقد قال فيه ابن معين : ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال العجلي : كوفي ثقة ، وقال الذهبي في « الكاشف » ثقة فيه شيء .

● **قلت** : قد جاوز القنطرة بإخراج مسلم له ، فهو حسن الحديث ، فقد اتفق فضيل بن غزوان وبشير بن المهاجر على رواية الحديث عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً .

وخالفهما الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن ابن عباس موقوفاً . فلما كانت رواية الحسين هي التي تضعف الحديث قال النكرة : أما الحسين بن واقد فمن الأثبات في حديث عبد الله بن بريدة .

● **قلت** : هذا كذب ، فإن هذا لم يقله أحد من أهل العلم ، وهو مع كونه ثقة إلا أنه متكلم فيه أيضاً ، قال الأثرم : قال أحمد : في أحاديثه زيادة ، ما أدرى أى شيء هي ؟ ، ونفض يده ، وقال الساجى : فيه نظر ، وهو صدوق يهم ، وقال ابن حبان : ربما أخطأ في الروايات ، فقال الحافظ في « التقريب » : ثقة له أوهام .

● **قلت :** فهو قريب من فضيل بن مرزوق، وأما فضيل بن غزوان الذي ترجح أن الحديث من طريقه فأرجح منه وحده فكيف إذا تابعه بشير ابن المهاجر؟! ، ولذا فالراجح في الحديث أنه مرفوع أو يحمل على أنه محفوظ على الوجهين ، والظاهر أن أبا حاتم لم يقف على طريق فضيل، ولذا رجح الموقوف، والحديث صحيح على أي حال ، فقد سبق في الذي قبله بمعناه ، فحكم هذا النكرة عليه بالضعف من الغش الواضح ، والله المستعان .



### ● المثال الثالث لطعنه في رواية السنة بالتهور والمجازفة :

#### حديث رقم [ ٦١ ] \_ الصحيحة [ ٢٠٤ ]

أورد الشيخ \_ رحمه الله \_ الحديث من " مسند الروياني " ( ١٢٢٦ ) : نا أحمد نا عمي نا ابن لهيعة عن سليمان بن عبد الرحمن عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي قال : كنت تحت راحلة رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فقال قولاً حسناً ، فقال فيما قال : من أسلم من أهل الكتاب ، فله أجره مرتين ، وله مثل الذي لنا ، وعليه مثل الذي علينا ، ومن أسلم من المشركين فله أجره ، وله مثل الذي لنا ، وعليه مثل الذي علينا .

● **قال الشيخ :** هذا سند حسن ، القاسم هو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الشامي ، صاحب أبي أمامة ، وهو صدوق .

وسليمان بن عبد الرحمن هو أبو عمر الخراساني الدمشقي ، وهو ثقة .

وابن لهيعة هو عبد الله المصري ، وهو سيء الحفظ ، إلا ما رواه العبادلة عنه ( عبد الله بن وهب ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، وعبد الله بن المبارك ) ،

وهذا من رواية الأول منهم ، فإن عم أحمد في هذا السند هو عبد الله بن وهب ، وهو أشهر من أن يذكر . وأحمد فهو ابن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري الملقب بـ " بحشل " ، وهو صدوق تغير بأخرة ، كما في " التقريب " ، واحتج به مسلم ، فحديثه حسن إذا لم يخالف .

● **قلت :** فتأمل هذا التفصيل والبيان لمسوغات الحكم بالحسن على هذا الإسناد من هذا الإمام العارف ، ثم تأمل أيضا اعتراض النكرة عليه بأمرين : أولهما : تضعيف الشيخ - رحمه الله - لأحاديث رواها أحمد بن عبد الرحمن ، وهذا من عدم فهمه ، فقد نص الشيخ على أن الحكم على حديثه بالحسن إنما هو بشرط أن لا يخالف ، وواضح من هذا أنه حين يضعف حديثه يكون قد خالف في هذا الحديث بعينه ، والمسألة موضع اجتهاد .

والأمر الثاني قوله : ( والتحقق أن أحمد هذا ضعيف ) هكذا بت الحكم بضعفه ، ثم رجع ، فقال : ومع هذا ففي حاله تفصيل : فقد كان في أول حاله مستقيماً ، لذا احتج بروايته مسلم وابن خزيمة ، ثم فسد بعد ذلك ، لذا قال ابن حبان في " المجروحين " : وكان يحدث بالأشياء المستقيمة قديماً حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه ، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له .

وقال ابن الأخرم : نحن لا نشك في اختلاطه بعد الخمسين ، وإنما ابتلى بعد خروج مسلم من مصر .

● **قلت :** فهذا يعني أنه يحتج به في وقت دون وقت ، فنقض بذلك تضعيفه المطلق أولاً ، ثم لم يثبت على ذلك حتى انقض عليه مرة أخرى ، فقال : ذكر البرذعي في الضعفاء ما يدل على وجوب تجنب! رواية أحمد هذا ، فقال في (٧٠٩/٢-٧١٦) : وحملت معي من مصر جزءاً بخطي مما أنكرته من حديث

أحمد بن عبد الرحمن ابن أخى ابن وهب أبى عبيد الله ، ومما لديهم من الأسانيد والمتون ، فدفعت الجزء إلى أبى زرعة ، فجعل يقرأ ما فى الكتاب ، ويتعجب ، ثم قال لى أبو زرعة : لا أرى ظهر بمصر منذ دهر أوضع للحديث وأجسر على الكذب من هذا ! ، إلى أن نقل عن البرذعى قوله لأبى زرعة : فتكتب بخطك إلى أصحابنا بمصر ؟! فكتب بخطه كلاماً غليظاً ، يأمر بهجرانه ومباينته ، ونسبه إلى الكذب المصرح ، وكتب نحو ذلك : أبو عبد الله محمد بن مسلم ابن وارة ، وأبو حاتم ، فأنفذت خطوطهم إلى علان وإبراهيم بن الأصم .

ثم إن أحمد كتب إلى أبى حاتم يشكو البرذعى ، فأرسل إليه أبو حاتم مع ابنه ، ولم يكتب إليه ، قال : قلت لعبد الرحمن : قل له : كتبت إلى فى أمر البرذعى بما كفيتنى مؤنة نفسك عندما ذكرت عن عمك عن عمر بن محمد حديثاً لا أصل له بهذا الإسناد ، ثم اعتذر أحمد عن ذلك بأن ابنه غلط فى إسناده .

ثم تتبعه أبو حاتم فى أحاديث آخر ، وكتب بذلك مع البرذعى ، فقال أحمد : جزى الله أبا حاتم خيراً ، لقد نصح ، وقال للبرذعى : ما حدثت بهذا الحديث \_ حديث نعيم بن حماد فى من يقيسون الأمور برأيهم \_ قط وأنا أعقله ، وليس هذا الحديث من حديثى ولا حديث عمى ، وإنما وضعه لى أصحاب الحديث ، ولست أعود إلى روايته حتى ألقى الله .

● قلت : وواضح مما سبق أن أبا زرعة ما نسب أحمد إلى الكذب لوقوفه على وقوعه منه ، وإنما لوقوع أحاديث منكورة فى أحاديثه ، ولقد كان موقف أحمد بن عبد الرحمن من ذلك طيباً حيث قبل النصيحة ، واعتذر بأن هذا الحديث أدخل عليه ، وهذا ليس بضائره بجنب ما روى ، ولقد أحسن أيضاً حيث تعهد بعدم رواية هذا الحديث بعد ذلك ، وقال : وأنا تائب إلى الله أو

نحو ما قال ، وهذا ما حذفه هذا النكرة مع طول نقله السابق ، وقصده واضح ، وسيتضح بذكر باقى ما حذفه ، وهو قول البرذعى : فقلت له : ها هنا أحاديث عن هذا ، قال : فاجمعها ، وائتني بها حتى أرجع عنها .

● قلت : فأى قبول للحق أبلغ من هذا ؟

ثم قال البرذعى : فما مضى بي إلا عام ، وكنت على أن أعود إليه ، ومعى ما ينكر من حديثه حتى أتاني قوم ثقات من أصحابنا ، فحدثوني أنهم شهدوه فى ذلك اليوم يحدث بحديث عيسى بن يونس<sup>(١)</sup> الذى قال له ما قال عن عمه ، فقصدت الرجل الذى قيل له إنه قرأ الحديث عليه ، وكان جرجاني صديق [كذا] لى ، فقلت له : ابن أخى ابن وهب قرأ عليك حديث عيسى ابن يونس ؟ فقال لى : نعم أخذ منى درهمين ، وقرأه علىّ . اهـ .

● قلت : فظهر بذلك أن الذى ادعى على ابن أخى ابن وهب الرجوع إلى التحديث بحديث عيسى بن يونس رجل مبهم ، فروايته مردودة غير مقبولة ، وقد حذف النكرة هذا البيان ، وصاغه بأسلوبه حيث قال : ثم ذكر البرذعى أن أحمد حنث فى يمينه ، ورجع وحدث بهذا الحديث .

وفعله هذا يدل على أحد أمرين :

الأول : إما أنه لا يدرى أن رواية المبهم مردودة ، ومن كان على مثل هذا الحال كان يجب عليه أن يتحفنا بسكوته .

الثانى : وإما أنه أخفى ذلك حتى يطعن فى ابن أخى ابن وهب ، وهو الظاهر ، ولذا قال : فظهر أن أبا زرعة كان أعرف الناس بحاله ، وأنه يكذبه وينسبه للوضع .

(١) يعنى الذى رجع عنه ، وتعهد بعدم روايته .

فهل يتحمل وصف راوٍ من رواة مسلم بالوضع إلا من نشر لهذا النكرة؟.

● **قلت** : وقد ثبت عن أبي زرعة أنه قبل رجوعه عن هذه الأحاديث ، فقد قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٦٠/٢) : سمعت أبا زرعة وأتاه بعض رفقائي ، فحكى عن أبي عبيد الله ابن أخي ابن وهب أنه رجع عن تلك الأحاديث ، فقال أبو زرعة : إن رجوعه مما يحسن حاله ، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك .

وأما أبو حاتم فإن كلامه فيه أكثر تفصيلاً وأوضح وأبين ، فقد قال ابنه سمعت أبي يقول : حدثنا أبو عبيد الله ابن أخي ابن وهب ، ثم قال : كتبنا عنه ، وأمره مستقيم ، ثم خلط بعد ، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط ، قال : وسئل أبي عنه بعد ذلك ( يعني في نهاية أمره ) ، فقال : كان صدوقاً . ولذا قال الحافظ ابن حجر في « التهذيب » : وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه ، ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين ، وابن القطان من المتأخرين .

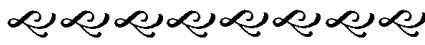
● **قلت** : وأحمد بن عبد الرحمن قد جاز القنطرة برواية مسلم عنه ، وأما تضعيف الحديث بسببه كما فعل هذا النكرة فذلك دليل على جهله وتهوره ، فإنه متابع ، وقد ذكر الشيخ - رحمه الله - هذه المتابعة حيث قال : وقد أخرجه أحمد (٢٥٩/٥) ثنا يحيى بن إسحاق السيلحيني ثنا ابن لهيعة به ، ولم يشر إليها النكرة .

وقد ذكر بعضهم يحيى من قدماء أصحاب ابن لهيعة .

وقد توبع ابن لهيعة ، تابعه الليث بن سعد عند الطحاوي في « مشكل الآثار » (٢٣٥/٣) ، والطبري في « تفسيره » (١٤٢/٢٧) ، والطبراني في « الكبير » (٧٧٨٦) .



وهذا إسناد صحيح إلى القاسم بن عبد الرحمن ، ولكن هذا النكرة يجتهد في الهدم ، والله المستعان .



### ● المثال الرابع لطعنه في رواية السنة بالتهور والمجازفة :

#### حديث رقم [١٢٢] - الصحيحة [٤٩٤]

إن من ورائكم أيام الصبر ، للمتمسك فيهن يومئذ بما أنتم عليه أجر خمسين منكم . قالوا : يا نبي الله أو منهم ؟ قال : بل منكم .

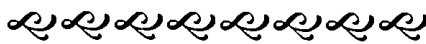
لقد ذكر الشيخ طرق الحديث ، وبين ما فيها ، ثم قواه بالمجموع ، فاعترض النكرة على ذلك ، ولا يسع المقام مناقشته في شيء من ذلك <sup>(١)</sup> ، ولكن الذى ذكرت الحديث لأجله هو كونه أورد طريقاً عند الشجرى في " الأمالي " ( ٢٦١/٢ ) رقم ( ٢٣٦٣ ) من طريق الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة فذكر نحوه مرفوعاً .

ثم قال : هذا الإسناد رجاله ثقات ، إلا أنه غريب ، والأوزاعى ثقة إمام ، إلا أنه ذو أخطاء على يحيى ، فقد تكلم في روايته عنه الإمام أحمد ، وذكر ابن رجب في " علله " ( ٧٩٩/٢ ) حديثاً بهذا الإسناد تماماً ، وذكر أن أحمد قال فيه : إنه منكر ، وقال : هذا خطأ من الأوزاعى ، ثم قال : وفي " علل الخلال " ص ( ١٧٣ ) : ضعف له حديثاً ، وقال : هذا منكر ، هذا من خطأ الأوزاعى ، يخطئ كثيراً على يحيى .

(١) ولأخينا الشيخ سليم الهلالي - حفظه الله - جزء جمع فيه طرق هذا الحديث ، فليرجع إليه من شاء .

● قلت : هكذا شأن هذا النكرة في غالب كتابه أنه يعتمد إلى أسوأ ما في الراوى فيذكره ، ويترك التعديل ، ففي « شرح علل الترمذى » لابن رجب نفسه (٦٧٨/٢) : قال أبو حاتم الرازى : سألت على بن المدينى : من أثبت أصحاب يحيى بن أبى كثير ؟ قال : هشام الدستوائى . قلت : ثم من ؟ قال : ثم الأوزاعى .

فترك النكرة ذكر هذا من الخيانة كغيرها من أفاعيله ، وقول ابن المدينى هو المعتبر ، فإن أصحاب الكتب الستة قد أخرجوا (٢٠) حديثاً بهذا الإسناد ، للبخارى منها واحد ، ولمسلم سبعة أحاديث ، فهذا الإسناد على شرط الكتب الستة ، فلو ترك هؤلاء وما أرادوا لهدموا السنة جملة ، والله المستعان .

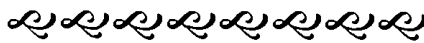


### ● المثال الخامس لطعنه فى رواة السنة بالشبه الواهية :

فى ص (١٧١) ذكر بشر بن عبد الله بن يسار فقال : مجهول ( هكذا بإطلاق ) ، وقال فيه ابن حجر : صدوق ، وهذا على مذهب ابن حبان ، وقال : هذا ذكره الألبانى فى « تمام المنة » ، فالكل يدور فى منهج ابن حبان ، وهو شاذ عن منهج المثبتين .

● قلت : وبشر روى عنه جماعة ، وذكره ابن حبان فى الثقات .

وله نظراء كثيرون .



## □ الخلف في الرواية والأسانيد :



### ● المثال الأول :

#### حديث [٢٩] - الصحيحة رقم [١٧١]

أورد الشيخ - رحمه الله - عن ابن أبي شيبة (٧١/٢) : حدثنا يزيد ابن هارون عن ابن أبي ذئب عن الزهري أن رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الفطر ، فيكبر حتى يأتي المصلي وحتى يقضى الصلاة ، فإذا قضى الصلاة قطع التكبير .

- فقال النكرة : خالفه ابن شهاب الزهري ومحمد بن عجلان ، فأوقفاه ، ولعل رواية الزهري هي أصل المرسل المذكور آنفاً .

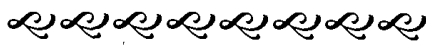
فرواه البيهقي من طريق ابن مصفى - وهو محمد - حدثني يحيى بن سعيد العطار عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكبر ليلة الفطر حتى يغدو إلى المصلي .

● قلت : قوله لعل رواية الزهري هي أصل المرسل يدل على جهل بالغ أو غش متعمد ، فإن محمد بن مصفى كان يدلّس تدليس التسوية ، ويحيى ابن سعيد العطار ضعيف ، فكيف يقدم الضعيف على الصحيح ؟

ومثل هذا يقع من هذا النكرة كثيراً مما يدل على عدم الثقة به وبأقواله .

والأعجب من ذلك كله قوله ( خالفه ابن شهاب الزهري ) فإنه لا يقوله من له أدنى معرفة بهذا العلم الشريف ، فإن الزهري - رحمه الله - من

مشايخ عبيد الله بن عمر العمرى ، وقد تصحف اسم الراوى من (أبى شهاب) إلى (ابن شهاب) فنسبه النكرة فقال ابن شهاب الزهرى ، وهو دال على جهله الفاضح ، وقد ذكر المزى (أبا شهاب الحناط) فى مشايخ يحيى بن سعيد العطار ، ولو أن النكرة نظر فى « المعرفة » للبيهقى (٥٢/٥) رقم (٦٨١٥) لوجد فيه قول البيهقى : ورواه أبو شهاب عن عبيد الله بن عمر موقوفاً .



### ● المثال الثانى لخلطه فى الرواة بشيء لم أر مثله :

قال ص (٦١) : نقل (يعنى الشيخ) عن الهيثمى قوله فيه : وفيه سليمان بن أيوب الطلحى ، وقد وثق ، وضعفه جماعة ، وفيه جماعة لم أعرفهم .

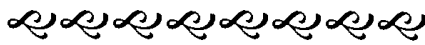
● **فقال الشيخ :** كذا قال ، وليس فيه من لا يعرف سوى جد سليمان بن أيوب ، واسمه سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة ، فإنى لم أعرفه .

● **قلت :** بل الصواب مع الهيثمى ، وجد سليمان اسمه عيسى ابن موسى ، وليس سليمان بن عيسى ، فإنه سليمان بن أيوب بن سليمان ابن عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد الله هكذا . انتهى كلامه بحروفه .

فقد ظهر بذلك أن هذا الشخص لا يعقل شيئاً ، فإنه يقول : إن هذا الراوى اسمه سليمان بن أيوب بن سليمان بن عيسى ، وكل من بقى عنده شيء من العقل يقول : إن جد سليمان الأصغر هو سليمان بن عيسى كما قال الشيخ الألبانى ، فانتقد النكرة ذلك على الشيخ ، وادعى أن جد سليمان الأصغر هو عيسى بن موسى ، ثم قال : لكن ذكر ابن أبى حاتم أيوب بن سليمان بن عيسى ابن موسى بن طلحة روى عنه ابنه سليمان ، فجعل جده هنا هو سليمان ابن عيسى ، وليس عيسى ، فما أدرى ما هذا ؟ . انتهى كلامه .

● وأقول : إنني لم أر في حياتي مثل هذا : شخص يخطئ الأئمة في شيء يعترف أنه لا يديره ، فهل يتحمل هذه الجريمة غير من نشرها بين الناس باسم العلم ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

وأما إحالته في ذلك على السنة لابن أبي عاصم ، فأقول : لو أن هذا النكرة كلف نفسه أن ينظر في الصفحة نفسها التي نقل منها وذلك في الحديث رقم (١٤٠٠) لوجد فيه : حدثنا الحسن بن علي ثنا سليمان بن أيوب ابن عيسى <sup>(١)</sup> بن موسى بن طلحة بن عبيد الله حدثني أبي عن جدي سليمان .



### ● المثال الثالث لخلطه في الرواية والأسانيد :

قال ص (٣١٨) : ووقع عند ابن حبان : عن موسى بن أعين عن معمر عن هشام بن حسان عن أبي حازم مولى أبي رهم الغفاري عن أبي هريرة . ومعمر ليس له رواية عن ابن حسان ، ولعله الدستوائي ، فالموارد مملوء بالتصحيف والتحريف ، فهشام الدستوائي من أقران معمر ، ويكون سقط (عباد) من الإسناد يدل على ذلك أن أحداً لم يذكر هشاماً الدستوائياً ولا ابن حسان في الرواية عن عباد بن أبي علي . انتهى .

● قلت : ولم يكلف نفسه النظر في « الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان » بدلاً من أن يسوّد الورق بمثل هذا الكلام ، فالحديث موجود فيه برقم (٤٤٨٣) عن معمر عن هشام بن حسان عن أبي حازم ، بدون ذكر (عباد) ، بل أخرجه كذلك أبو أحمد الحاكم في « الأسماء والكنى » (١٦٥٤) .  
فهل من معتبر؟! .

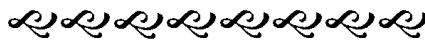
(١) يلاحظ هنا أن ابن أبي عاصم قد نسب أيوب إلى جده ، وبين ذلك ما بعده .

### ● المثال الرابع لخلطه فى الرواة والأسانيد :

فقد أورد الشيخ فى الحديث (٤١٣) إسناداً عن ابن جرير الطبرى فى « تفسيره » (١٢٤/٧) من طريق أبى شريح ضبارة بن مالك عن أبى الصلت عن حرملة .

– فقال النكرة ص (٣٥٥) : وأبو الصلت هو عبد السلام بن صالح الهروى متهم .

● قلت : هو أبو الصلت الشامى كما فى ترجمة ضبارة بن مالك من « التهذيب » و « الكنى » للذهبى .



### ● المثال الخامس لخلطه فى الرواة والأسانيد :

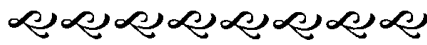
#### فى الحديث رقم [٤٢٥] من الصحيحة

أورد له الشيخ طريقاً رواه الخطيب (١١٧/٣) عن أبى عبدة الحداد عن ابن عون عن ابن سيرين والحسن قالا : لا عشنا إلى زمن لا يعشق فيه ، قال أبو هريرة : سمعت النبى ﷺ يقول : المؤمن مألفة ، ولا خير فىمن لا يألف ولا يؤلف .

– فقال النكرة : أخرج ابن أبى شيبه فى « المصنف » (١٦١/٨) : حدثنا وكيع عن سفيان عن المسعودى عن أبى حازم عن أبى عون [كذا] قال : قال ابن مسعود : المؤمن مألّف ، ولا خير فىمن لا يألف ولا يؤلف .

– قال النكرة : فهذا الحديث يعل الإسناد الذى أخرجه الخطيب ، واستشهد به الألبانى .

● قلت : إن كلمة (أبي) زائدة في إسناد ابن أبي شيبه ، فهو عون ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، ولقد سبق أن نقل النكرة كلام الدارقطني لهذا الإسناد ، وسماه عوناً ، وهو الذي يروى عنه أبو حازم سلمة بن دينار ، وأما الذي في إسناد الخطيب فهو عبد الله بن عون بن أرطبان ، فلا اشتراك في الإسناد نهائياً ، فإعلال أحدهما بالآخر لا يقع إلا من أمثال هذا النكرة الذي يضرب النصوص بعضها ببعض بالخبط والمجازفة ، والله المستعان .



### ● المثال السادس لخلطه في الرواية والأسانيد :

قال الشيخ في « الصحيحة » (١/١٢٩) عن إسناد حديث عند ابن أبي شيبه في « المصنف » عن ابن جريج عن عطاء : ورجاله ثقات .

- فقال النكرة : قول الشيخ : ( رجاله ثقات ) ليس بشيء لعننة ابن جريج ، وهو قبيح التدليس .

● قلت : هذا دال على جهل بالغ أو غش متعمد ، فإن من المعلوم عند من له أدنى معرفة بهذا العلم الشريف أن قول المحدث : ( رجاله ثقات ) لا ينفي ما في الإسناد من الانقطاع ، والتدليس ليس انقطاعاً محققاً ، وإنما هو مظنة الانقطاع ، ثم إن ابن جريج له اختصاص بعطاء حتى قال الإمام أحمد : ابن جريج أثبت الناس في عطاء ، وقد قال ابن أبي خيثمة في « تاريخه » ص (٣٥٦) : حدثنا إبراهيم بن عرعة قال نا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج قال : إذا قلت : ( قال عطاء ) فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل سمعت .

## □ محاولة شين الشيخ بالتمويه



### حديث [٦٩] - الصديحة [٣٢٨]

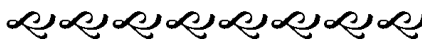
أورد الشيخ حديثاً بلفظ : ما بال رجال بلغهم عنى أمر ترخصت فيه ، فكرهوه ، وتنزهوا عنه ، فوالله لأنا أعلمهم بالله ، وأشدهم له خشية .

- فقال النكرة : الحديث صحيح دون شك ، وهذا لفظ مسلم في الفضائل (٢٣٥٦) ، ولم يشر الشيخ لذلك .

ولا أظن أن أحداً يقرأ هذا الانتقاد الموجه للشيخ إلا ظن أن الشيخ قد فاته تخريج الحديث من مسلم ، والحقيقة أن الشيخ عزاه للبخارى ومسلم ، فلم يبق إلا أن يقال إنه يعنى أن الشيخ لم ينص على أن هذا لفظ مسلم ، فهل يقول أحد عنده أدنى فهم أنه يلزم المخرج أن يذكر لفظ كل راو إذا كان الحديث واحداً ؟

وهل هذا انتقاد يستحق أن يذكر ؟

وبقية كلامه لا يستحق أن يناقش .





□ تناقضه بسبب حرصه على النيل من الشيخ رحمه الله



◆ المثال الأول :

حديث [٩٤] - الصحيحة [٣٧٣]

كانت حاضنتي من بني سعد بن بكر ، فانطلقت أنا وابن لها في بهم لنا ، ولم نأخذ معنا زادًا ، فقلت : يا أخي اذهب ، فأتنا بزاد من عند أمنا ، فانطلق أخي ، ومكثت عند البهم ، فأقبل طائران أبيضان كأنهما نسران ، فقال أحدهما لصاحبه : أهو هو ؟ قال الآخر : نعم ، فأقبلا يبتدراني ، فأخذاني ، فبطحاني للقفا ، فشقا بطني .... الحديث .

أورده الشيخ من " مسند أحمد " (٤/١٨٤) ، والدارمي (١٣) ، وغيرهما عن عتبة بن عبد السلمي أنه حدثهم فذكره مرفوعاً من طريق بقية حدثني بجير بن سعد عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو الأسلمي ، وحسن الشيخ إسناده ، وقد سبقه بذلك الهيثمي ، وقد اعتمد هذا الإسناد الإمام أحمد في إثبات سماع عبد الرحمن بن عمرو الأسلمي من عتبة كما في " العلل ومعرفة الرجال " (٥٩١٤) ، واعتمده ابن معين أيضاً في إثبات صحبة عتبة بن عبد كما في " تاريخه " رواية الدوري (٤٧/١) رقم (٢٢٠) .

وقد أشار الشيخ إلى طريق آخر له أورده في " الصحيحة " (١٥٤٥) من طريق ابن إسحاق ثنا ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أصحاب رسول الله ﷺ .

ونقل الشيخ عن ابن كثير قوله : هذا إسناد جيد قوى .

فلم يبال النكرة بذلك ، فقد متابعة ابن إسحاق مخالفة لرواية بقية مع أن ابن إسحاق متابع لبقية ، والصحابي الذي أجهم في رواية ابن إسحاق قد سمى في رواية بقية، ولكن هذا النكرة لا يدري شيئاً عن مسلك أهل العلم في مثل ذلك، فمن ذلك ما ذكره الإمام الحافظ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي في كتابه « المستفاد من مبهمات المتن والإسناد » (١٤١/١) :

- حديث أبي صالح السمان : عن بعض أصحاب النبي ﷺ قالوا : يا رسول الله الرجل يحدث نفسه بالشيء ... الحديث .

قال : هو أبو هريرة ، كما رواه النسائي في « عمل اليوم والليلة » مبهماً ومبيناً ، ورواه أبو داود مبهماً فقط .

- وفي (٢٢١/١) رقم (٤٧) قال : حديث إبراهيم النخعي : حدثت أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ - كذا في « سنن النسائي » .

وهو في مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه من روايته عن الأسود عن عائشة .

- وفي (١٣٩/١) رقم (١٥) : حديث النعمان بن سالم عن رجل حدثه قال : دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن في قبة ..... الحديث .

قال : الرجل المحدث للنعمان هو : أوس بن حذيفة ، رواه النسائي مبهماً ومبيناً ، ورواه أيضاً عنه عن عمرو بن أوس بن حذيفة عن أبيه . اهـ .

فهذه بعض الأمثلة من تفسير أهل العلم الروايات بعضها ببعض والجمع بينها ، فهلا أراحنا هذا النكرة إذ لم يفهم !؟ .

ومع جهله وعدم فهمه راح يتطاول على إمام أهل الحديث في هذا العصر الألباني - رحمه الله - بقوله : هذا هو الشاهد الذي أحال عليه الشيخ ، وهو لا يدرى أنه نفسه الطريق الذي يستشهد له ، فهذا من باب استشهاده بالعلة لمعلولها .

● قلت : وقد سبق بيان من الذي لا يدرى ؟

ثم عارض بين رواية ابن إسحاق وبين ما رواه ابن سعد في « الطبقات » (١٥٠/١) : عن عبد الوهاب بن عطاء والواقدي عن ثور عن خالد قال : قيل لرسول الله ﷺ ، فذكره مرسلًا .

- ثم قال النكرة : رواية عبد الوهاب والواقدي أصح من قول ابن إسحاق .

● قلت : عبد الوهاب بن عطاء في رتبة محمد بن إسحاق ، وهو مدلس ، قد وصفه بذلك البخاري وصالح جزرة ، ولم يصرح بالتحديث ، وسكوت النكرة عن بيان ذلك خيانة ، وأشد منه اعتماده على الواقدي في المتابعات ، وقد قال أحمد بن حنبل : كذاب ، وقال علي بن المديني وإسحاق ابن راهويه وأبو حاتم والنسائي : يضع الحديث ، وقال البخاري : سكتوا عنه ، ما عندي له حرف ، وهي أشد عبارات التجريح عنده ، وقال ابن عدى : أحاديثه غير محفوظة ، والبلاء منه .

هذا مع قول هذا النكرة ص (٤٥) : طريق المتهمين والمتروكين لا تصلح للشواهد والمتابعات .

بل إنه قد رد متابعة كثير ممن قال فيهم الحافظ : مقبول .

ثم إن محمد بن إسحاق قد توبع من بحير بن سعد فلا شك في ترجيح روايتهما ، والله أعلم .

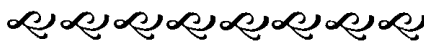
## ◆ المثال الثانى لتناقضه بسبب حرصه على النيل من الشيخ رحمه الله :

لقد أورد الشيخ فى الحديث رقم (٣٦٦) تصريح يحيى بن أبى كثير بالسماع من الراوى عنه ، وهو أبو راشد الحبرانى ، فقال النكرة : أما تصريح يحيى بالسماع من أبى راشد ، فوهم ، ولم يوجد عند أحد ممن خرج هذا الحديث إلا عن طريق الحاكم <sup>(١)</sup> ، ويحيى بينه وبين أبى راشد طبقتان ، ولم يثبت من وجه صحيح أنه لقيه ، ويدل على ذلك أنه وجد بينهما رجال .

ثم حكم على الإسناد بالانقطاع لمجرد رواية يحيى بن أبى كثير له بالعننة ، وضعفه لذلك .

ومع ما فى هذا من المجازفة فإنه نقضه فى ص (٣٩٤) حيث قال : أما قول الشيخ : ( يحيى مدلس ) فقول غير علمى ، فيحى وإن كان مدلساً فإن تدليسه لا يضر ، لأنه لا يدلس إلا عن ثقة .

فمتى نستريح من عبث أولئك ؟ والله المستعان .



(١) وقد بينت كذبه وافتراءه على الحاكم فى هذه الدعوى فيما سبق ، والله المستعان .

□ النيل من الشيخ بشيء قد تراجع عنه



حديث [٨٨] - الصحيحة [١٩٨٢]

العرافة أولها ملامة ، وآخرها ندامة ، والعذاب يوم القيامة .

أورده الشيخ من طريق هشام الدستوائي عن عباد بن أبي علي عن أبي حازم عن أبي هريرة رفعه .

وحسن الشيخ إسناده ، والمشهور أن أبا حازم عن أبي هريرة هو سلمان الأشجعي ، وعلى ذلك جرى الشيخ - رحمه الله - .

- فقال النكرة : ولم يكلف الشيخ نفسه في البحث في التابعي : أبي حازم .

● قلت : ومع سوء أدبه وتطاوله على الشيخ ، فإنه لم يحاول أن يقف على آخر أحكام الشيخ <sup>(١)</sup> ، فقد نقل محقق « الأسامي والكنى » حديث رقم (١٦٥٤) عن الشيخ في « بلوغ المرام » قوله : وأبو حازم هذا كنت ظننت قديما أنه سلمان أبو حازم الأشجعي الكوفي ، فلما وقفت على الحديث عند ابن حبان تبين لي أنني كنت واهما ، وأنه غيره .

(١) مع أنه قال في المقدمة ص (٧) : وقد قرأت كتب الشيخ مرات ومرات ، فهل كذب في ذلك ، أم أنه وقف على حكم الشيخ الأخير ، وأخفاه طلباً للتقص كغير ذلك من أفاعيله ؟.

□ **ظننه في الشيخ مع عدم رجوعه لباقي كلامه**

**في موضع أشار الشيخ إليه :**

### حديث [٩٩] - الصحيحة [٤١١]

يا فاطمة أيسرك أن يقول الناس : فاطمة بنت محمد في يدها سلسلة من نار ؟

أورده الشيخ - رحمه الله - من عند النسائي (١٥٨/٨-١٥٩) من طريق النضر بن شميل ، والطيالسي (٩٩٠) ، ومن طريقه الحاكم (١٥٢/٣) : ( النضر والطيالسي ) كلاهما عن هشام الدستوائي عن يحيى عن أبي سلام عن أبي أسماء عن ثوبان مرفوعا به .

● **قال الشيخ :** إن فيه انقطاعاً بين يحيى وأبي سلام ، فقد قيل : إنه لم يسمع منه ، ثم إن يحيى مدلس ، وصفه بذلك العقيلي وابن حبان .

**قال :** لكن رواه النسائي (١٥٨/٨) ، وأحمد (٢٧٨/٥) من طريقين ( يعني : معاذ بن هشام عن أبيه ، وهمام بن يحيى ) عن يحيى قال : ثنا زيد بن سلام أن جده يعني أبا سلام حدثه أن أبا أسماء حدثه به .

**قال الشيخ :** وهذا سند موصول صحيح ، ولقد ضعف هذا الحديث الصحيح الشيخ إسماعيل الأنصاري وحبیب الرحمن الأعظمي وشعيب الأرنؤوط بتكلف بارد وهوى مغرض ، وقد رددت عليهم في مقدمة الطبعة الجديدة لكتابي « آداب الزفاف » فراجعها فإنها مهمة جداً . اهـ .

- **قال النكرة :** هكذا رواه عن هشام ثقتان أبو داود الطيالسي كما في « مسنده » ، والنضر بن شميل ، وخالفهما معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى عن

زيد عن جده فوصله ، ثم نقل بعض أقوال الأئمة في معاذ بن هشام ، وقد اقتطع بعض التوثيق فيه كعادته ، وخلاصة القول فيه أنه جازئ الحديث فقد جاز القنطرة باحتجاج الشيخين به ، وقد ذكره الذهبي في كتابه « الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم » رقم (٧٣) ، وحديثه هنا عن أبيه ، والرجل أعرف بحديث أبيه من غيره ، وأما أبو داود الطيالسي فقد اختلف عليه ، فقد رواه عنه إبراهيم بن إسحاق الحرابي في « غريب الحديث » (١٠٤٦/٣) : حدثنا بندار حدثنا أبو داود عن هشام أحسبه عن يحيى عن زيد به ، وقد تابعهما وهب بن جرير عن هشام عن يحيى عن أبي سلام ، وأما همام فلم يختلف عليه ، فالأولى في مثل ذلك أن يحمل الحديث على الوجهين .

- قال النكرة : وللحديث طريق آخر بسياق أحسن ، أخرجه الروياني (٦٢٧) : نا محمد بن بشار نا سهل نا أبو غفار عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء فذكره بنحوه .

ثم قال : فهذا إسناد صحيح .

● وأقول : قد سبق أن الشيخ أحال على آداب الزفاف للوقوف على بقية الكلام على الحديث ، وفيه ص (٢٢) قال : رواه الروياني بسند صحيح ، فلم يرجع إليه النكرة ، وظن أو تظاهر بأنه السابق إلى الوقوف على هذا الطريق ، وحكم عليه النكرة بالصحة ، وقد حكم على الحديث بالضعف أولاً ثم صححه آخرًا مما يبين أنه يريد تكثير الأحاديث المحكوم عليها بالضعف ، والله المستعان .

- وقال النكرة : ولم أطلع على كلام هؤلاء الأفاضل الذين ضعفوا الحديث ، وليس من أدب الاختلاف غمزههم بالتكلف والهوى ، فالكل مجتهد ، وهؤلاء من أهل السنة ، وقد سبق للشيخ مدحهم في كتبه . اهـ .

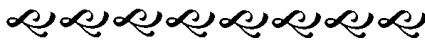
● وأقول : إن من المقرر عند الناس جميعاً أن تحرى العدل يقتضى أن يسمع من أراد أن يتكلم في خصومة من جميع الخصوم فيها ، وإلا كان ظالماً وجائراً ، وإن هذا النكرة قد أقر على نفسه بأنه لم يطلع على كلام خصوم الشيخ في هذه المسألة ، ومع ذلك فقد حكم على الشيخ بما سبق حكايته عنه ، وهذا دليل واضح على قصده النيل من الشيخ - رحمه الله - ، ومن اطلع على كلام من ذكرهم الشيخ - رحمه الله - وجد في كلام بعضهم من التعدى على الشيخ - رحمه الله - ما لا يقاس به وصف الشيخ لهم ، هذا مع اعتراف كل منصف بعلو رتبة الشيخ على المذكورين ، ومن نظر في سبب تضعيفهم للحديث وجد أن الشيخ - رحمه الله - كان منصفاً معهم ، ولم يتجاوز العدل فيهم .

ثم ماهؤلاء الأقرام ولما يحدث بين الكبار من جفوة وخشونة في الكلام ؟

وأين أدب الاختلاف عند هذا النكرة مع وصفه للشيخ بما سبق حكايته

في المقدمة ؟!!!.

أسأل الله عز وجل أن يحاسب الذين نشروا له بما يستحقون .



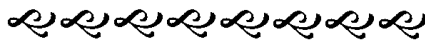


## □ الخاتمة أسأل الله حسنها



لقد كتبت ما سبق في هذا الكتاب أرجو أن يكون نصيحة لله ولكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، فالنصيحة لله ولكتابه ورسوله بالدفاع عن الحق ما استطعت ، ولأئمة المسلمين بتذكيرهم بواجبهم في الذب عن الحق ، وعن أعراض أهل العلم ، ولعامة المسلمين بتحذيرهم من ركوب ما يسخط الله ﷻ ، ويدخل في ذلك دخول المسلم فيما لا يحسن من أمر الدين ، والقول في دين الله ﷻ بغير علم ، والجرأة على ذلك ، فإنه من كبائر الذنوب ، فقد قال الله ﷻ : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ٣٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [سورة الزمر : ٦٠] ، فإذا جمع شخص مع ذلك الوقعة في أهل العلم وتنقصهم ، فإن حاله يزداد سوءاً ، وليعلم كل من يقدم على ذلك أن مآل أمره إلى الخسران ، والعياذ بالله ، فإن لحوم العلماء مسمومة ، فمن أراد الظهور بالوقعة في أهل العلم والطعن فيهم فليعلم أنه لن يفلح ، مهما حصل به من مراده ، فالله ﷻ يقول : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجَعَلَهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فِسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [سورة القصص : ٨٣] ، ولذلك فإنني أنصح الشباب من دعتهم نفسه منهم إلى أن تكون له مكانة بين الناس ، فليعلم أنها لن تحصل له إلا إذا أراد وجه الله بعمله واتباع سبيل المؤمنين ، فليأت العلم من بابه بلزوم أهله والاستفادة منهم علماً

وعملاً وسلوكاً وأخلاقاً ، ولا يتعجل ، وليعلم صاحب هذا الكتاب الذى رددت عليه أننى مع بيانى مع ما بينت من حاله ومع حزمي معه شيئاً ما ، إلا أننى أحب له الخير ، وأرجو له أن يتوب إلى الله ﷻ ، ولا يغتر بأنه قد أصبح عند الغوغاء مؤلفاً ، بل ناقداً ، بل عليه أن يبدأ صفحة جديدة يطلب فيها العلم من أهله بتواضع وأدب وتقدير لأهل العلم والفضل ، ولا تأخذه العزة بالإثم ، فإن عاقبة ذلك وخيمة ، فإن الله ﷻ يقول : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴿٢٠٥﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ [سورة البقرة : ٢٠٤ - ٢٠٦] ، أسأل الله ﷻ لى وإخوانى المسلمين الهداية ، والسداد ، وحسن الخاتمة ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .



## فهرست موضوعات الكتاب

| الصفحة | الموضوع | مسئله                                                                                                                                     |
|--------|---------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣      | .....   | ١- المقدمة                                                                                                                                |
|        | .....   | ٢- اتفاق كل من يعتد بقوله على أن أولى من يرجع إليه في الحديث وعلومه في عصرنا هو الشيخ المجدد محمد ناصر الدين الألباني _ رحمه الله _ ..... |
| ٤      | .....   | ٣- وجوب ردع المتطاولين والمتنقصين لأهل العلم .....                                                                                        |
| ٦      | .....   | ٤- كتاب النصيحة في تهذيب السلسلة الصحيحة الذي نشرته مكتبة السنة محاولة لهدم العلامة الألباني _ رحمه الله _ .....                          |
| ٧      | .....   | ٥- سب صاحب الكتاب للعلامة الألباني بما لم نره أو نسمع به ...                                                                              |
| ١٠     | .....   | ٦- تطاول صاحب الكتاب وطعنه في كثير من أئمة المسلمين ....                                                                                  |
| ١٤     | .....   | ٧- استحقاق صاحب الكتاب وصف « النكرة » ، وحيثما ذكرت هذا الوصف فهو المقصود .....                                                           |
| ٢١     | .....   | ٨- مسؤولية الناشر عما ينشره .....                                                                                                         |
| ٢٣     | .....   | ٩- مسؤولية مكتبة السنة وسيد عباس الجلمي عما حواه هذا الكتاب من قبائح .....                                                                |
| ٢٤     | .....   | ١٠- مسؤولية أهل العلم والدعاة إلى الله نحو محاولة تشكيك المسلمين في أئمتهم .....                                                          |
| ٢٥     | .....   | ١١- اندفاع الشيخ مصطفى العدوى من بداية أمره في التشكيك في مرجعية الشيخ الإمام المجدد الألباني _ رحمه الله _ .....                         |
| ٢٧     | .....   |                                                                                                                                           |

| الصفحة | الموضوع                                                   | مسلسل |
|--------|-----------------------------------------------------------|-------|
|        | حرص الشيخ مصطفى العدوى على إظهار مخالفته للشيخ الألبانى   | ١٢-   |
| ٢٨     | _ رحمه الله _ دون غيره مع ذكر الدليل الواضح على ذلك ..... |       |
|        | تشكيك الشيخ مصطفى فى أواخر ما كتب فى الشيخ الألبانى       | ١٣-   |
| ٢٩     | _ رحمه الله _ .....                                       |       |
|        | ظهور الشيخ مصطفى بسبب إظهاره مخالفته للشيخ الألبانى       | ١٤-   |
| ٢٩     | _ رحمه الله _ .....                                       |       |
|        | هل يحق للشيخ مصطفى الحكم على الأحاديث صحة وضعفاً ،        | ١٥-   |
| ٣٠     | فضلاً عن أن يكون حاكماً على إمام الحديث فى هذا العصر ؟ .  |       |
|        | وقوع مفاجأة من الشيخ مصطفى بن العدوى لم أر ولم أسمع       | ١٦-   |
| ٣١     | بمثلها طيلة حياتى .....                                   |       |
|        | تواطؤ المحيطين بالشيخ مصطفى معه على إبطال الحق .....      | ١٧-   |
| ٣٢     | مع خذى الشيخ مصطفى عافانا الله وإياه منه من عمله الحديثى  | ١٨-   |
|        | الوحيد لم يستحي أن يشكك فى أواخر ما كتب فى الإمام         |       |
| ٣٣     | الألبانى _ رحمه الله _ .....                              |       |
|        | مسؤولية أهل العلم عن استمرار الشيخ مصطفى فى كل ما سبق .   | ١٩-   |
| ٣٣     | مشابهة دفاع الإخوان المسلمين عن الدكتور القرضاوى بدفاع    | ٢٠-   |
| ٣٤     | أصحاب الشيخ مصطفى عنه .....                               |       |
| ٣٧     | منهج العمل فى الكتاب .....                                | ٢١-   |

| مسلّس | الموضوع                                                    | الصفحة |
|-------|------------------------------------------------------------|--------|
| ٢٢-   | أمثلة ارتكاب صاحب كتاب « النصيحة » الكذب الصريح _          |        |
| ٤٠    | المثال الأول _ المثال الثاني .....                         |        |
| ٢٣-   | المثال الثالث مما كذب فيه .....                            | ٤١     |
| ٢٤-   | المثال الرابع مما كذب فيه .....                            | ٤٢     |
| ٢٥-   | جرأة النكرة مع جهله البالغ .....                           | ٤٣     |
| ٢٦-   | تهوره فى الحكم على حديث بالوضع .....                       | ٤٥     |
| ٢٧-   | تهوره مع جهله البالغ بعلم الحديث .....                     | ٤٦     |
| ٢٨-   | حكم الشيخ شعيب الأرنؤوط على حديث بالوضع بما لم يسبق به .   | ٤٨     |
| ٢٩-   | المثال الخامس مما كذب فيه النكرة.....                      | ٥٢     |
| ٣٠-   | المثال السادس مما كذب فيه .....                            | ٥٧     |
| ٣١-   | عدم أمانته فى نقله عن أهل العلم .....                      | ٥٨     |
| ٣٢-   | المثال الأول لخيانته فى النقل عن أهل العلم .....           | ٥٩     |
| ٣٣-   | المثال الثانى لخيانته فى النقل عن أهل العلم .....          | ٦٠     |
| ٣٤-   | المثال الثالث لخيانته فى النقل عن أهل العلم .....          | ٦٢     |
| ٣٥-   | حكمه على الحافظ ابن حجر والشيخ الألبانى _ رحمهما الله _    |        |
| ٦٣    | بكونهما آثمين .....                                        |        |
| ٣٦-   | حكم توثيق ابن حبان للرواة .....                            | ٦٧     |
| ٣٧-   | طعن النكرة فى توثيق العجلى .....                           | ٦٨     |
| ٣٨-   | تضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة _ المثال الأول. | ٧١     |

| الصفحة | الموضوع | مسلسل                                                           |
|--------|---------|-----------------------------------------------------------------|
| ٧٦     | .....   | ٣٩- عدم التفات النكرة لتصحيح أئمة الحديث للأحاديث               |
| ٧٧     | .       | ٤٠- المثال الثانى لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة . |
| ٧٩     | .       | ٤١- المثال الثالث لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة . |
| ٨٠     | .....   | ٤٢- تضعيفه الرواة بجهل بالغ                                     |
| ٨٢     | .       | ٤٣- المثال الرابع لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة . |
| ٨٣     | .       | ٤٤- المثال الخامس لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة . |
| ٨٤     | .....   | ٤٥- مشاركة الشيخ مصطفى للنكرة فى تضعيف حديث                     |
| ٨٦     | .....   | ٤٦- خيانة أخرى لهذا النكرة                                      |
| ٨٧     | .....   | ٤٧- تضعيف الأحاديث بالشبه الواهية _ المثال الأول                |
| ٩٢     | .....   | ٤٨- المثال الثانى لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية.....          |
| ٩٣     | .....   | ٤٩- المثال الثالث لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية.....          |
| ٩٧     | .....   | ٥٠- المثال الرابع لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية.....          |
| ٩٨     | .....   | ٥١- المثال الخامس لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية.....          |
| ١٠٠    | .....   | ٥٢- المثال السادس لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية.....          |
| ١٠٢    | .....   | ٥٣- المثال السابع لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية.....          |
| ١٠٧    | .....   | ٥٤- تضعيفه الأحاديث بالتهور والمجازفة _ المثال الأول            |
| ١٠٨    | .....   | ٥٥- المثال الثانى لتضعيفه الأحاديث بالتهور والمجازفة            |
| ١١٠    | .....   | ٥٦- المثال الثالث لتضعيفه الأحاديث بالتهور والمجازفة            |
| ١١٨    | .....   | ٥٧- أمثلة لإعلاله الأحاديث بعلل غير قاذحة _ المثال الأول        |

| الصفحة | الموضوع             | مسلسل                                                  |
|--------|---------------------|--------------------------------------------------------|
| ١١٩    | ..... _ رحمه الله _ | ٥٨- خلطه في النقل عن البيهقي                           |
| ١٢٠    | .....               | ٥٩- المثال الثاني لإعلاله الأحاديث بعطل غير قاذحة      |
| ١٢٢    | .....               | ٦٠- المثال الثالث لإعلاله الأحاديث بعطل غير قاذحة      |
| ١٢٥    | .....               | ٦١- المثال الرابع لإعلاله الأحاديث بعطل غير قاذحة      |
| ١٢٨    | .....               | ٦٢- المثال الخامس لإعلاله الأحاديث بعطل غير قاذحة      |
| ١٣١    | .....               | ٦٣- أمثلة لضربه السنن بعضها ببعض _ المثال الأول        |
| ١٣٦    | .....               | ٦٤- صورة مزرية لاضطرابه في الحكم على الأحاديث          |
| ١٣٨    | .....               | ٦٥- المثال الثاني لضربه السنن بعضها ببعض               |
| ١٤١    | .....               | ٦٦- المثال الثالث لضربه السنن بعضها ببعض               |
| ١٤٣    | .....               | ٦٧- المثال الرابع لضربه السنن بعضها ببعض               |
| ١٤٤    | .....               | ٦٨- خيانة أخرى مما وقع من النكرة في النقل عن أهل العلم |
| ١٤٥    | .....               | ٦٩- المثال الخامس لضربه السنن بعضها ببعض               |
| ١٤٨    | .....               | ٧٠- المثال السادس لضربه السنن بعضها ببعض               |
| ١٤٩    | .....               | ٧١- خيانة أخرى مما وقع من النكرة في النقل عن أهل العلم |
| ١٥٢    | .....               | ٧٢- طعنه في صحيح البخاري                               |
| ١٥٧    | .....               | ٧٣- تخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة _ المثال الأول     |
| ١٥٨    | .....               | ٧٤- المثال الثاني لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة     |
| ١٥٩    | .....               | ٧٥- المثال الثالث لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة     |
| ١٦٢    | .....               | ٧٦- المثال الرابع لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة     |

| الصفحة | الموضوع | مسلسل                                                                 |
|--------|---------|-----------------------------------------------------------------------|
| ١٦٧    | .....   | ٧٧- المثال الخامس لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة                    |
| ١٦٧    | .....   | ٧٨- تناقض الشيخ شعيب الأرنؤوط في الحكم على حديث                       |
| ١٧٠    | .....   | ٧٩- تحريف النكرة لاصطلاح الترمذى في حكمه على الحديث<br>بالغرابية      |
| ١٧٢    | .....   | ٨٠- طعنه في رواية السنة بالتهور والمجازفة _ المثال الأول              |
| ١٧٣    | .....   | ٨١- الطعن في رواية السنة بالخيانة في النقل                            |
| ١٧٨    | .....   | ٨٢- المثال الثالث لضعفه في رواية السنة بالتهور والمجازفة              |
| ١٨٠    | .....   | ٨٣- اتهامه لراوي من رواية مسلم بالوضع                                 |
| ١٨٣    | .....   | ٨٤- المثال الرابع لضعفه في رواية السنة بالتهور والمجازفة              |
| ١٨٤    | .....   | ٨٥- المثال الخامس لضعفه في رواية السنة بالشبه الواهية                 |
| ١٨٥    | .....   | ٨٦- الخلط في الرواية والأسانيد _ المثال الأول                         |
| ١٨٦    | .....   | ٨٧- المثال الثاني لخطئه في الرواية بشيء لم أر مثله                    |
| ١٨٧    | .....   | ٨٨- المثال الثالث لخطئه في الرواية والأسانيد                          |
| ١٨٨    | .....   | ٨٩- المثال الرابع لخطئه في الرواية والأسانيد                          |
| ١٨٨    | .....   | ٩٠- المثال الخامس لخطئه في الرواية والأسانيد                          |
| ١٨٩    | .....   | ٩١- المثال السادس لخطئه في الرواية والأسانيد                          |
| ١٩٠    | .....   | ٩٢- محاولته شين الشيخ بالتمويه                                        |
| ١٩١    | .....   | ٩٣- تناقضه بسبب حرصه على النيل من الشيخ _ رحمه الله _<br>المثال الأول |



| الصفحة | الموضوع                                                   | مسلسل |
|--------|-----------------------------------------------------------|-------|
|        | المثال الثاني لتناقضه بسبب حرصه على النيل من الشيخ        | ٩٤-   |
| ١٩٤    | ....._ رحمه الله _                                        |       |
| ١٩٥    | ..... النيل من الشيخ بشيء قد تراجع عنه                    | ٩٥-   |
|        | ..... طعنه في الشيخ مع عدم رجوعه لباقي كلامه في موضع أشار | ٩٦-   |
| ١٩٦    | ..... الشيخ إليه                                          |       |
| ١٩٩    | ..... الخاتمة                                             | ٩٧-   |
| ٢٠١    | ..... فهرست الموضوعات                                     | ٩٨-   |

رَفَع  
عبد الرحمن العنبري  
أسكنم الله الفردوس  
[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)



6979323  
010/6665032  
012/4179887

للصحافة  
الإسلامية

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنها الله الفردوس  
[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

